جمـــــــــهوريـــــــة العـــــــــــراق
وزارة التـــــعليم العالـي والبحث العلمي
جامعـــــــــــــة كـــربـــــــلاء
كلـــية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

توجيهات ابن جنّي النحوية (ت392هـ) في "خِزانَةِ الأدب "

لِعَبْدِ القَادِرِ البَغْدَادي (ت1093هـ) دِراسَة موازنة

رسالةٌ تَقَدَّمَ بِهَا الطَّالِبُ

علي عبد الأمير شنشول

إلى مجلسِ كُلِّيةِ التربيةِ للعلومِ الإنسانيةِ في جَامِعَةِ كَربلاءَ

وهي جزءٌ من مُتَطَلَّباتِ نيلِ شهادةِ الماجستيرِ في اللغةِ العربيةِ / اللغة

إشرافِ

أ.م . د . خالد عباس حسين السياب

1443هـ 2022م

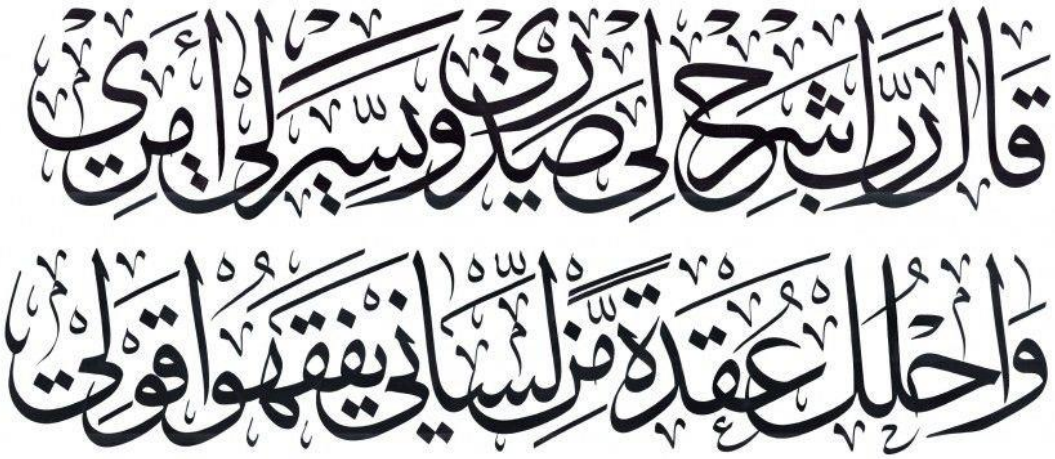

صدق الله العظيم

طه 25-28

((اقرار المشرف))

اشهد أنَّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ ((**توجيهات ابن جنّي النحوية (ت٣٩٢هـ) في "خِزانَةِ الأدب "لِعَبْدِ القَادِرِ البَغْدَادي (ت١٠٩٣هـ) دِراسَة موازنة**)) قد أُعِدَّتْ بإشرافي في قسمِ اللغةِ العربيةِ ،كُلِّيَةِ التَّربيةِ للعلومِ الإنسانيةِ / جامعةِ كربلاءَ، وهي جزء من متطلَّبَاتِ نيْلِ شهادةِ الماجستيرِ في فلسفة اللغة العربية وآدابها .

التوقيع :

أ.م . د. خالد عباس سياب

التأريخ : ٧ / ٤ / ٢٠٢٢

بناء على التوصيات المتوافرة أرشح الرسالة للمناقشة

الإمضاء :

الاسم : أ. د. ليث قابل عبيد الوائلي

رئيس قسم اللغة العربية

التأريخ: ٨/ ٤ / ٢٠٢٢م

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة أننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ ((توجيهات ابن جنّي (ت٣٩٢هـ) النحوية في خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي (١٠٩٣هـ) دراسة موازنة)) التي قدّمها الباحث (علي عبد الأمير شنشول عبد) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ووجدنا بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها/اللُّغة وبتقدير (جيد جدا عالٍ)

التوقيع:

الاسم: أ.د. مكي محي عيدان

رئيسًا

التاريخ: ١٧/ ٥/ ٢٠٢٢

التوقيع:

الاسم: أ.م.د.اسامة عبد الغفور نصيف

عضوًا

التاريخ: ١٧/ ٥/ ٢٠٢٢

التوقيع:

الاسم: أ.د. أحمد حسين عبد السادة

عضوًا

التاريخ: ١٧/ ٥/ ٢٠٢٢

التوقيع:

الاسم: أ.م.د. خالد عباس حسين

عضوًا ومشرفًا

التاريخ: ١٧/ ٥/ ٢٠٢٢

صادق مجلس كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة على إقرار لجنة المناقشة

التوقيع:

الاسم: أ.د. حسن حبيب عزر الكريطيّ

عميد كلية التربية للعلوم الإنسانيّة / جامعة كربلاء

التاريخ: ٢١/ ٦/ ٢٠٢٢

الإهداء

إلى: سَيْدِي ومَولاي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام .

إلى: مَنْ عَلمنِي أنَّ الأعمالَ الكبيرةَ لا تَتَمُّ الّا بالصبرِ والعزيمةِ والإصرارِ إلى روح والدي العزيز، أهْدِي ثمرةً مِن ثِمَارِ غَرْسِهِ رَحِمَهُ اللهُ تعالى وأدْخَلَهُ فَسِيْحَ جَنَّاتِهِ .

إلى أساتِذَتِي فِي قِسْمِ اللّغَةِ العربيةِ .

إلى أُمِّي الحَبِيبة ... خيمة الحنان ... أسأل الله أن يُبَارك بعمرها.

إلى مَنْ أظهروا لي ما هو أَجْمَلُ مِنَ الحياةِ إخواني حفظهم الله.

إلى أقرب الناس، واوفى الناس، وأحب الناس، إلى زوجتي لعلّني بهذا أردّ بعض فضلٍ على أسطورة الوفاء والحُبِّ والعَطَاء .

إلى ولدَيَّ وفلذة كبدي مجتبى ومرتجى.

إلى: جامعة كربلاء الحبيبة .

إلى كل من مدَّ لي يدَ العون في إتمام هذا البحث .

إلى من احببتُ.

أهدي جهدي المتواضع

شكر وعرفان

الحَمْدُ للهِ الذي خَلَقَ الانسانَ، والصلاةُ والسلامُ على مَنْ شَرَّفَهُ رَبُّ العَالمينَ بِما تَنَزَّلَ به الروحَ الأمينَ على قَلْبِهِ بِلِسانٍ عربيٍّ مبين؛ لِيَكُونَ نَذِيراً للعالمين .

وبعد أنْ مَنَّ اللهُ عليَّ بإتمامِ هذهِ الرِسَالة، لابُدَّ مِن ردِّ الفضل لأصحابه لِذا أتقدَّمُ بالشُّكر الجَّزيل وعظيم الثناء وخالص الوفاء إلى شيخي **الاستاذ المساعد الدكتور خالد عباس حسين السياب** (متَّعه الله بالصحة والعافية) الذي كان لي الشرف أنْ تتلمذتُ بين يديهِ في الدراسةِ الأوليةِ وقد حظيت بفضل الله بإشرافه على هذه الرسالة، ففتح لي قلبه وأرفدني بمناهل علمه فكان نعم الموجه والمرشد... وأسأل الله العلي الكبير أنْ يجزيَهُ عَني خيَر الجزاء، ويجعلُ ذلك في ميزان حسناتِه يومَ الدينِ.

وأتَقَدَّمُ بخالص الشكر والامتنان إلى الأستاذ **الدكتور ليث قابل**، رئيس قسم اللغة العربية لتعاونه وإخلاصهِ وتَحَمُّلِهِ منّا الكثير، فجزاه الله عني خير الجزاء.

وشكرٌ ممزوجٌ بمظاهر العرفان إلى أساتيذي في قسمِ اللغةِ العربيةِ لما تلقّيتُهُ عَنْهُمْ منْ معرفةٍ وعلم وأدبٍ في دراستي بمرحلتي البكالوريوسِ والماجستيرِ.

وأتقدّمُ بخالص الشكر والعرفان لرئيسِ لجنةِ المناقشةِ وأعضائِها لِتَكَبّدِهِمْ عَنَاءَ قراءةَ هذهِ الرسالةِ وفحصَها، وتصويبِ ما فيها من ضعف، راجيًا أنْ أكونَ أهلًا للإفادة منهمْ، فجزاهُمْ الله تعالى عنِّي خيرَ ما يَجزي عِبَادِهِ المحسنِينَ.

وأتقدَّمُ بالشُّكْرِ الجزيلِ إلى كلِّ منْ مدَّ لِي يَدْ العونِ والمساعدةِ ممَّن جَمَعَني القَدَرَ بهم مِنَ الزملاءِ والزميلاتِ، ولِكُلِّ مَنْ سَاعَدَنِي في دراسَتِي هذه بفائدة علمية أو نصيحة أخوية أو بدعوة صالحة في ظَهر الغيب، فلهمْ مِنِّي جزيل الشكر والاحترام.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمـــــــــة	4-1
التمهيـــــد: ابن جنّي حياته ،علميته ،آثاره، ومنهج البغدادي في تناول مسائله النحوية	20-5
اولًا: ابن جني	9 - 5
ثانياً: البغدادي	10- 9
ثالثاً: منهج البغدادي في توجيه آراء ابن جنّي	20-10
الفصل الأول: توجيهات ابن جني في باب الفعل ومتعلقاته	61 -21
*المبحث الأول: باب الفعل والألفاظ العاملة عمله	35 -21
1-ارتفاع المضارع بالاستثناء وامتناع العطف	22-21
2-حذف نون الأفعال الخمسة للضرورة	24 -22
3-وضع الفعل موضع المصدر على تقدير حذف (أنْ)	31-28
4-الدلالة الزمنية للفعل	28-27
5-**ابقاء** حرف العلة للمضارع المجزوم ضرورة	31-28
6-أصل (نِعْمَ) بِفتح النون وكسر العين(نَعِمَ)	32-31
7-حذف نون (يكُنْ) المجزوم	35-32
*المبحث الثاني: متعلقات الفعل	61-36
1-الحال في جملة النداء	37-36
2- تقديم الحال على صاحبها المنكر	39-38
3- تقديم الحال على صاحبها المجرور	41-39
4-مسألة البدل من ضمير المتكلم والمخاطب اذا كان بدل البعض أو بدل الاشتمال	44-41

5-مسألة اجتماع فاعل نِعْمَ الظاهر وتمييزها	43-42
6-حذف الموصوف في سياق (نِعْمَ)،وحذف فاعل (نِعْمَ)و (بِئْسَ)	45-44
7-الحمل على الجوار في سياق النعت	48-46
8-مسألة في(لَبَّيْكَ)	51-48
9-أوجه اعراب (عوْضٍ)	52-51
10- بناء (أوَّل)على الضم	53-52
11- جواز تقدُّم المَفعول معهُ على المَعمول المصاحبِ	56-54
12- ابدال النكرة من المعرفة ونكرة في لفظ المعرفة	58-56
13- مسألة في باب الاستثناء	61-59
الفصل الثاني :توجيهات ابن جني في باب الأدوات .	106-62
*المبحث الأول :الأدوات الأحادية والثنائية .	95-62
1-الباء بين الزيادة أو بمعنى (في)	63-62
2-الباء بين الزيادة والأصالة	65-63
3-إنابة الفاء العاطفة عن الواو	67-65
4-زيادة الكاف	68-67
5-في اسمية (الكاف)	71-68
6-حذف همزة الاستفهام تخفيفاً	73-71
7-دخول اللام على خبر (أنَّ)المنفي بلا	75-73
8-اللام الموطئة للقسم في جواب الفعل	77-75
9-اللام الزائدة في جواب (لو، لولا)	79-77
10- أصل اللام في (لَهِنَّكَ)	81-79
11- مسألة في (أنْ)المصدرية	83-81
12- في تخفيف (أنْ) المفتوحة الهمزة	85-83
13- دلالة (عَنْ)	86-85

14- ثبوت الألف أو حذفها في (ما) الاستفهامية	88-87
15- دخول حرف الجر على آخر	89-88
16- هل بمعنى (قَدْ)	93-90
17- اقتران (أم) باسم الاستفهام (كيف)	95-93
*المبحث الثاني :الأدوات الثلاثية ،وما زاد عليها	106-97
1-على بين الزيادة والأصالة	98-97
2-وقوع (إذن) في سياق الفعل الماضي	100-99
3-(إذن) لا تعمل في المضارع الذي هو جواب القسم	102-100
4-دخول أداة التحضيض (هلاّ) على الجمل الأسمية	103-102
5-(رُبَّ) بالتخفيف	105-104
6-(على) بمعنى (عَنْ)	106-105
الفصل الثالث: توجيهات ابن جني في مسائل نحوية متفرقة	144-107
*المبحث الأول: توجيهات ابن جني في باب (النواسخ)	114-107
1-الأصل خبر (كاد) أنْ يكون اسماً	108-107
2-اسم كان نكرة وخبرها معرفة	111-109
3-خبر(جعل)جملة اسمية	112-111
4-تقدير ضمير الشأن في الفعل (وجد)	114-112
*المبحث الثاني : توجيهات ابن جني في مسائل نحوية متفرقة	144-115
1-مسألة في الاتباع على المحل	116-115
2-قد تضاف (آية) إلى مفرد	118-117
3-حذف نون التثنية لغير الاضافة	120-118
4-الاعراب على الحكاية	122-120

5-إضافة الصفة المشبهة الى معمول يشتمل على الضمير الموصوف	125-123
6-حذف الضمير من جملة الخبر	128-126
7- تأنيث المذكر	130-128
8-حذف النون من الاسم المشتق المجموع تشبيهًا بالأسماء الموصولة	132-131
9-مسألةٌ في (وَيْكَأَنَّ)	135-133
10- اضافة الاسم الى المسمى	138-136
11- إضافة (بين)	140-138
12- دخول (إذا)المتضمنة معنى الشرطعلى الجملة الاسمية	144-141
الخاتمة	147-145
المصادر والمراجع	165-148
ملخص باللغة الإنكليزية	167-166

الملخص

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربِّ العالمينَ، الذي أنزلَ القرآن بلسانٍ عربيٍّ مبين، وَعَلمنَا ما لم نَكُن بِهِ عَالمينَ والصلاة والسلام على نَبيَّنا مُحمّد المبعوث رحمةً للعالمينَ، وعَلى آله الغرُّ الميامين، ومن تَبِعَهم بإحسانٍ إلى يومِ الدينِ.

أمَّا بعــد: فقد فتح الله لي أنْ أسْلُكَ طريقَ المعرفة، بالكتابةِ عن اللغةِ التي اختارَها اللهُ عَزَّ وجَلّ لأَنْ تكونَ لغةَ كتابه المقدّس، فقد عَرضْتُ جانبًا من التُراثِ العربي كان نِتَاجا طيِّبًا لِجُهُودِ الأولينَ وهذا النتاج هو(خزانةُ الأدب) لأسلِّطَ الضوءَ فيه على ما نقله البغدادي من آراء نحوية لابن جنّي، واقتصرت دراستي على ذكر هذه الآراء كاشفًا الستار عنها بـ(دراسة موازنة) لكونِ الكتاب موسوعة لغوية أدبية علمية ذكرَ فيها البغدادي كثيرا من الكُتُبِ والمصَادِرِ بعضها وصل إلينا وبَعضها لم يَصِلْ ، فمِنْهَا مصادر نحوية وأدبية ودواوين وكتب التأريخ والحماسة والأمالي، إذ عرضَ البغداديُّ في خزانتهِ الشواهدَ التي ناقشَها الرضيُّ الأستراباذي في شرحِهِ على كافيةِ ابن الحاجبِ، واتبعْتُ في الدراسةِ منهجًا وصفيًا اتجهتُ فيهِ إلى التحليل، إذ تضمَّنَ عَرْض الآراءَ التي قِيْلَتْ في الشاهِدِ المذكور ثم ردَّهَا إلى مَصَادِرِهَا والتحقُّق منها ورصدَهَا ومن ثمَّ مناقَشَتِها مع ذكر الآراءِ التي قيلَتْ في الشاهدِ من لدُنِ القدماءَ وصولًا إلى المحدثينَ، قُسِّمَ البحث على ثلاثة فصول إلى جانب التمهيد والمقدمة، والتي تتضمّن الخطة والدراسات السابقة إضافة إلى الخاتمة .

واشتمل الفصل الأول على: توجيهات ابن جنّي في باب الفعل ومتعلقاته .أمّا الفصل الثاني فإنَّه احتوى على: توجيهات ابن جني في باب الأدوات . وكان الفصل الثالث مشتملاً على توجيهات ابن جنّي في مسائل نحوية متفرقة .واعتمدت الدراسة على عدد من المصادر والمراجع ، كان في مقدّمتها القرآن الكريم وغيرها وانتهت الدراسة بالنتائج التي توَصَّلَ إليها الباحثُ.

المقدِّمـــــــة

الحمْدُ لله الذي زاد لَنا العَربية شرفًا وَبيانًا وجعلها لِسَانًا، ، وأنْزَلَ بِحُروفِها الذكر الحكيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصَحَابَتِهِ الغرّ الميامين ومنْ تَبِعَهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمّا بعد: فإنَّ هذه الدراسة تقوم على فكرة أساس هي عرض توجيهات ابن جنّي التي ذكرها البغدادي في كتابه (خزانة الأدب) وتوثيقها من كتب ابن جنّي الذي يُعَدُّ واحدًا من كبار اللغويين والنحويين في القرنِ الرابعِ الهجري، وكان اختياري لكتاب (خزانة الأدب) لأنَّهُ سفْرٌ كبيرٌ بَالِغُ الأهميةِ في عِلم النَّحو، واللُّغَةِ، والأدب والرواية عَنِ العربِ حَفِظَ لغاتهم وأيامهم وأشعارهم وقبائلهم، وهو الكتاب الذي رفع ذكر البغدادي عند الأدباء والرواة والشعراء والنحويين، ويُعَدُّ موسوعة في علوم العربية وآدابها وليس هذا مبالغًا فيه فقد شَحَنَهُ بالنصوص النادرة، وحفظ لنا به بقايا من كُتُبٍ قد فُقِدَتْ أو اندثرت مع تمام العنايةِ بالنقد والتحقيق لكل ما يورده من ذلك .

ولا غرو فقد أفاد البغدادي واستقى مادة كتابه من مصادر كثيرة متشعبة. مِن بينها مصنَّفات ابن جنّي (موضوع الدراسة) ولقد يَعْجَبْ الناظر في(إقليد الخزانة) لعبد العزيز الميمني؛ ممَّا ذكره من أعداد كبيرة من المراجعِ الوارد ذكرها في كتاب الخزانة، التي اعتمدَ عليها البغدادي وأودعَ فيه كثيرًا ممّا اختاره منها خِزانَتهُ لِتَخْرُجَ في ذلك المقام الرفيع.

ولاشكَّ أنَّ كتابًا يَسْتَغرقُ تأليفه ست سنين فهو جدير بأنْ يُسَمَّى (خِزانَةُ الأدَبِ ولبّ لُباب لسان العَربِ) ولقد رأيتُ أنْ انطلقَ من دراسةِ المسائلِ النحوية التي تنتمي الى ابن جني وتَتَبعها مسألةً مسألةً والتمحيص في دراستها محاولًا كشف طريقته في كلٍّ منها ومراقبتها في كتبه كلّها وتفكيك آرائِه وتحليلها ثُمَّ عرضها على آراء النحويين في المَسألَة الواحدة من القدماء والمحدثين، ثم انتهي بعد ذلك إلى المرتكزات التي اتكأ عليها ابن جنّي في ترجيحاته وخصائص منهجه التي حواها ورصد الأحكام التي أطلقها صاحب الخزانة وموقفه ممّا طرحه من قبول أو رفض أو استدراك أو قد يكون استحسانًا أو استئناسًا أو إذعانًا...او غيرها وكان سبب اختيار هذا النهج هو الحرص على عرض أكبر عدد من مسائل ابن جنّي النحوية للوقوف عليها ودراستها، وقدْ رُصِدَتْ توجيهات نحوية مختلفة عند بحث هذه المسائل وكشفها وبيان حقيقتها في مصنفات ابن جنّي التي وصلتنا، وهي: الخصائص

والمحتسب، وسرّ صناعة الإعراب، والمنصف واللُمع في العربية، وعلل التثنية، والتنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة وغيرها من مصنَّفاته كما تعرِضُ هذه الدراسة مواطن التلاقي أو الخلاف بين ابن جنّي والنُّحاة المتقدمين والمتأخرين عنه كما تحاول الدراسة رصد آراء المحدثين في تلكم المسائل.

أهمية البحث

1- دراسة آراء ابن جنّي التي أوردَهَا في خزانةِ الأدب وتوثيقها من مصادرها الرئيسة

2- التيسير على الباحثين والمهتمين والدارسين؛ وذلك بجمع آراء ابن جنّي في دراسة نحوية أكاديمية تسهل رجوعهم إليها

المنهج المتبع بالدراسة:

اقتضت طبيعة الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الذي يدرس المدارس النحوية؛ لتحقيق الأهداف المرجوة منها فكان التوثيق والتحقيق والمقارنة واتبعت في عرض كل مسألة الخطوات التالية:

1- تحديد رأي ابن جنّي الذي نقله البغدادي في (خزانة الأدب)، ثم وضع عنوان مناسب له.

2- البدء بتمهيد للمسألة، ثم نقل عبارة البغدادي المتضمنة رأي ابن جنّي.

3- توثيق رأي ابن جنّي المنسوب إليه في الخزانة من مصادرها .

4- أرجعت الآيات القرآنية إلى مواضعها من القرآن الكريم ،مع ذكر السورة والآية .

5-ذكر الشاهد الشعري المتعلق بالمَسألَةِ وعزوها إلى قائليها بالرجوع إلى الدواوين الشعرية أو المجموعات الشعرية أو كتب النُّحاة .

6- توثيق القراءات القرآنية من كتب القراءات أو التفاسير أو اعراب القرآن إنْ تعَذَّر.

7- عرض الآراء والمذاهب الأخرى مع جعل ابن جنّي هو محور المَسألَة .

8- رصد الأحكام التي يطلقها البغدادي على رأي ابن جنّي .

9- الترجيح .

وفي ضوء ما تقدَّم اقتضت طبيعة الدراسة تقسيمها على:

- المقدمة.
- التمهيد.ابن جني حياته وآثاره ومنهج البغدادي في تناول مسائله النحوية

• الفصل الأول: توجيهات ابن جنّي في باب الفعل ومتعلقاته.

– المبحث الأول: توجيهات ابن جني في باب الفعل

-المبحث الثاني: متعلقات الفعل. كالحال والبدل والاستثناء وغيرها من المتعلقات.

-الفصل الثاني : توجيهات ابن جنّي في باب الأدوات.

– المبحث الأول: الأدوات الأحادية والثنائية.

– المبحث الثاني: الأدوات الثلاثية وما زاد عليها

الفصل الثالث :توجيهات ابن جنّي في مسائل نحوية متفرقة .

– المبحث الأول: توجيه الاسم في باب (النواسخ) .

– المبحث الثاني: توجيهات ابن جني في مسائل نحوية أخرى.

الدراسات السابقة المتعلقة ب(الخزانة).

لقد سعيت للحصول على بعض الدراسات في خزانة الأدب لدراستها والافادة منها ولتبيِّنَ الكمَّ الواسعَ في المادةِ النحويةِ الواردة في كتابِ الخزانةِ ومنها:

1- دراسة قام بها الباحث (علي مُحمّد علي عبد الله صالح)، وهي رسالة ماجستير تحت عنوان (آراء الفرّاء النحوية في خزانة الأدب) بإشراف: أ. د. مُحمّد أحمد خاطر، كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى، السعودية ،1432هـ،

2- دراسة قام بها الباحث(جاسم خيري حيدر الحلفي)، وهي رسالة ماجستير تحت عنوان (النحو الكوفي في خزانة الأدب)، بإشراف: أ.م. د. محسن حسين علي، كلية التربية (صفي الدين الحلي)، جامعة بابل، العراق 1432هـ- 2011م.

3- ودراسة تقدَّمَتْ بها الباحثة:(عزَّة عبد المجيد مُحمّد الاسطل وهي رسالة ماجستير تحت عنوان :(آراء ابن هشام الأنصارَي (ت:761) النحوية والصرفية في خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي (ت1093) دراسة وصفية تحليلية)، بإشراف: أ. د. إبراهيم احمد سلام الشيخ عيد، كلية الآداب للعلوم الأساسية ،جامعة الأقصى غزة، دولة فلسطين 1439هـ.

4- دراسة قامت بها الباحثة(أمل بنت مُحمّد عبد المجيد تلمساني)وهي رسالة ماجستير تحت عنوان (استدراكات البغدادي على الرضي في خزانة الأدب)، بإشراف: أ. د.

عبد الهادي بن أحمد فَرَّاخ، كلية اللغة العربية وآدابها جامعة ام القرى ، المملكة العربية السعودية 1429هـ.

5- دراسة قام بها الباحث(مضر صاحب عبيد) وهي رسالة ماجستير تحت عنوان (الآراء النحوية لنحاة الأندلس في خزانة الأدب للبغدادي) بإشراف أ. د حيدر كريم الجِّمالي، جامعة الكوفة ،كلية التربية الاساسية 2020م.

لقد واجهت بعض الصعوبات منها: سعة مادة كتاب الخزانة وتعدد شواهده القرآنية والشعرية والدينية وكثرة الخلافات النحوية فضلًا عن تعدد الأوجه الإعرابية التي كان يعرض لها البغدادي .

أمَّا آراء ابن جنّي فكان كثيرٌ منها بحاجة إلى تأنٍّ كبير من أجل فهمها وإدراكها وتحليلها فهو ذو شخصية لغوية ونحوية متفرِّدة تكاد تكون منفردة في القرن الرابع الهجري يشهد بهذا الذين ذكروه في كتب التراجم وطبقات النحويين فضلًا عن المحدثين الذين أشادوا بمصنَّفاته وبآرائه التي اتفق كثير منها مع نظريات الدرس اللغوي الحديث وكل هذا دعانا لأنْ يكونَ عنوان الرسالة مُصدَّرًا بـ(توجيهات ابن جني).

أجدد شكري وامتناني إلى استاذي المشرف الدكتور خالد السياب الذي اقترح هذا الموضوع واختاره لي داعياً له بالخير والتوفيق ،وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العلمين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

التمهيد/

ابن جنّي حياته مكانته العلمية وآثاره

أولا : ابن جنّي

أُشبِعَ ابن جنّي دراسةً وتحليلًا ونظرًا دقيقًا من الدارسين؛ لمَا لَهُ مِن أثرٍ واضح في البحث اللغوي عامة، والبحث النحوي خاصة، وقد سبقني إلى التعريف بهذا اللغوي الكبير كثيرون كالدكتور(حسام النعيمي) في كتابه:(الدراسات اللَّهجية والصوتية عند ابن جنّي)، والدكتور (فاضل السامرائي) في كتابه: (ابن جنّي النحوي)، والدكتور(عبد الجبار النايلة) في كتابه: (الدراسات الصرفية عند ابن جنّي)، فضلًا عنْ أنَّ مقدمات التحقيق لكتبه غنية بذلك يضاف إليها عشرات البحوث والرسائل والأطاريح، لذا سيكتفي قلمي بالإشارات اللازمة وغير المخلة عنه(رحمه الله) .

1 - ابن جنّي نسبه ومولده ووفاته

هو أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصلي[1]،كان أبوه مملوكا روميًا لسليمان بن فهد الأزدي الموصلي[2]،وتعني كلمة (جنّي) بِكسر الجِّيم وتَشْدِيدِ النونِ وكَسرهَا في العربيةِ (الكريم الفاضل)[3]،ولم تحددْ ولادتَهُ زمنيًا ولكنَّ الراجحَ أنَّه ولِدَ قبلَ الثلاثين وثلاثمائة للهجرة[4]،قَالَ (ابن قاضي شهبة) في طبقاتِ النُّحويين إنَّهُ تُوفي وهو في سن السَّبعين، فإذا أُخِذَ بِهَا وَرُوِيَ أنَّ وفاتِه كانَتْ في سَنَة (392هـ) فإنَّ ولادَته تَكُونُ سَنَةَ (322هـ)، أو سنة (321هـ)[5].

2- مكانته العلمية

---

(1) يُنظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان 246/3، ومعجم الأدباء1585/4-1600، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة 132/2.

(2) يُنظر: الخصائص9/1، وبغية الوعاة 2/ 132، وابن جني النحوي 23-25 .

(3) يُنظر:الخصائص5/1 .

(4) يُنظر: بغية الوعاة 2/ 32، وابن جني النحوي 25 .

(5) يُنظر: بغية الوعاة 132، والخصائص9/1،وابن جني النحوي 25 .

بَرَعَ ابن جنّي في مختلف علوم العربية المتنوعة، من اللغة، والنحو، والتصريف، والأصوات ،ومرجع ذلك تلمذته على يد شيوخ كبار[1]،أهمهم أبو علي الفارسي[2]،قَالَ شوقي ضيف:((ولعنا لا نغلو إذا قلنا أنَّ اكثر الأصول التي اعتمدها ابن جنّي في كتابه الخصائص إنَّما استمدها من املاءات أبي علي استاذه وملاحظاته))[3]،حتى شُبّه في نقله عن الفارسي بسيبويه عن الخليل، وعرف بكثر سؤاله لأستاذه، ويرجحُ رأيه فيها حتى أنَّ أبا علي يقنع بعلم تلميذه في بعض الأمور فيدَوِّن رأيَه في كتبِه[4]، وقد حظي ابن جنّي بمكانةٍ علميةٍ أكَّدها المتقدمون والمتأخرون، قَالَ(الباخرزي/ ت467هـ) في حقَّه:((هو أبو الفتح عثمان بن جنّي ليسَ لأحد في أئمة الأدب في فتح المقفلات وشرح المشكلات ماله ولاسيما في علم الإعراب فقد وقع منها على ثمرة الغراب ومن وقف على مصنفاته وقف على بعض صفاته))[5]،وقَالَ عنه الثعالبي:((هو القطب في لسان العرب وإليه انتهت الرئاسة في الأدب))[6]،أمَّا الحموي فيقول:((عثمان ابن جنّي من أحذق أهل الأدب وأعلمهم وأعلمهم بالنحو والتصريف))[7]،وغيرهم كثير قَالَ فيه حقه ما يستحقه. أمّا المحدَثون المحدَثون فنرى الدكتور (مُحمّد طلس) يقول:((أمّا بعد فنحن ازاء آراء فيلسوف كبير عرف أسرار اللغة ودقائقها))[8].أمّا الأستاذ (متس) فيرى أنَّ((كتب علم الاشتقاق وفقه اللغة ومعرفة اسرار اللغة من مبتكراته))[9]، ويقول المرحوم طه الراوي بعد أنْ اثنى عليه ثناءً بالغًا:((هو بحق فيلسوف العربية وباقرها))[10].

---

(1) يُنظر: ابن جنّي النحوي ص28 ـ 31.

(2) يُنظر: الخصائص 133/1.

(3) المدارس النحوية شوقي ضيف /259، ويُنظر: أبو علي الفارسي في مصنفات ابن جني 11.

(4) يُنظر: معجم الأدباء4 /1585، وابن جني النحوي 64.

(5) دمية القصر297، ويُنظر: ابن جني النحوي 64.

(6) يتيمة الدهر124/1.

(7) معجم الأدباء 4 /1585، ويُنظر: بن جني النحوي 64.

(8) ابن جني النحوي64.

(9) ابن جني النحوي 66.

(10) ابن جني النحوي64.

3 – أشهر آثاره

خلّفَ ابن جنّي الكثيرَ مِنَ المؤلفاتِ في العربيةِ وما يتعلقُ بِهَا ذات القيمة العلمية العالية إذ غَدَتْ مرجعًا ثَرّا بعَدهُ ،فهي لا تقلُّ خطرا عن قرآن النحو(كتاب سيبويه)،تجاوز عددها الأربعين ما بين رسالة، وكتاب على ما ذكره كل من(القفطي)[1]،و(ابن خلكان)[2]، خلكان)[2]، من اشهر كتبه المطبوعة المهمة التي تهمّنا التي ذكرها البغدادي واعتمدها في خزانته مرارًا وتكرارًا، وهي: الخصائص، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وسرّ صناعة الإعراب، والتنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة، واللمع في العربية، والمبهج في تفسير أبيات الحماسة، والتمام في تفسير أشعار هذيل مما اغفله أبو سعيد السكري، والفسر، والمنصف، وشرح تصريف المازني

4- خصائص الدرس النحوي عند ابن جنّي

أفادَ أبو الفتح بن جنّي العربية كثيرًا بِما ألّفه من المصنفاتِ في جميع المسائلِ المتعلقةِ بها، ويُمثِّلُ الدرس النحوي أحدى حلقاتها الأساسية في قبال الصوت، والصرف فالباحث عن تراكيب اللغة يرقب قبل دراسته النحوية مظاهر الأصوات وتغيراتها النطقية، وأبنية الكلمات قبل دخولها السياقات وقد تمَثَّلَتْ هذه الرؤية عند ابن جنّي مرددًا ذلك في بعض كتبه، فعلى من أراد معرفة النحو أنْ يدرس التصريف؛ لأنَّ معرفةَ الكلمةِ في حالِ انفرادِها أصل لمعرفة حالها في التركيب[3]،وهو إقرار الدارسين المعاصرين،[4] فلا يخالجني يخالجني شك في أنَّ ابن جنّي(رحمه الله) أحد أئمة اللغة الذين أغنوا لغتنا الشريفة بجهدهم، ونذروا حياتهم لتطبيق ذلك فكرًا وعملًا؛ فقد تعبَّد في محرابها تقربًا لله عزَّ وجلَّ، فملكَتْ عَليهِ عقله وشغفت وجدانه، فتوافر له بذلك مطلب حيوي من حبها جعله يُسَخِّر لها ما يَمْتلِكُهُ مِن قوةِ نظر عقلية، وما يتميز به من سعة إحاطة لغوية، وما يمتاز به من دقّة بصر في جوانبها، فباحثْ له بأَسرارها ومكّنته من فضّ مغاليق ما يشكل من أصواتها

---

(1) يُنظر: إنباه الرواة 336/2، والخصائص 60- 67 .

(2) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان284/3.

(3) يُنظر: المنصف4/1،والجملة في التفكير النحوي عند مهدي المخزومي ص21(دراسة في المفاهيم والاقسام) د. محمد يزيد سالم ،جامعة بسكرة ،العدد الثالث ،2018.

(4) يُنظر: التطبيق الصرفي عبده الراجحي7 .

وصرفها ونحوها في مصنفات قد تصل إلى خمسين كتابا منها الخصائص وسر الصناعة والمنصف والتّمام. وغيرها ولما كانت أصوات اللغة وصرفها ونحوها هي محل البحث والدرس اتخذها ابن جنّي موازين للكلام، شكلًا ومضمونًا، لأنّه لا يستقيم معناه (أي الكلام) ومبناه إلا بمراعاة أحكامها؛ فجاءَ شرحه للقضايا التي ناقشها حافلًا بهذه الجوانب.

فقد كان دقيقًا في بيان غايتِهِ وتحديد هدفه فلم يوجّه عنايته إلى المعاني المعجمية للمفردات ولا إلى شرح الأبيات الأدبيةِ إلّا ما اقتضته ضرورة الشرح وفضّ الإشكال. وتحاشي الحكايات المصاحبة للأشعار وأخبار أصحابها، وتعامل مع النصوص بيتًا بيتًا في بحث جاد وجَلَدٍ لا يفتر عن الجزئيات النصيّة، صوتًا وصرفًا ونحوًا، التي تتضافر لتكوين الأفكار وتوجيه المعاني؛ وكان الفكر في نظره صورة لمعاني النحو والصرف، وهو بتركيزه على الجانب اللغوي ببحثه عما استغلق في الأبيات من بنى صرفية، وما أشكل فيها من دقائق نحوية كان أمينًا مع نفسه مخلصًا لفنه الذي يتقنه واختصاصه الذي يتفوَّق فيه، ولم يتخلَّ بالطبع عن التعليقات اللغوية، صرفية كانت أو نحوية، حتى أنّه يحيل إلى بعض [1].

لقد كان همُّ ابن جنّي الوصول إلى القواعد العامة أو الأصول العامة، وهي القواعد التي يقوم عليها بنيان التفكير اللغوي العربي فوصلوا بذلك إلى مجموعة من المقاييس الكلية فـ(علم أصول النحو)[2]((هو المحاولة المباشرة من النُّحاة لدراسة هذه الخطوط التي اتبعت في الإنتاج النحوي))[3].فمذهب ابن جنّي يؤكد المذهب الذي سلكه سيبويه والتابعون من بعده من حيث عدَّ النحو والصرف عِلمًا واحدًا وهو ما يهدفُ إليه الدرس الحديث[4].

ثانيا : البغدادي /1 – ترجمته

هو عبد القادر بن عمر[5] بن يزيد بن الحاج أحمد[6] البغدادي، ولد ببغداد، عام ثلاثين وألف للهجرة [1] كان فاضلًا بارعًا مطلعًا على اقسام كلام العرب نظما ونثرًا يعد

---

(1) يُنظر:الجملة في التفكير النحوي عند مهدي المخزومي20.

(2) ابن جني النحوي142.

(3) أصول التفكير النحوي دعلي أبو المكارم17.

(4) يُنظر: الخصائص35/1،وفقه اللغة في الكتب العربية عبده الراجحي144.

(1) يُنظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ٢ /51.

(2) يُنظر: خزانة الأدب1.

راويًا لوقائعها وحروبها وأيامها كان يحفظ مقامات الحريري، وكثيرًا من دواوين العرب على اختلاف طبقاتهم[2].

تأدّبَ في بغدادَ مفخرة القرنِ الحادي عشر الهجري وكانَ زمن الاضطراباتِ الداخليةِ للدولةِ العثمانيةِ وبغداد موضع نزاع وتطاحن بين الدولتين الصفوية والدولة العثمانية[3] فكانَ كثير الأسفار فرحلَ إلى دمشق ومصر وأدرنه ،جمع مكتبة نفيسة[4]، خرج من بغداد وهو بين اللغة الفارسية والتركية واتقنهما كل الإتقان له معرفة بالأشعار الحسنة واخبار الفرس[5].

2 ـ علمه ومكانته :

أخذَ البغداديّ علمهُ من عددٍ غيرِ قليل من علماء عصره ولازمهم أهمهم: الشهاب الخفاجي، والشيخ يس الحمصى، وهو لا يذكر واحدًا منهما في الخزانة إلّا بلفظ شيخنا[6]،قَالَ المحبي:((هو أحسن المتأخرين معرفة باللغة والأشعار والحكايات البديعية مع التثبت في النقل وزيادة الفضل، والانتقاد الحسن ومناسبة إيراد كل شيء في موضعه مع اللطافة وقوة المذاكرة وحسن الحسنة منهما))[7]،وذكر كل من: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق أنّ المطلع على خزانته ليعجب من سعة اطلاعه وغزارة مادته، وحسن تأليفه واستحضاره للأمثال والشواهد وما يتعلق بها من علوم العربية على اختلاف ألوانها ما بين تفسير وتأريخ وشعر ولغة... ألخ معتمدا اقوال الائمة الاعلام فيما ينقله عنهم بأمانة واتقان مع غربلة وتمحيص[8].

3 ـ أهم اثاره:

---

(1) يُنظر: خلاصة الأثر 452/2.
(2) يُنظر:المصدر نفسه 2/453.
(3) يُنظر: تأريخ الدولة العلية العثمانية279 .
(4) يُنظر: شرح أبيات مغني اللبيب مقدمة المحققين/د.
(5) يُنظر:خلاصة الأثر ٢ /451.
(6) يُنظر: المصدر نفسه.
(7) خلاصة الأثر 2/ 454.
(8) يُنظر: مقدمة شرح أبيات مغني اللبيب2-3.

من أهم مؤلفاته الخزانة، وهي شرح لشواهد الكافية والشافية لابن الحاجب وشرحها الرضي ، وله اخرى منها:

1- شرح أبيات مغني اللبيب وهو مطبوع .

2-شرح شواهد شرح التحفة الوردية في النحو لأبي الوردي وهو مطبوع

3- وشرح مقصورة ابن دريد لغة شاه نامة، شرح فيه باللغة التركية غريب الألفاظ الفارسية في كتاب شاهنامة .

4-وشرح التحفة الشاهدية المنظومة باللغة التركية.

5- ورسالة في معنى التلميذ[1]، يقول صاحب الأثر:((لم يتفق له نظم حتى طلبت من بعض المختصين به شيء من شعره لأثبته في ترجمته فذكر لي فيما زعم أنَّه لم يتفوّه بشيء منه ترفعًا عنه))[2].

4 ـ **وفاته:** توفى في أحد الربيعين من سنة ثلاث وتسعين وألف[3].

ثالثا/ منهج البغدادي في توجيه آراء ابن جنّي:

الخزانة هي شرح شواهد شرح الرضي الاستراباذي على الكافية لابن الحاجب وشرحها الرضي والكافية أحد كتابين للعلّامة ابن الحاجب(ت:646هـ)[4] أفرده بعلم النحو، وله الشافية وهي بعلم الصرف وتولّى الرضي كغيره شرحها[5]، بدأ البغدادي خزانته بمقدمة ضمَّنَها ترجمة للعلامة الرضي وتُعَدُّ أول ترجمة وافية له لم يُسبَق إليها، فقد جَلَتْ عنه ما اكتنفه من غموض وما شاع عنه من ضباب قصرت كل محاولة سابقة على البغدادي في تجليته وكشف أستاره[6].

وتُعَدُّ الخزانةُ من أشهرِ الكتبِ التي اشتملتْ على مختلفِ فنونِ العربية وانمازت بمنهج علمي متسلسل في البحث فكل موضوع له شواهده الذي تسري عليه الدراسة مستوفية

(1) يُنظر: خلاصة الأثر2/454،واستدراكات البغدادي على الرضي في خزانة الأدب12.

(2) خلاصة الأثر2/454.

(3) يُنظر: شرح أبيات مغي اللبيب 8/128.

(4) يُنظر: نشأة النحو وتأريخ أشهر النحاة 217.

(5) يُنظر: الخزانة 1/29.

(6) يُنظر: عبد القادر البغدادي وجهوده في دراسة النحو واللغة (رسالة ماجستير):51.

بعرض آراء عدد من العلماء عن الشواهدِ المتواردةِ في صفحاتِ الخزانةِ ما جعلها مثالًا يحتذى به من قبل الدارسين والعاكفين على العلم ،فالتَّحقق من النصوص والاجتهاد بجمع المخطوطات وتنقيتها وضبط صحتها ومن ثم تنظيمها والتّحقق منها وفهرست المواضيع إلى أبواب ومن خلال عرض مادتها ترجمت للعلماء والشعراء وكذلك بيان الاختلافات في روايته البيت يقول المحقِّقُ:((تعدُّ خزانة الأدب اعلى موسوعة في علوم العربية وآدابها، وليس هذا مبالغًا فيه فقد شحنه بالنصوص النادرة وحفظ لنا به بقايا من كتب))[1].

اجتهد البغدادي بإرجاع كل بيت إلى قائله مع بيان الإسلامي منها عن الجاهلي ...إلخ وفي بعض الأحيان ضمّ أبيات ما يتمم معناها أو قد يورد فيه عدة أبيات من قصيدة واحدة مع شرح ما يبهم منها، كما يلحظ منهجية البغدادي في كتاب خزانة الأدب ذات طابع علمي مرتب وفق أبواب مثل باب في الكلام الذي يصح الاستشهاد به في اللغة والنحو والصرف[2]ويقسم الباب الواحد إلى عدة انواع حسب ما تمليه المسائل التي تحتويه الشواهد الشعرية وفي طيات كل باب يبرز الشاهد الشعري والتعريف بقائله والمناسبة التي قَالَها الشاعر واحيانًا سرد الحدث الخاص بالشاهد وقد يعرب البيت كاملًا مُشيرًا في الهامشِ إلى أبرز الكتب التي أوردت البيت الذي ذكره في كل باب من أبواب الكتاب وبعد ذكر الشاهد يشرع البغدادي بوضع عنوان لمسألة نحوية أو صرفية أو غيرها، مثال ذلك باب((اسم ما ولا المشبهين بليس))[3].أنشد فيه، وهو الشاهد الحادي والثمانون، وهومن شواهد سيبويه[4]

مَنْ صَدَّ عَنْ نيرَانِها فأنا ابْنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ

على أنْ لا تعملَ عَمل لَيسَ شذوذًا ثم يبدأ بذكر آراء العلماء التي تتعلقُ بالشاهدِ والمَسألَة النحويةِ أو الصرفية قبل أنْ يَذكرَ رأيهُ واستدراكاتهِ أو ميوله نَحو رأي دون آخر بحسبِ استقراءه لكلام العرب ورؤيته للمسألة وبالرغم من احترام البغدادي لأساتذته والعلماء المتقدمين واقراره لهم بالاحترام والمنة إلّا أنّنا نجده معتزًا بما يحمل من علم يحاول أنْ يصلَ إلى المَسألَة بعد ذكر آراء العلماء غير مسلم لهم وإلى ما ذهبوا إليه بلْ يذهب إلى ما

(1) خزانة الأدب1/ مقدمة المحقق.

(2) يُنظر: خزانة الأدب 1/ 5 .

(3) خزانة الأدب1/467 .

(2) خزانة الأدب1/476، ويُنظر: الكتاب1/58.

توصل من خلال نقل الآراء وتفحصه لهذه الآراء والتقصّي حتّى الوصول إلى درجة الوثوق بهذا الرأي أو ذاك أو استدراكه وتعارضه معها مع اعترافه لهم بالفضل والمنة وما كان عنده اطلاق الحكم في مسألة معينة يفرض ذلك عليه المحاباة والمجاملة ضمّ كتاب الخزانة تسعمائة وتسعة وخمسين شاهدًا، في بعض الأحيان يعاد ذكر الشاهد في باب آخر أو مسألة مختلفة وينبّه عليه البغدادي ولا يجعلهُ ضِمنَ عدد الشواهدِ الأصلي أو من نطاقها والقارئ لكتب الخزانة يجد أنَّ موضوعات الكتاب والشواهد لم تقتصرْ على النحوِ والصرفِ فقط بلْ نجدُ علومَ من البلاغةِ والقراءاتِ وأيضًا العروض والقافية واحتوى أمثال العرب وقصصهم ومواد كثيرة من التراجم لشخصيات كثيرة بالإضافة لإخبارهم وحوادثهم وتسليط وتوثيق على عادات العرب وحياتهم وطريقة معيشتهم فعندَ كُلَّ شاهد شعري نجدُ البغداديّ يستطردُ بشرحِ البيتِ مستطرد لذكر الحدثِ الذي وقعَ منْ أجله مع ترجمة لصاحب البيت تتناول كل ما يدور حوله من شخصيات وأحداث ونوادر وتوجيه لمعانيه وتفسير ذلك عن طريق تناول العواملَ البيئيةِ والنفسيةِ بحيث يعيش القارئ تبعًا للشاهد في أحداث متسلسلة متعلق بنتاجه الأدبيّ والتاريخي وبيان أحداثه الجارية حوله وبعد اثبات الشاهد ينبه إلى أهمِّ من سبقه في ذكره فيقول وهو من شواهد سيبويه في الكتاب أو ابن جنّي في الخصائص أو غيرهم. وقد تولّى المحقق في الهامش ذكر أمهات الكتب التي ذكرت الشاهد الشعري ثم يذكر البغدادي القاعدة النحوية أو اللغوية والإشارة إلى أنَّ الشاهدَ قد استخدمَ لأثبات قاعدة نحوية قد سبق ذكرها من قبل النحويين ويقوم بشرح مفردات الشاهد لغويًا ونحويًا ويبيّن آراءُ العلماءِ في المَسألَة متحصنا ومتوخيًا الأمانة واتباع الوسطية بنقلها من دون غض البصر عن واحد دون الآخر وفي بعض الاحيان يورد القصيدة التي أخذ منها الشاهد الشعري ، مستعينًا بكتبِ السِّيرِ وكتبِ الصحابةِ وأنسابِ العربيةِ وبعضها إلى ما يرجع إلى طبقات الشعراء وما يرجع إلى كتب اللغة وكتب الأمثال والتفاسير والبلدان فكانتْ مراجعه قد تجاوزت أربعة آلاف كتاب وبعد ذلك طرح رأي المحقق البغدادي أو ميله إلى جانب أو اتهامه بالضعف والوهن لرأي آخر مع بيان في بعض الأحيان السبب في ذلك، وفي مواضع أخرى نجد البغدادي يلجأ إلى التحليل الدقيق وهو أسلوبٌ اتبعهُ مع الشاهد الشعري ومن ثم اعرابه. ويمكننا اجمال منهجه النحوي بشكل عام بما يأتي:

اولا: نقل مسائل الخلاف النحوي: من يطالع موضوعات النحو المختلفة في خزانة الأدب لا يكادُ يغادر مسألة من مسائلها إلّا ويجد فيها خلافًا بين النُّحاة، وقد تناول عبد القادر البغدادي في كتابه هذا طائفة من مسائل الخلاف النحوي يمكن الإشارة إليها على النحو الآتي:

أ ـ **الخلاف بين المذهبين البصريّ والكوفيّ:** نقلَ البغداديّ بَعْضا من المسائل الخلافية بين علماء المذهبين كتعليقه على قول الشاعر[1]:

أمْ كَيْفَ يَنفعُ ما تُعْطِي العَلوقُ بِهِ رِئمانُ أنف إذا مَا ضُنَّ باللبَنِ

على أنَّ (أم) فيه بمعنى بلْ وحدها بدون همزة استفهام، إذ الاستفهام موجود، فلا وجه لجمع استفهامين إلا على وجه التأكيد ولا يُضطرّ إليه مع إمكان التأسيس فيعلق البغدادي:((فيما ذهب إليه مخالفةٌ للبصريين وميلٌ لقول الكوفيِّين لقوَّتِه))[2].

ب ـ **الخلاف بين العلماء:** في المَسألَة الواحدة يقف البغدادي عند طائفة من مسائل الخلاف النحوي بين العلماء ومنه في قول الشاعر[3]:

فاليومَ اشربْ غيرَ مُسْتَحْقِبْ

على أنَّه يُقدَّر في الضرورة رفع الفعل الصحيح، كما في اشرب فإن الباء حرف صحيح وقد حذف الضمة منه للضرورة . قَالَ سيبويه :وقد يُسكِّن بعضُهم في الشعر ويُشِمّ، وذلك قول أمرئ القيس:

فاليوم أشربْ غيرَ مُسْتَحْقِبْ

قَالَ الأعلم: الشاهد فيه تسكين الباء من قوله أشربْ في حال الرفع والوصل.

وردَّ ابن جنّي ذلك بقوله:((أما اعتراض أبي العباس هنا على الكتاب فإنّما هو على العرب لا على صاحب الكتاب، لأنه حكاه كما سمعه ولا يُمكن في الوزن أيضًا غيره 0وقول أبي العباس: إنما الرواية فاليوم فأشربْ، فكأنه قَالَ لسيبويه: كذبت على العرب ولم تسمعْ بما

(1) لأفنون التغلبي يُنظر: الخصائص184/2، ومغني اللبيب66/1، وشرح الشواهد الشعرية 249/3.
(2) خزانة الأدب 40/11.
(3) البيت من السريع، وهو لأمرئ القيس في ديوانه:141.

حكيت عنهم وإذا بلغَ هذا الأمر هذا الحد من السرف فقد سقطت كلفة القول معه)).[1]وذكرَ ابن جنّي كذلك قوله:((قَالَ أبو الحسن الأخفش (فيما كتبه عن نوادره): (فاليوم فاشربْ) و(اليوم أُسقى) أمّا روايته من روى (فاليوم أشرب) فلا يجوز عندنا الا على ضرورة قبيحة، وإنْ كان جماعةٌ من رؤساءِ النحوِيِّين قد أجَازَوا وهو في هذا تابع للمبرد))[2].واورد ابن عصفور في (كتاب الضرائر) مع أبيات مثله وقَالَ:((من الضرورة حذف علامتي الإعراب: الضمة والكسرة...إلى أنْ قَالَ وانكرَ المبردُ والزجاجي في جمع ذلك، لما فيه من إذهابِ حركةِ الأعراب وهي لمعنى ورَوَيا موضع فاليوم أشرب:(فاليوم فاشرب) والصحيح أنَّ ذلك جائز سماعًا وقياسًا))[3].

ثانياً: اطلاق الأحكام النقدية:

عُني عبد القادر بالأحكام النقدية، فهو لا يكتفي بعرضِ الآراءِ ونقلها، بلْ يحرصُ في اغلبِ الاحيانِ على نقدها وبيان الاجود فيها مستندا في ذلك إلى اطلاعه الواسع على ما انتجته قرائح العلماء عبر قرون عديدة، وما ابدوه من آراء واجتهادات:((مع غربلة وتمحيص، وموازنة وترجيح، دون تعصب فيما يرويه عنهم، بل رائده الصواب حيث كان؛ فلا يجدُ ضيرًا أنْ يقولُ أصابَ فلان أو أخطأ فلان، إذا ما اتّضح له وجه الحقيقة، كائنًا من كان))[4] فضلًا عنْ إلمام عبد القادر بالنحو ومذاهب العلماء فيه، ولا غرو فقد حفظ عبد القادر في صدر شبابه مقامات الحريري، وطائفة من دواوين الشعراء على اختلاف طبقاتهم[5]((فاكتسب بذلك حذقًا في نقد النصوص ومقارنتها، وكان أستاذه الخفاجي مع غزارة علمه واتساع أفقه في الاطلاع يُقدِّره قدره ويشهد له بالفضل))[6] إنَّ المطالعَ لكتابِ خزانة الأدب أو الحاشية ((ليعجبُ من سعةِ اطلاعهِ وغزارةِ مادَّتِه، وحُسْنِ تأليفِهِ واطلاعِهِ

(1) خزانة الأدب 351/8، ويُنظر:المحتسب5/1.
(2) خزانة الأدب 352/8، ويُنظر: المحتسب 5/1.
(3) خزانة الأدب 352/8-353.
(4) شرح أبيات مغني اللبيب مقدمة المحققين 6-9.
(5) يُنظر: خلاصة الأثر/451.
(6) خزانة الأدب مقدمة المحقق 5.

واستحضارِهِ للأمثال والشواهدِ وما يتعلقُ بِها من علومِ العربيةِ على اختلاف الوانها))[1] وقدْ استعمل البغداديّ في احكامِه النقديِّة مجموعة من الألفاظ، يمكننا ايراد بعضها بما يأتي:(الجيد)[2] وروايته كذا هي الرواية المشهورة[3]، وكذلك قوله: هذا كلامه ،وهو صريح في جوازه في الكلام، والصحيح مذهب فلان[4] وانتهى ما أورده فلان، ولا يخفى ما في بعضه من تعسف[5]أو هو تعسف[6]((وهذا مخالف لكلامه السابق))[7]،(وهذا مخالف لصنيع فلان)[8]، وقد اجاد فلان[9]ولا وجه لقول فلان[10]واحسب أنَّ الرواية الصحيحةَ ما روى سيبويه[11]وقوله:((إنَّ هذا كلامُه وما فسّر به الضرورة مذهبٌ مرجوحٌ))،و((هذا كلامه وفيه بعدٌ))[12]،والذي ضمن هذا المدار يُلحَظُ من أساليبه استخدامه أسلوب التضعيف الذي اتبعه البغدادي لتقويم ما يرد عنده من آراء واستخدم فيه عدة تعبيرات (وهذا تكلّف، وهو وجه ضعيف، وليس كما زعم...) ومثال ذلك تعليقه على ابن هشام من أنَّ أصل (لاه ابن عمّك):((لله درُّ ابنِ عمِّكَ)) فقَالَ:((هذا تكلف؛ لأنّه إجحاف مستغنى عنه بجعل اللام للتعجب)) [13]

ثالثًا / ذكر تعدد الرواية الإعرابية في الشواهد الشعرية:

---

(1) شرح أبيات مغني اللبيب:1/ ق، (مقدمة المحققين).
(2) يُنظر: حاشية البغدادي1/415،259 ،3،586/42 ،77.
(3) يُنظر: خزانة الأدب4/131.
(4) يُنظر: خزانة الأدب11/ 378.
(5) يُنظر: المصدر نفسه11/25.
(6) يُنظر: المصدر نفسه11/ 27.
(7)المصدر نفسه 8/53 .
(8) ينظر: المصدر نفسه 8/60.
(9) يُنظر: المصدر نفسه 8/123.
(10) يُنظر: المصدر نفسه 8/150.
(11) يُنظر: المصدر نفسه 8/353.
(12) المصدر نفسه 8/362،3642.
(13) خزانة الأدب7/178.

من سمات منهج البغدادي ذكر الروايات المختلفة للبيت الشعري الواحد مع بيان الوجوه الإعرابية المتعددة وهو ما انتهجَهُ البغدادي في الخزانة قَالَ الدكتور(مُحمّد حسنين صبرة):((وأقول هنا، أنني تصفَّحْتُ جزءًا واحدًا من كتاب خزانة الأدب تحقيق الأستاذ (عبد السلام هارون)، فوجدت أنَّ اثنين واربعين شاهدًا اختلفت روايتها، وكان مجموع الشواهد التي وردت في هذا الجزء تسعة وثمانين شاهدا أي إنَّ ما اختلفت روايته يقربُ من خمسين في المائة من مجموع الشواهد))[1]

رابعاً: منهجيةُ الترتيبِ الزمنيَّ لوفياتِ قائِلِي الشواهد:

وفي هذا لم يسرْ البغدادي على منهجٍ واحد وإنّمَا سارَ على مناهجٍ متعددةٍ مِنْهَا: إثبات الترتيب الزمني مع بعض الشواهد، إذ يبدأ هذا الترتيب بعد أنْ يوردَ ما ذكرَهُ الشارحُ وَمنْ سَبَقَهُ في هذا القول، وبعد ذلك يأتِي الوجوه الإعرابية المتعددةِ بحسبِ الترتيبِ الزمني لوفيات قائليها[2]وقد يهملُ في بعض الأحيان الترتيب الزمني من دون أي سببٍ ومثلَ هذا ما في باب المبتدأ والخبر في قوله:

فأَقْبَلْتُ زِحْفًا على الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوْبٌ نَسِيتُ وثَوْبٌ أَجُرّ[3]

إذ قدَّمَ البغدادي في هذا الشاهدِ قولَ ابن عقيل (ت769هـ)[4]على قول الأعلم الشنتمري (ت476هـ)[5]وقول ابن هشام[6]

خامساً: منهج البغدادي في تناول آراء ابن جنّي النحوية.

كان لابن جنّي وكتبه نصيب لا بأس به من الشواهد في الخزانة، ما بين نحوي وصرفي وروايته وقد ركَّزَ صاحبُ الخزانةِ على ذلك معتمدًا على كتبِ ابن جنّي المختلفة ومنها:(الخصائص، والمحتسب، وشرح تصريف المازني، وسر الصناعة، واعراب الحماسة

---

(1) تعدد التوجيه النحوي مواضعه وأسبابه296.

(2) يُنظر: خزانة الأدب51/3.

(3) خزانة الأدب373/1، ويُنظر: ديوان أمرئ القيس 106.

(4) يُنظر: خزانة الأدب 373/1، وشرح ابن عقيل219/1.

(5) يُنظر: خزانة الأدب273/1 .

(6) يُنظر: مغني اللبيب 829/2.

،والمبهج في شرح أسماء شعرائها وشرح ديوان المتنبي وغيرها[1] ونجده عندما يستعرض رأي من هذه الآراء يذكر البغدادي اسم الكتاب وفي بعض الأحيان نجده يقول: وقَالَ ابن جنّي في سرّ صناعة الأعراب بعد أنْ عارض روايته المشهورة، أو قَالَ:(في إعراب الحماسة)[2]،أوقَالَ في (المحتسب)[3].وفي مكان آخر((على أنَّ الأخفشَ وابن جنّي قد أجَازَا اتصال ضمير المَفعولية بالفاعل))[4]،وفي مكان آخر((إنّما نسب الأولوية إلى ابن جنّي لأنَّه ذهبَ تبعًا لغيره في حرف الواو من المعنى في باب تقدم المعطوف عليه))[5]ونجدُ يعرض آراء ابن جنّي بشكل تاريخي متسلسل إلاّ أنَّ البغدادي في بعض الأحيان يقدمُ ابن جنّي على سائر العلماء لتناوله المَسألَة بشكل خاص في أحد كتبه، وقد يذكر البغدادي في المَسألَة الواحدة توجهاته فيها لكتابين أو ثلاثة وهو ما ندر وجود ذلك مع غيره من النُّحاة[6] كما في قول الشاعر[7].

دعوْتُ لما نابني مِسوَرا فَلبَّى، فَلبِّيْ يَديْ مِسْوَرِ

ذكرَ البغدادي مقَالَة ابن جنّي جاء فيها:((أصله عنده لَبَّبٌ ووزنه فَعْلَلٌ، ولا يجوز أن تحمله على فَعّل لقلّة فَعّل في الكلام وكثرة فَعْلل، فقُلبت الباء التي هي اللام الثانية من لَبَّب ياءً هربًا من التضعيف، فصارَ لبِّيْ، ثم أبدل الياء ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصارَت لبا ثم إنّها لما وصلت بالكاف في لبّيك وبالهاء في لبِّيه قلبت الألف ياء، كما قلبت في على ولدى إذا وصلتها بالضمير؛ ووجه الشّبه بينهما: إنّهُ اسمُ ليسَ له تصرف غيره من الأسماء، لأنَّه لا يكون إلا منصوبًا. ولا يكون إلّا مضافًا، كما إنَّ إليك وعليك ولديك لا تكون إلّا منصوبة المواضع ملازمة للإضافة؛ فقلبوا ألفه ياء فقَالَوا: لبَّيك كما قَالَوا: عليك ونظير هذا كلا وكلتا في قلب ألفهما ياء متى اتصلت بضمير وكانت في موضع نصب أو

---

(1) يُنظر: خزانة الأدب18/1(مقدمة التحقيق) .

(2) خزانة الأدب 8/ 474.

(3) خزانة الأدب94/2 – 95.

(4) خزانة الأدب149/1.

(5) خزانة الأدب399/1.

(6) يُنظر: خزانة الأدب2/ 93-95.

(7) خزانة الأدب94/10.

جر، ولم يقبلوا الألف في موضع الرفع ياء لأنَّهما بعدا برفعهما عن شبه عليك ولديك، إذ كان لاحظ لهن في الرفع. واحتجّ سيبويه على يونس فقَالَ: لو كانت ياء إليك بمنزلة ياء عليك ولديك لوجب متى أضفتها إلى المظهر أن تقرَأها ألفا، فلبي في هذا البيت بالياء مع إضافته إلى المظهر دلالةُ على أنّه اسمٌ مثني))[1].

وقد أكمل البغدادي المَسألَة مفصلًا رأي يونس عندَ ابن جنّي في المحتسب[2]ولا مجال لسرده لضيق المقام وقد يَنقلُ ثلاثَ مواضع من كتبِهِ في المَسألَة الواحد ،كما هو في هذه المَسألَة إذ يستطرد قائلاً:((وهو مأخوذ من سرّ الصناعة لابن جنّي))[3]

وبحسب ما ذكرنا في منهجيةِ البغدادي إذ إنِّه رتَّبَ الأقوال الواردةِ بحسبِ الترتيب الزمني إلّا أنّه في بعضِ الأحيانِ يهملُ هذا الترتيب مع ابن جنّي ويُصدِّر رأيه والسبب في ذلك أنَّ قول ابن جنّي من الذين أهملهم البغدادي يشتمل على جميع اقوال النُّحاة المذكورة في الشاهد فلذلك جعله البغدادي مُلَخَّصًا للأقوال جميعًا. وفي بعض المسائل بالرغم من إطنابِ ابن جنّي بكتبِه نجدُ البغدادي يذكرُ ذلك بتفصيلاتها الدقيقة بالرغم من طولها والعلة في ذلك يذكرها لنا البغدادي بعد أنْ ذكرَ لهُ رأيًا مطولًا قَالَ:((ولنفاسته سقناه مطولا))[4]وفي مرات اخرى يكتفي برأي ابن جنّي فقط من دون ذكر رأي آخر وهذا دليل كما نرى أنَّ البغدادي استحسن رأي ابن جنّي مع طوله وهذا مشعر مدى حجية ابن جنّي واحاطته بالمَسألَة واستحسان البغدادي له مع العلم إنّنا نادرًا ما نجُد البغدادي يمدحُ أو يثنِي على رأي في الخزانة دونَ آخر، وعندما يقُف البغدادي على القراءات الشاذة فإنَّهُ يتكأُ على كتابِ (المحتسبِ في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها) والذي اشتمل على القراءات التي عُدَّتْ شاذة بنظر كثير من العلماء، أمّا وجه شذوذها فينحصر فيما لم يذكره ابن مجاهد للقرّاء السبعة، وهذا لا يعني أنها قائمة على لهجة شاذة، فقد تكون للهجة شاذة أو لا تكون ونجد البغدادي استشهد بالمحتسب لما فيهِ مِنْ مَيْل مؤلفه الواضحِ إلى معالجةِ ظواهرَ الخرقِ الصحيحِ للقواعِد النحويةِ واللغويةِ المطَّردةِ وتوجيه روافد معرفته لتأويل ما يدعى

(1) خزانة الأدب 94/10، ويُنظر: سرّ صناعة الإعراب745/2-747.

(2) يُنظر: خزانة الأدب 94/2 – 95، والمحتسب 79/1.

(3) خزانة الأدب2/ 94-95.

(4) خزانة الأدب 7/8 .

بالشذوذ في القراءات القرآنية وتقليب جميع الاحتمالات لإخراجها من الشذوذ وإدخالها تحت وجه من وجوه العربية سواء كان في الصوت أو الصرف أو النحو أو الدلالة[1]ومن أمثلة القراءات في خزانة الأدب ما نقله البغدادي عن ابن جنّي في قراءة[2] قوله تعالى:﴿ **أنْ لعنة الله** ﴾نور7.

إنَّ البغدادي لم يكنْ ناقلًا لآراءِ ابن جنّي فقطْ ولكنَّه كانَ له أحكام نقدية اطلقَهَا والتي تبين رأيه من اقوالِ ابن جنّي من حيثِ القبولِ والرفضِ فمِنَ الاحكامِ التي اطلقَها:((وقد تكلم ابن جنّي بكلام لا مزيد عليه في الحُسْن))[3]،((لنفاسته سقناه برمته))[4]،وقَالَ البغدادي في معرض حديثه عن (حيَّهل):((فهْل تكونُ لغة في هلاَّ، كما قَالَ ابن جنّي في الخصائص))[5].أو قوله:((ولا يخفى أن...الذي ادّعاه لنفسه هو لشيخهِ أبي علي في المسائل العسكرية))[6] محايدًا في نقلِهِ وفي بعضِ الأحيانِ يميلُ في نهاية المَسألَة إلى ما ذهب فيه أبن جنّي، ونادرًا ما يعارضُه مثال على ذلك: وقَالَ ابن جنّي، ووجه ابن جنّي، وفيه نظر: وقَالَ ابن جنّي بعد أنْ عارضَ ...إلخ .

والذي يؤخذُ على البغدادي في كتابِ خِزانةِ الأدب ذِكْر بعض آراء ابن جنّي واعتراضاته من دون الإشارةِ إلى مُضَانها من كتب ابن جنّي التي أخذ منها البغدادي واستدل عليهَا في المسائلِ النحويةِ وهو جُهْدٌ اتمَمَهُ الباحثُ في تأصيلِ الآراءِ وإرجاعِها إلى مصَادِرَهَا .

وأخيراً فقْد رَصَدَ الباحثُ لابن جنّي مواضعَ ذُكِر في كتاب الخزانة أكثر مِنَ التي رصَدها المحققُ والتي أشار إليها في مواضِعِها من الفهارسِ[7] فقد وصَلَتْ المواضعُ التي رصدها

---

(1) يُنظر: أثر المحتسب في الدراسات الصرفية 15-7 ، وموقف ابن جني من القراءات القرآنية الشاذة في كتابه (المحتسب) 383.

(2) يُنظر: خزانة الأدب 354/11، والمحتسب 2/ 103.

(3) خزانة الأدب 500/7.

(4) يُنظر: المصدر نفسه 47/8 .

(5) خزانة الأدب 259/6، ويُنظر: الخصائص276/2.

(6) الخزانة 305/9.

(7) يُنظر: الخزانة 273/13-274.

الباحِثَ إلى (مئتي) موضع، وهذا ما يؤخذ على المحقق في عدم دقة رصد المواضع التي ذكر فيها الأعلام.

المبحث الأول

باب الفعل والألفاظ العاملة عمله

أولًا: الفعل

1- ارتفاع المضارع بالاستئناف وامتناع العطف.

قَالَ الشاعر[1]:

على الحَكَمِ المأتيِّ يومًا إذا قَضَى قَضيَّتَهُ أنْ لا يَجورَ وَيَقصِدُ.

أورد الشاعر الفعل (يقصدُ) مرفوعًا على الاستئناف ولم يَحملْهُ على(أنْ) بواسطةِ العَطْفِ لأنه((أراد: وينبغي أنْ يقصدَ، فلما حَذَفَهُ واوقَعَ (يقصدُ) موضع (يَنْبَغِي) رَفَعَه لوقوعِهِ مَوْقع المرفوع. وإليه ذهبَ ابن جنّي (392هـ) في المحتسب [2]إذ قَالَ:((فرَفْعَهُ على الاستئنافِ ومعناه ينبغي أنْ يقصدَ وتفصيله برفع (يقصد) على أنّه أراد: وينبغي له أنْ يقصدَ كما يرتفع ينبغي))[3].

إنَّ حروفَ العَطْفِ إذا عُطِفَتْ أدْخَلتْ الثانِي في حُكْمِ الأول وشاركتْهُ في مَعْنَاه؛ فإذا قلتَ(أُريد أنْ تأتيَني ثم تُحَدِّثَنِي) جَازَ النصبُ بالعطفِ على الأوّل ويكونَ الثانِي داخلًا في الإرادةِ كالأول وقدْ جَازَ الرفعُ على القطعِ والاستئنافِ[4]والذي يَنْدَرِجُ في معنَى الاستئنافِ كونَ ما بعدَ حرف العطف جملة غير متعلقة بما قبلها بالإعرابِ والمعنى[5] قَالَ سيبويه:((كأنَّه قَالَ: عليه غير الجور، ولكنَّهُ يَقْصِدُ أو هو قاصد، فابتدأ ولم يحملْ الكلامَ على أنْ، كما تقول: عليه أنْ لا يجورَ وينبَغِي لَهُ كذا فالابتداء في هذا اسبق وأعرف))[6].وممّا ذكره ابن جنّي الاعتمادَ على القطعِ بين(القصدِ) و(الجورِ) والسبب في ذلك كمَا عنْ سِيبويهِ

---

(1) البيت من الطويل، وهو لعبد الرحمن بن أم الحكم يُنظر: الكتاب 56/3،والمحتسب149/1، ونُسِبَ لأبي اللجام، التغلبيّ في الخزانة 555/8.

(2) يُنظر: خزانة الأدب 55/8،و المحتسب194/1.

(3) المحتسب 194/1.

(4) يُنظر: شرح الرضي 4/ 74، وشرح المفصّل4/ 260.

(5) يُنظر: رصف المباني416 .

(6) الكتاب سيبويه 3/ 56.

يتناقضُ مع القصد، أي يكونُ المعنى متناقضًا وإنْ كانَ السياقُ في اللَّفظِ على أصالةِ العطفِ لذلك كان القطعُ أسْبَقَ من العطفِ وكانَ الابتداء عنْدَهَما[1] لكنَّ ابن جنّي أجَازَ وجهًا آخر للقصد إذْ قَالَ: رفعُ هذا على لفظ الخبرِ كقولِهِمْ: يرحمُ الله زيدًا فهذا لفظ الخبر معناه الدعاء أي ليرحمَه الله ونظيره ممَّا جاءَ على لفظ الخبر ومعناه أمر قوله ﴿**وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ**﴾البقرة 228أي لِيتربصْنَ وإنْ شئْتَ كانَ مَعْنَاهَا دون الأمر أي ينبغي أنْ يتربصْنَ وعليهِ قوله في الشاهد(يقصد): فَرَفعُ (يقصد) كما يرتفع ينبغي فَرَفَعَهُ عَلَى الاستئنافِ وَمَعْنَاهُ يَنْبَغِي أَنْ يَقْصِدَ[2]وقد اهتمَّ ابن جنّي بالمعنى من خلال توجيه الشاهد وقد ذهبَ بعضُ النُّحاة إلى هذا التقديرِ الذي عندَ ابن جنّي لكنَّ وجهَ الاختلاف بينهم هو حذف(أنْ) المضمرة التي قدرت النصب[3]ومَنْ وافقَهُ في تخريجهِ السياقِي جعل الواو في غير الجمعية إذْ أنَّهُ لم ينصب(يقصد)لاحتمال أنْ يكونَ معطوفًا على(يجور) المنفي فيكون المعنى: على الحكم أنْ لا يجورَ ولا يقصدُ وهو تناقضٌ وهو ليس بواجب عليه أي أنْ يقعَ الفعل (يقصدُ) بمعنى هو يقصد كما وجب في أنْ لا يجور[4].ويتَّضِحُ ممّا ممّا سبَقَ أنَّ القطعَ الواقعَ للفعل(يقصدُ) هو إخراجُ حُكمَ الفعلِ عمَّا قَبْلَهُ لأنَّه لا يتوافق معه في المعنى بالرغم من وجوده في اللفظ وهو العطف إذ إنّها خرجَتْ من كونِهَا(واو جمعية) كمَا توضح لنا.

2- حذف نون الأفعال الخمسة للضرورة.

ذكَرَ ابن جنّي((في باب "ما يرد عن العربي مخالفا عليهِ الجمهورَ مِن كِتَابِ الخَصائصِ" سَأَلْتُ أبا علي رَحِمَهُ اللهُ عَنْ قوله[5]:

أبيتُ أَسرِى وتَبِيتِي تَدلُكِي جِلْدَكِ بالعَنْبرِ والمسْكِ الذَّكِي0

فَخُضْنا فيه واستقَرَّ الأَمْرُ على أنّهُ حَذْفُ النونِ مِن (تَبِيتِينَ) ،كَمَا حَذْفُ الحَرَكَةِ للضَرورَةِ فِي قَوْلِهِ [1]:

---

(1) يُنظر: أثر المحتسب في الدراسات النحوية 573.

(2) يُنظر: المحتسب 149/1، ومعاني القرآن للأخفش189/1.

(3) يُنظر: الخزانة 556/8.

(4) يُنظر: شرح الرضي 4/ 74 .

(5) رجز مجهول القائل، يُنظر: خزانة الأدب 339/8،وشرح الشواهد الشعرية202/2.

فاليومَ اشربْ غيرَ مُسْتَحْقِبْ

كَذَا وَجَّهْتُهُ مَعَهُ فَقَالَ لِي: فَكَيفَ تَصْنَعُ بِقولِه (تَذْلِكِي) ؟ قُلْتُ: نَجْعَلُهُ بَدَلا مِن تَبِيتِي أو حَالا، فنَحْذِفَ النونَ كما حَذفَهَا مِن الأول في الموْضِعَيْنِ فاطْمِأَنَّ الأَمْرُ عَلَى هَذَا، وقَدْ يَجُوز أنْ يَكُونَ تَبِيْتِي في مَوْضِعِ النَّصْبِ بإضْمَارِ (أنْ) في غَيرِ الجَّوابِ، كَمَا جَاءَ بَيتُ الأعشَى[2]:

لنَا هَضْبةٌ لا يَنْزِلُ الذُّلُّ وسْطَها ويأوِي إليها المستجيرُ فيُعْصَما))[3]

من المعروفِ أنَّ نُونَ الرفعِ تُحْذَفُ وجوبًا للناصِبِ والجَازِمِ كَحَذْفِهَا فِي قَوْلِهِ تعالى:﴿**لن تَنَالُوا الْبِرَّ حتى تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ**﴾آل عمران92وقَدْ تُحْذَفُ نونُ الرفعِ (نون الافعال الخمسة) في غير ممّا ذُكِر[4]وبعد حوار اتفق فيه أبو علي وابن جنّي على أَّن حذفَ (النونِ) للضرورةِ مثلما حَذَفَتْ مِنَ الفعلِ في الفِعْلَيْنِ (تبيتِي) و(تَذْلُكِي)، على أنَّ ابن جنّي احتمل إضمار (أنْ) فيكون (تبيتي) منصوبًا بها، وكان قياسُهُ على حذفِ حركةِ الفعلِ بدون الجَازِم للضرورة للفعل (أشربْ)، يقول فيه سيبويه:((قد يسكّنُ بعضهم في الشعر ويشمُّ ذلك قول الشاعر أمرئ القيس:((فاليومَ أشربُ وجعلتَ النقطةَ علامةَ الإشمامِ))[5]ونقلَ ابن جنّي أنَّ المبرِّدَ(ت285هـ) انكَر على سيبويه سماع البيت عن العرب ناقلًا روايةً أخرى تُخْرِجُ البيتَ ممّا هو عليه من الضرورةِ فإنَّ روايته الأَصَح[6].

فَاليَوْمَ أُسْقَى غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ

فليسَ ثمة شاهد في البيت على هذهِ الرواية[7].وردَّ ابن جنّي ذلك بقولِهِ:((أمّا اعتراض أبي العباس هنا على الكتاب فإنّما هو على العرب لا على صاحبِ الكتابِ، لأنَّهُ حَكَاهُ كَمَا

---

(1) البيت من السريع، وهو لأمرئ القيس في ديوانه:141.

(2) ينسب إلى طرفة ولمْ أجدْه في ديوانه، يُنظر: المقتضب 24/2والخزانة 399/8، وشرح الشواهد الشعرية 3/ 88.

(3) الخزانة 339/8 ، ويُنظر: الخصائص1/ 388.

(4) يُنظر: شرح الرضي 4/ 22-25، وأوضح المسالك1/ 74 .

(5) الكتاب 4/ 204.

(6) يُنظر: الكامل في اللغة والأدب1/ 195.

(7) يُنظر: الخزانة : 8/ 351.

سَمِعَهُ ولا يُمْكِنُ في الوزن أيضًا غيره. وقول أبي العبّاس: إنّما الرواية فاليوم فأشرب، فكأنّه قَالَ لسيبويه: كَذَبْتَ على العرب ولم تسمع بِمَا حكيْتَ عنهم وإذا بلغَ هذا الأمر هذا الحد من السرفِ فقدْ سَقَطَتْ كُلفَةُ القولِ مَعَهُ))[1] ومِنَ النُّحاة منْ لا يجيزُ إسكان الحرف الصحيح لغيرِ جَازَم على أنَّهم أرجعوا ذلك إلى الاستثقَالَ[2]وذكر ابن عصفور هذه المَسألَة في كتاب (الضرائر) مما يوحي بأنَّه يعدُّها من باب الضرورات وهي عنده جائزة في السماع والقياس[3]،أمَّا المحدَثون فلم يَدلُوا بِدَلوَهم في هذه المَسألَة ماعَدَا الأسْتاذ (عباس حسن) إذْ قَالَ:((هناكَ لغةٌ تَحْذِفُ نونَ الرفعِ (أي: نون الافعال الخمسة) وليْسَ مِنَ السَّائِغَ اتباع هذهِ اللغةِ في عصرنا))[4]،وجدير بالذكر أنَّ ابن جنّي قدْ نَقَلَ عن طائفة مِنْ رواةِ اللغةِ؛ ولم يكنْ يَتقَبَّلُ كلَّ مَا ينقلُهُ بَلْ إنَّهُ كَانَ يَنْظرُ فِيهِ وينقُدُهُ بِلُطْفٍ حينًا، وبقوةٍ حينًا آخرَ وقد نقلَ عن سِيْبَوَيْهِ واستشهد بكثير من شواهده فنجد موافقتَهُ لهُ غَالِبَةً وربَّما لَجَأ إلى الدفاعِ عَنْهُ كَمَا لمسْناهُ في هذهِ المَسألَة[5].

3- وضع الفعل المضارع موضع المصدر على تقديرِ حذف (أنْ).

نقلَ البغدادي عنْ ابن جنّي من موضعين؛ الأوَّل(في سر الصناعة)، والثاني في الخصائص، وهو قوله:((وقد حَمَلَهُمْ كُثْرَةُ حَذْف أنْ مع غير الفاعل على أنْ استجَازَوا ذلك مع اسم ما لم يسمّ فاعله وإنْ كان جاريًا مَجْرَى الفاعِل قائمًا مَقامهُ وذلك قول جميل:[6]

جَزِعْتُ حِذارَ البينِ يومَ تَحَمَّلوا وحُقَّ لمثلِي يَا بُثَيْنَةَ يَجْزَعُ

أراد: أنْ يَجْزَعَ على أنَّ هذا قليل. والمَفعول قدْ يكونُ غَيْرَ اسمٍ صريح (نحوَ ظَنَنْتُ زيدًا يقومُ)، والفاعلُ لا يكونُ الا اسمًا صريحًا محضًا، وهم على امحاضه اسمًا أشَدُّ محافظة من جميع الأسماءِ، ألَا تَرَى أنَّ المبتدأَ قدْ يقعُ غيرَ اسمٍ محضٍ، وهو قولُهُمْ (تَسْمَعُ بالمعَيديّ

---

(1) خزانة الأدب351/8، والمحتسب 15/1.

(2) يُنظر: الأصول في النحو364/2 .

(3) يُنظر: ضرائر الشعر95.

(4) النحو الوافي154/1- 155.

(5) يُنظر: المحتسب 15/1.

(6) البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة يُنظر: ديوانه 30، والخصائص435/2، وسرّ صناعة الإعراب:1/ 285، وخزانة الأدب 579/8.

خيرٌ مِنْ أنْ تَرَاهُ)[1] فتسمعُ كما ترى فعل، وتقديرُه أنْ تسمعَ فَحَذفُهُمْ (أنْ) ورفعهُم تسمعُ يَدُلُّ على أنَّ المبتدأَ قدْ يُمْكِنُ أنْ يكونَ عِنْدَهُمْ غير اسم صريح، فإذا جَازَ هذا في المبتدأ على قوّة شِبْهِهِ بالفاعِل فهُو في المَفعول الذي يبعُد عَنْهُمَا أجوَزُ فمِن أجل ذلك ارتفعَ الفعلُ في قولِ طُرْفَة[2]:

أَلَا أيُّهذا الزَّاجري[3] أحضُرُ الوغَى وأنْ أشْهدَ اللذّاتِ هل أنتَ مُخْلِدِي

عندَ كثير من الناس، لأنه أرادَ أنْ أحضر، وأجَازَ سيبويه في قولِهِمْ :(مُرْه يَحفِرُها) أنْ يكونَ الرفعُ على قولِه: مره أن يَحفِرَها، فلما حُذِفَتْ (أنْ) ارتفعَ الفعلُ بَعْدَهاَ))[4]،((وقَالَ في الخصائص عندما انشده هذا البيت أي (وَحُقَّ لمثلي أن يَجْزَع) وأجَازَ هشام :(يسرني تقومُ)، وينبغِي أنْ يكونِ ذلكِ جائزًا عِنْدَهُ في الشِّعْرِ لا في النثر))[5].وقد وُضِعَ الفعلُ مَقَامَ الاسم، فالمَفعول قد لا يرد اسمًا صريحًا؛ والفاعل لا يكونُ إلا اسمًا صريحًا محضًا مع جوازِ وُرُودِ المبتدأ غيْر صَرِيحٍ مع شبَهَهُ بالفاعِلِ فعلَى هذَا يَكونُ في المَفعول أكثَرَ جوازا[6] جوازا[6] فَلما أُسْنِدَ الفعل (حُقَّ) إلى الفعل(يجزع) على إرادة مصدره استنادًا إلى أنَّ الأصل(أنْ يجزعَ) فوقع الأسناد حسب الظاهر للفعل يجزع اذ أُسند إليه(حُقَّ) الفعل المبني للمجهول فابن جنّي جوَّزَ مجِيء الفاعل مصدرا مؤولًا مَحَلًا على نائب الفاعل لأنَّه اقيم مقامه ،وقد يجوز النصب بإضمار أنْ ضرورة وهو مذهب الكوفيين[7]. وما نقلَهُ بعض النُّحاة مُتَسَاوق مع ما ذهب إليه ابن جنّي إذ قَالَ:((ومِنْهُ وَضْعُ الفعلِ موضعَ المصدِر على تقديرِ حَذْفِ (أنْ) وارادة معناها من غير ابقاء عملها نحو قوله:

(1) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي137/1.

(2) البيت من الطويل، لطرفة بن العبد، يُنظر: ديوانه 33.

(3) الزاجر: الناهي، يُنظر: لسان العرب(الزاي المعجمية)319/4.

(4) خزانة الأدب 8/ 579- 580، وسرّ صناعة الإعراب 285/1.

(5) خزانة الأدب 8/ 579- 580، ويُنظر: الخصائص 435/2.

(6) يُنظر: سر صناعة الأعراب284.

(7) يُنظر: شرح المفصل 280/4،505/4.

وما راعَني إلاّ يَسيرُ بِشُرطَةٍ وعَهدِي به قيْناً يَفُشُّ بِكير [1]

يريدُ وَما راعَنِي إلَّا أنْ يسيرَ بشرطةٍ فحَذفَ(أنْ) وابطلَ عَمَلَهَا وهو يريدُ مَعْنَاهَا))[2]ويتَّضِحُ لَنا مما سَبَقَ حَمْل النَحويينَ الشَّاهد على معنى الأسمية وما نُقِلَ مِنْ شِعْر في ذكرِ الرفعِ على معنى المصدَرِ اشارَ إليه جوازا الخليل وسيبويه[3] إلّا أنَّ ابن جنّي قد أشار إلى قلَّةِ ذلك في النثرِ ومِنْ ذلك قولهم:(تسمعُ بالمعَيدي خيرٌ منْ أنْ تَرَاهُ) فالمبتدأ الذي هو في اللّفظِ (تَسْمَعُ) وهو فعلٌ قد أخبرت عنه باسم، وتقديره (أنْ تسمع) ووصف ما ورد في بيت جميل:(وحُقَّ لمثلي يا بُثَينة يَجْزَعُ) بأنَّه قليلٌ شاذ، على أن حذف (أن) قد كُثر في الكلام حتى صارَ كلا حَذْف؛ ألا ترى أن أصحابنا ؛استقبحوا نصب (غيرَ) في قوله تعالى:﴿ **قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أيها الْجَاهِلُونَ**﴾ سورة الزمر64بأعبدُ، قَالَوا لأنَّ التقديرَ والمعنى:**(قل أفغيرَ الله تأمرونّي أنْ أعبُد)** ولولا أنّهم قد أنِسُوا، بحذف(أن) من الكلام وأرادتها، لما استقبحوا انتصاب (غير) بأعبدُ[4].

إنَّ ما ذكَره ابن جنّي يعتمدُ على ما يسمَى بالحملِ على المعنَى[5]((وليس الحمل على المعنى ببعيد، بل هو وجيه جيد))[6]،ويقول ابن جنّي أيضًا:((رأيتُ غَلَبَةِ المعْنى للّفظ وكون اللّفظ خادما للمعنى مشيدًا به، وإنَّه إنّما جيء به له ومن أجله، وأمّا غير هذه الطريقة من الحملِ على المعنى فأمْرٌ مُسْتقرٌ ومذهب غير مستنكر))[7] وهو ما لمْ يُنْكِرَهُ المحدَثون[8].

---

(1) الكير بالكسر: زقٌ ينفخ فيه الحَدَّاد يُنظر: معجم القاموس المحيط 1158، والبيت من الطويل وهو لمعاوية بن خليل يُنظر: الخصائص 436/2، وضرائر الشعر263.

(2) خزانة الأدب 580/8.

(3) يُنظر:الكتاب سيبويه 3/ 99-100.

(4) يُنظر: سر صناعة الاعراب 288.

(5) يُنظر: الخصائص435/2.

(6) المقتضب 2/ 297.

(7) الخصائص237/1 .

(8) يُنظر:الأصول دراسة أبستمولوجيا للفكر اللغوي عند العرب ص208،ودراسات لأسلوب القرآن الكريم 3/ 86،والحمل على التَّوهم بين القدماء والمحدثِين وتقارض المصطلحات، بحث منشور في مجلة(كلية الآداب ،جامعة بور سعيد)، د. ماهر محمد عميرة العدد التاسع يناير530.

4- الدلالة الزمنية للفعل :

قد يُذكر في سياق الكلام فعلٌ دَالٌ على (المضِي) صيغةٌ ،فيعدل به إلى معنَى الفِعْلِ المضَارِعِ .نقل صاحب الخزانة قول ابن جني:((قَالَ لي أبو علي: سَأَلْتُ يومًا أبا بكر بن السراج، عنِ الأفعالِ يقعُ بعضها موقعَ بعض فقَالَ: كانَ ينبغِي للأفعال كلها أنْ تكونَ مثالًا واحدًا: لأنّها لمعنى واحد، ولكن خولف بين صيغها لاختلاف احوال الزمان فإذا اقترنَ بالفعلِ ما يَدُلُّ عليهِ منْ لفظٍ أو حالٍ جَازَ وقوع بعضها في موقع بعض، قَالَ أبو الفتح: وهذا الكلام من أبي بكر عالٍ سديد))[1].وقريب منْ هذا مَا أوردَهُ ابن جنّي تعليقًا على قول الشاعر[2]:

وَلقَدْ أمرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنِينِي

على أنَّ(ولقد أمرُّ) بمَعْنَى (ولقد مررْتُ)[3]،فالحاكمية في تعيينِ دلالاتِ الفعلِ هي للسياقِ اللغوي المتوارد في التعيين، وقدْ غلّب البغدادي رأي ابن جنّي في الشاهد على غيره لرجاحته ووجاهته وروده في العربية كثيرا[4] .

قَالَ سيبويه نحو هذهِ المَسألَة:((فقد تقعُ نَفْعَلُ في موضعِ فَعَلْتا: في بعض المواضعِ))[5]، فلا خلاف يُذكر بين القدماء أو المحدثينَ[6] في هذه المَسألَة وموارِدَهَا الاستعماليةِ في اللغةِ اللغةِ قد تتوافرُ فيها قرائنُ لفظيةٌ سياقيةٌ فتساعد على تحديد دلالة الفعل[7]،مثل كلمة (قبل) قوله تعالى:﴿ **قُلْ فَلِم تَقْتُلُونَ أَنبِيَآءَ ٱللهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ**﴾البقرة 91،فقوله ((تقتلون للمستقبل فكيف قَالَ:(من قَبْلُ) ؟ ونحنُ لا نجيزُ في الكلام أنا اضْرِبُكَ أمسِ، قَالَ وذلك جائز إذا أردْتَ (تفعلونَ) الماضِي ألا تَرى أنَّكَ تُعَنِّفُ الرجلَ بما سَلفَ من فعلهِ فتقولَ: لم

---

(1) خزانة الأدب 4/10،ويُنظر: سرّ صناعة الإعراب331/3.

(2) لشمر بن عمرو الحنفي0يُنظر:شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 422 .

(3) يُنظر: الخصائص 333/3.

(4) يُنظر: خزانة الأدب 4/10.

(5) الكتاب سيبويه 24/3.

(6) يُنظر: همع الهوامع 23/1،والنحو الوافي1/ 63.

(7) يُنظر: التَّعاوُرُ بين الفِعْلِ الماضي والمُضارِعِ في ضَوْءِ نَظَرِيَّةِ السِّياقِ، مجلة الدراسات اللغوية المجلد17،العدد2 ص 34 .

تكذبُ؟، لم تبغضُ نفسَك إلى الناس))[1].وما يندرجُ في هذا الباب قول الشاعر زياد الأعجم من الكامل[2]:

وأَنْضَح جَوانِبَ قَبرِهِ بدمائِهَا فَلَقَدْ يكونُ أَخا دمٍ وذَبائحِ

((فالزمن في النحو وظيفة السياق وليسَ وظيفةَ صيغةَ الفِعْلِ، لأنَّ الفعل الذي على صيغة: فَعَلَ، قد يَدُلُّ في السياقِ على المستقبلِ، والذي على صيغةِ المضارعِ و قد يَدُلُّ فيهِ على الماضِي... فالزمن السياقي في النحو هو جزءٌ منَ الظواهرِ الموقعية السياقيةِ، لأنّ دلالةَ الفعلِ على زمنٍ ما، تتوقفُ على موقعهِ وعلى قرينتهِ في الجملةِ))[3].لقَدْ تَجَلى لَنَا توجيهُ ابن جنّي على أنَّ ازمنةَ الأفعال قدْ تتبادلُ دلاليًا ضِمْنَ السياقِ اللغويِّ وهذا ما يُسَمَّى بظاهِرَةِ العدولِ في صِيَغِ الأفعالِ، فالعدول مُصطلحٌ يقومُ على مخالفةِ قواعدِ اللغةِ عنْ طَريقِ ملاحظةِ اللغويّينَ وتحليلَهُمْ الظاهِرةَ اللغويَّة ،إذ يقعُ العدولُ على المستوى الاستبدالي بين مستوى الصِّيغ أو مستوى التركيب. وقد تكونُ الغاية من العدولِ مضافًا لما سبقَ جماليةً لقصدٍ مَا[4] وهو مِنْ بابِ التوَسعِ في اللغةِ[5].

5- ابقاء حرف العلة للمضارع المجزوم ضرورةً .

يكون علامة جزم المضارع السكون إنْ كان صحيح الآخر، أو حذف حرف العلة إذا كان معتل الآخر وقد لا تحذف احرف العلة في الضرورة[6] كما في الشاهد الشعري[7] .

إذا العجوزُ غَضِبتْ فطلّقِ ولا تَرَضَّاهَا ولا تَمَلَّقِ

((ويدلُّ على تقديرِ الشاعرِ في اليَّاءِ والواو وحذفِها في الضرورة، وكَذا قَالَ ابن جنّي في (سرّ الصناعة، وفي الخصائِصِ)، وشَرْحَهُ شرحًا واضحًا (في شرح تصريف المازني).وزادَ

(1) معاني القرآن: الفراء1/60-1 .

(2) يُنظر: شعره ص54، وشرح الرضي 295/4.

(3)اللغة العربية معناها ومبناها 04- 105.

(4) يُنظر: مفتاح العلوم للسكاكي 323.

(5) يُنظر: نظرات في الجملة العربية169.

(6) يُنظر: شرح الرضي 25/4.

(7) البيت من الرجز، وهو منسوب لرؤبة بن العجاج يُنظر: ديوانه 179،وخزانة الأدب 359/8.

في (سرّ الصناعة) أنْ بعضهم رواه على الأوجه الأعرف، ولا ترضَّها ولا تملّقِ))[1] وتفصيلُ مقَالَتِهِ في ذلك قائلًا:((فاثبت الألف فـ(ترضَّاها) في موضع الجزمِ، ولو قَالَ:(ولا تَرَضَّها؛ ولا تَمَلّق) لمْ ينكسر الشِّعر؛ لأنّه كانَ يصيرُ موضع (مُسْتَعِلُن: مَفاعِلُنْ)، وهو جائز؛ ولكنّه كرِهَ الزِّحَافِ، وقدْ روَى أيضًا(ولا تَرضَّها) مزاحفًا، وهذا خلاف مَذهب الجفاة من العرب ومذهبهم أقوى عندي من هذا؛ لأن زحافَ البيتِ أسهلُ من احتمالِ ما لا يجوز مثله إلّا في الشعر والدليل على: أنَّكَ لا تكادُ تجد في القصيدة – وإن طالتْ – من الأبياتِ السَّالمةِ من الزّحافِ إلاّ البيت الشَّاذ، وقدْ نجدُ كثيرا من الشِّعرِ يَسْلم منْ أنْ يَكونَ قدْ أحتُمِل شيءٌ مكروهٌ من أجْلِهِ، أو أنْ يكونَ قد تُجوّز لضرورةٍ ما لا يجوز إلاّ في الشعر وهذا أشهر من أنْ أحتاجَ إلى أنْ أورد مِنْهُ شيئًا لكثرته وفُشُوِّه، واشتهاره في اشعارهم، فأمَّا لو ورد بيتٌ وفيه من الضرورة ما إذا لمْ يحتَمل انكسر البيت انكسارا لمْ يجز إلا التزام تلك الضرورة نحو قول النابغةِ[2] :

فَلَتَأتِيَنْك قَصائِدٌ وليركبًا جيشٌ إليك قوَادِمَ الأكْوارِ[3]

فهذا لابدَّ فِيْهِ من صَرْفِ (قَصَائِد) وإلّا انكسر البيت؛ لأنك لو لمْ تصرفْه لصارَ(مُتفاعِلُنْ) إلى (مُتَفاعِلِ) وهذا لا يجوزُ فيه على وجه؛ فإذا كانْت الضرورة على هذا النحو لم يكنْ بد من التزامها، وإلا انكسر الشِّعر والكسر لا يجوز، والزحاف جائز في الشعر واسع جدا))[4]وزادَ في سرّ الصناعةِ أنَّ بعضَهُمْ رواهُ على الوجْهِ الأعرف: ولا ترضها ولا تملق[5]ويظهرُ أنَّ ابن جنّي منْ خلالِ النصِّ الواردِ في مواضِعِهِ سَخَّرَ الآلية العروضِيِّةِ في استساغةِ الحُكْمِ النَّحْوِي بالضرورةِ غَيْر المخلةِ في التركيبِ الشعريِّ، إذ هو لم يجوِّز إنّما الأصل أنْ يَحذفَ حرفَ العِلَّة الألف في الفعلِ(ترضى)،ولذا قال : بعضهم ردوه على الوجه الأعرف وغنما وجهه ابقاء الألف مع الجزم بكراهة الزحاف وإنْ كان الزحاف في الشعر جائزاً وهذا التوجِيهِ نفسه قدْ تكرَّرَ في موضع آخر في توجيه الشاهد:

---

(1) خزانة الأدب 8/ 359- 360.

(2) من الكامل منسوب للنابغة الذبياني. يُنظر: ديوانه 55.

(3) جَمْعُ كُور، وَهُوَ رَحْل النَّاقَةِ بأَداته. يُنظر: لسان العرب مادة (كور) 155/5.

(4) المنصف /78- 79.

(5) يُنظر: سرّ صناعة الأعراب93/1.

ألمْ يأتيك والأنباء تنمِي بِمَا لاقت لَبونُ بني زياد[1]

((رواه بعض أصحبنا(الم يأتِك) على ظاهرِ الجزمِ وأنشدهُ أبو العباسِ عن أبي عثمان عن الاصمعي (ألا هل أتاك والأنباء تنمي فالأوّل فيه الكف والثاني في نقل حركة الهمزة من أتاك إلى لام هل وحذفها ورواهُ بعضُهم ألمْ يبلغْكَ والأنباء تنمي فلا شاهدَ في الروايات الثلاث))[2].

وهذا التوجيه أوردَه سيبويه في موضعينِ من كتابهِ فاثبَتْ اليَاء في الجزمِ ضرورةٌ[3]. فهذهِ الحروفُ تُحْذَفُ في موضِعِ الجزمِ في الكلامِ والاختيارِ كَمَا حُذِفَتْ النونُ لَهُ في التثنيَةِ والجّمْعِ، وربّمَا لم تُحْذفْ فقدَّرَ الشاعرُ، في الواو والياءِ الحركَةَ وتَشَبَّه الألف بالياء ويدلُّ على تقديرِ الشاعرِ الحركةَ في الياءِ والواو وحذفَهَا في الضرورةِ[4]وفي توجيه آخر للشاهدِ نفسُهُ فيخرجَهُ مِنَ الضرورةِ بالقولِ:((ينبغي أنْ تجعلَ (لا) في قوله: ولا ترضَها نافية والواو فيه للحال مثلها في قمْتِ وأصَكَّ وجهَهُ فيكونَ المعنى إذا ذاك: فطلّقها غير مترض لها ويكون قوله: ولا تملق جملة نهي معطوفة على جملة الأمر التي هي طلق. ولا ينبغي أنْ تجعلَ (لا) حرف نهي لأنّها لو كانت للنهي لوجب حذف الألف من ترضاها))[5].وفي هذا التوجيه تكَلّفٌ واضح في التأويل، في سبيلِ إخضاعِ هذا التركيبِ الشعري لسلطانِ القاعدةِ النحويِّةِ، وتعليل ابن جنّي هو صوتي واضح المعلم ولم يبتعدْ عنْ توجيهِ البصريينَ القاضي أنَّ الألف ليستَتْ حرفَ علَّة وإنّمَا ناشئةٌ منْ إشباعِ الفتحةِ بسببِ حذفِ حرفِ العلّةِ [6].ومنه توجيهُ قراءةُ الحسنِ البصري في قوله تعالى:﴿**مَن كانَ يُرِيدُ الحَياةَ الدُّنْيا وزِينَتَها نُوَفِّ إليهِمْ أعْمالَهم فِيها وهم فِيها لا يُبْخَسُون**﴾هود15،إذ قرأ الحسن (نوفي) بالتخفيفِ

(1) اللَّبون: محب اللَّبن وشاربه، يُنظر: معجم القاموس المحيط 1164، والبيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير يُنظر: الكتاب 316/3، والمحتسب لابن جني67/1، والخزانة 361/8،والمقاصد النحوية254.

(2) المحتسب67/1.

(3) يُنظر: الكتاب316/3.

(4) يُنظر: كتاب الشعر206/1، وكتاب السالك الى أوضح المسالك84/1.

(5) ضرائر الشعر46.

(6) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف،(المسألة الثانية) 26/1.

وإثباتِ الياءِ فاحتملَ أنْ يكونَ مجزومًا بِحذفِ الحركةِ المقدَّرةِ وهي لغةٌ منْ لغاتِ العربِ[1] ويبدو أنَّ للبيتِ الواحد عدَّة روايات بالاستناد إلى ما نقلهُ ابن جنّي من روايتين لَهُ أمَّا الثالثة فهي مجهولة ومنها: ألا هل أتاك... ثم قَالَ:((وروايته بعضهم الم يبلغْكَ... وبهذا فلا شاهدَ في الروايات الثلاثَ))[2]وبعد هذا العرض لتوجيه الشاهد يَجِدُ الباحِثُ أنَّ ابن جنّي استند إلى المستوى الصوتي فضلًا عن سياقِ التركيبِ في توجيهِ المَسألَة.

6- اصل (نِعْمَ) بفتح النون وكسر العين (نَعِمَ)

نقل البغدادي مقالة ابن جنّي في معرض حديثَهُ عن قراءةِ (يحيى ابن وثاب)[3]في قوله تعالى:﴿**فَنَعِمَ عُقْبَى الدار**﴾الرعد 24،إذ قَالَ:((أصل قولنا: نِعْمَ الرجُل زيدٌ (نَعِمَ) كَعَلم0 وكل ما كانَ على فَعِل وثانيه حرفٌ حلقي فلهمْ فيه أربع لغاتٍ وذلك على نحو فَخذ ونَغِرٍ. بفتح الأول وكسر الثاني على الأصلِ. وإنْ شئْتَ اسكنت الثاني واقرَرْتَ الأول على فتحِهِ وإنْ شئتَ أسْكنْتَ ونقلتَ الكَسرةِ إلى الأول وإن شئْتَ اتْبَعتَ الكسر الكسر وكذلك الفعلُ نحو: ضَحِكَ، وإنْ شَئْتَ ضَحْك، وإن شئْتَ ضِحْك وإنْ شئْتَ ضِحِك. فعلى هذا القول نَعِم الرجل وإن شئْتَ نَعْم وإنْ شئْتَ نِعْم وإنْ شئْتَ نِعِمَ. فَعليهِ جـــاءَ ﴿**فَنَعْمَ عُقْبَى الدار**﴾، وأنشدنا أبو علي لِطَرَفة [4]

فَفِداءٌ لِبَنِي قَيسٍ عَلَى مَا أصابَ النَّاسَ منْ سر و ضرْ

ما أقَلَّتْ قدمي إنَّـهمُ نِعِمَ السَّـاعون في الأَمــرِ المبرِّ

وَرَوينا عنْ قُطْرُبْ: نَعِيمَ الرّجُلِ زَيدٌ بإشباعِ كسرةِ العينِ وإنشاءِ يَاء بعدها كالمطافيل والمساجيد. ولابُدَّ منْ أنْ يكونَ الأمرُ على ما ذكرنا لأنّهُ ليسَ في أمثلةِ الأفعال (فَعِيلَ) البتة))[5].

أوردَ ابنُ جنّي أربعَ لغاتٍ في فعلِ المدحِ (نِعْمَ)، متفقًا بذلك مع أغلب النُّحاة[1]وهي:

---

(1) يُنظر: المحتسب1/ 195،والقراءات القرآنية رؤية لغوية معاصرة 15،ومعجم القراءات 24/4.

(2) الخزانة 362/8.

(3) يُنظر: المحتسب1/ 57، ومعجم القراءات413/4.

(4) البيت من الرمل، يُنظر: ديوانه45 .

(5) يُنظر: خزانة الأدب 377/9،والمحتسب 1/ 357.

أولا / فَتْحُ الأوَّل وكَسر الثاني:(نَعِمَ).

الثاني/ فَتْحُ الأوَّل وتَسْكِينُ الثّانِي:(نَعْمَ) .

الثالث/ كَسر الأوَّل وإسكانُ الثانِي(نِعْمَ) .

الرابع / كَسر الأوَّل والثانِي (نِعِمَ)

والمشهور أنَّ (نَعْمَ) أصلها(نَعِمَ) بفتح وكسر الثاني وهو فعل ماضٍ كَسَمِعَ وعَلم[2]وفي اللسان نَعِمَ فلان إذا أصابَ نعمةً[3]ويُظْهِرُ مُعارضَتَهُ لِقُطْرب فقد جاءَ عنِ العربِ: نَعِيم الرجلُ، فهذا ممّا تفرّدَ بروايته قطرب وهي روايته شاذة، وذلك بإشباع الياء، وقد استبعد ابن جنّي البناءَ الخاصَ بالأفعال المزيدةِ على (فعيل)،وذلك لأنَّ (فعيل)لا تأتي عليه الأفعالُ ووافقَهُ النُّحاة على ذلكَ[4] فكسر الفاء وإسكانُ العين، إذا قَصدَ بِهمَا المدْحَ عِندَ بَنِي تميمٍ وغيرهم[5]وعامة العرب اتفقوا على لغة (تميم)[6]

7- حذف نون (يكن) المجزوم

قَالَ ابن جنّي: ((أنشد قطرب وقرأناه على بعض أصحابنا برفعه إليه [7]:

لم يَكُ الحقَّ سِوَى أنْ هاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بالسرزْ[8]

---

(1) المحتسب357/1، يُنظر: الكتاب 440/4،والمقتضب:للمبرد140/2،والأصول:لأبن السراج 130/1.

(2) معجم القاموس المحيط باب(نعم) 298 .

(3) اللسان، مادة(نعم)12/ 589، ويُنظر: حاشية الخضري على ابن عقيل42/2.

(4) يُنظر: همع الهوامع 29/5.

(5) يُنظر: شرح الرضي239/4 .

(6) يُنظر: الكتاب 440/4، والإنصاف في مسائل الخلاف،(مسألة 14)102/1، وأسرار العربية 99،والنحو العربي 129/4.

(7) البيت لـ (حسيل بن عرفطة)0يُنظر: النوادر في اللغة 296، والتَّمام في تفْسيْرِ أشعارِ هذيل175، والخزانة304/9.

(8) السَّرر: آخر الشهر وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ قَوْلِهِمْ: استَسَرَّ القمرُ أَي خَفِيَ لَيْلَةَ السِّرَار، يُنظر: لسان العرب، مادة (سرر) 375/4 .

أي لم يَكُنِ الحقُّ، وكانَ حكمه إذا وقعتْ النونُ موقعًا تُحَرّكُ فيهِ فتقوى بالحَرَكَةِ أنْ لا يَحْذِفْهَا، ولأنّها بحركتِهَا قدْ فارقَتْ شُبْه حروف اللّيْنِ، إذ كن لا يكن إلا سَواكِنٌ، وحَذْفُ النونِ مِن يَكُنْ أقبحُ من حذفِ التنوينِ ونونِ التثنيةِ والجمعِ؛ لأنّ النون في يكنْ أصلٌ وهي لامُ الفعلِ، والتنوينُ والنونُ زائدتان فالحذف فيهما اسهلُ منه في لام الفعلِ وحَذفُ النونِ مِنْ يَكنْ أيضًا أقبحُ من حذفِ نونِ (مِنْ) في قوله[1]:

غيرَ الذي قد يُقَالَ مِ الكذِبِ

أي مِنَ الكَذبِ، لأن (يكنْ) أصله يَكُونُ، حُذِفَتْ مِنْهُ الواو لالتقاء الساكنين ،فإذا حُذفتْ منه النونُ أيضًا لالتقاء السَّاكِنَينِ اجحفت به لِتوَالِي الحَذفْينِ، لاسيما من وجه واحد عليه. هذا قول أصحابِنَا في هذا البيتِ وأرَى أنا شيئًا آخر غيْرَ ذلك، وهو أنْ يكونَ جاءَ بالحقِّ بعدمَا حَذَفَ النونَ مِنْ يكنْ، فصارَ يكُ مِثْلَ قَوله:﴿ **وَلم تَكُ شَيْئًا** ﴾مريم 9فلمّا قدّر(يَكُ)، جاءَ بالحقِّ بَعْدَمَا جَازَ الحذفُ في النون وهي ساكنة تخفيفًا ،فبقي محذوفا بحاله، فقَالَ لم يكُ الحقَّ ، ولو كان قدره يكنْ ثم جاء بالحق لوجب أن يكسرَ نونه لالتقاء الساكنين))[2].

ويستندُ ابن جنّي إلى الناحيةِ الصوتيةِ التركيبةِ للفعلِ في التوجيهِ، وهو أنَّ نونَ لام الفعل في (كان)ويستقبحُ بشدة حذفها، وقدْ اعترض على استعمال الشاعر وإنْ كان فيه مخرج الضرورة[3]،فالنحويونَ يرون أنَّ النونَ في الفعل (يكن)لا تحذف وإنْ كانَ في مقام الجزم مع مع التقاء الساكنين، والغرض تقوية حركة الجزم المتواردة آخرها، فإنْ حُذفَتْ فَهِي منْ بَابِ الضَّرورة[4]سيراً على نهج سيبويه القاضي في:((إذا لاقى نون (يكن) المجزوم ساكنًا بعدها لم يجزْ حذفُها، قَالَ تعالى:﴿ **لم يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ**﴾البينة1لتقَوِّيها بالحركة، وخروجها بها عن شبه حرف المد))[5] فنجدُ ما قَّررهُ ابن جنّي في آخرها بعد انشاد البيت هو تفسير لِمَا ذهبَ إليه في موضعِ آخر من أسفارِهِ قائلًا:((والعلة في جواز هذا البيت ونحوه مما حذف فيه ما يقوى بالحركة، هي إنّ هذه الحركة إنّما هي لالتقاء الساكنين

---

(1) يُنظر: سرّ صناعة الإعراب90/1،والخزانة 305/9.

(2) الخزانة 305/9،ويُنظر: سرّ صناعة الإعراب90/1 .

(3) يُنظر: ضرائر الشعر114 – 115.

(4) يُنظر: شرح الرضي209/4، وأوضح المسالك270/1.

(5) شرح الكتاب للسيرافي214/1، ويُنظر: شرح الرضي209/4 .

واحداث التقائهما ملغاة غير معتمدة ،فكأنّ النون ساكنة، وإن كانت لو أُقِرَّتْ لَحُرّكَتْ))[1]،ومِنْهُم من جوَّز حذف النون، ومنهم منْ ذهبَ بأنَّه شاذٌ[2].

وثمة رأي آخر لابن جنّي هو أنَّ اختيارَ اللفظةِ جاء قبل إيراد كلمة انسجامًا مع قوله تعالى:﴿**وَلَم** تَكُ شَيْئًا﴾مريم9،ويبدو أنَّها من بابِ المحْكِي المستعملِ في الكلامِ لغايات صوتيةٍ إيقاعيةٍ استدعائيةٍ في السياقِ، فليسَ لهَا أثرٌ في المعنَى إنْ ذُكِرَ الفعل بالنون أو بدونَها، وهو توجيه ندر عند النحويين، وقَالَ ابن جنّي:((تقدير حذف النون قبل مجيء الساكن بعدها، فلما جاءَ الساكنُ منْ بعدِ أمضاءِ على سبقِ الحذْفِ إلى ما قبلِهِ، وهذا وجْهٌ، والآخر كونه لم يُعتدْ حركةُ النون لالتقاء الساكنين في حكمِ السكونِ بدلالة قولهم: اردُدْ البابَ، واحلُلْ الحبل))[3].((فإنْ تحتجْ في دفعِ ذلك بأنْ تقول: لا أجمعُ بين مثلين متحركين وهذا واضح))[4] فمذهب البعض جواز الحذف مع استيفاءِ جميعِ شروطه بمعنى أنَّ النونَ حُذفت للتخفيف وثقل اللفظ، والثقل بثبوتها قبل الساكن أشدّ، فيكون الحذف حينئذٍ أولى[5]وقد رُدّتْ على ذلك في أنَّ التخفيف ليس هو العلَّة، إنما العلَّةُ كثرة الاستعمال مع شبهها بحروف العلَّة، وقد ضعف الشبه كما تقدم، فزال أحد جزأيها، والعلة المركَّبة تزول بزوال بعض أجزائها[6] .

وقد وُجِّهَ الحذفُ توجيه آخر مقتضاه((أنّ البليغَ لا يحذِفُ لمجردِ التخفيفَ وإنّما لغرضٍ بلاغي يقتضيه المقام، قد يضْطَرُّ إلى ذلك في شعرٍ أو نحوه، ولكن في اختيار الكلام لا يُفْعَلُ ذلك لمجردِ التخفيفَ ومثال على ذلك النون الذي هو لام الفعل فيحذف تنبيهًا على مبدأ الشيء وحقارته مثل قوله تعالى:﴿ **ألم يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَىٰ**﴾القيامة 37 . حذفتْ النونُ تنبيهًا على مبتدأ الأنسانِ وصغرِ قدره))[7]وممّا سَبَق يُمكننَا أنْ نَجِدُ قدرةَ ابن جنّي وبراعتَهُ

---

(1) الخصائص1/90.

(2) يُنظر: شرح الرضي4/210 .

(3) التمام في تفسير أشعار هذيل176.

(4) الخصائص1/90.

(5) يُنظر: أوضح المسالك 1/ 272 .

(6) يُنظر: همع الهوامع 2/108.

(7) معاني النحو1/ 210.

بتخريجِ الشاهد بطريقةٍ لا تخلو من التمحل فالتَّأويلِ وسيلةَ النُّحاة في التخريجِ فهو يُعَدُّ وسيلةً للردِّ والغاية الوصولِ إلى أصلِ وضعِ الجملةِ أو المفردةِ[1]،ولا يؤخَذْ عليه ما قَالَهُ البغدادي:((ولا يخفى أنْ...الذي ادّعاه لنفسه هو لشيخه أبي علي "في المسائل العسكرية"))[2]،فلا ضيرَ في تقديري من ترديد آراء العلماء لأقوال أَساتذتِهِمْ وإنْ لم يشيروا إلى ذلك.

(1) يُنظر: الأصول دراسة ابستيمولوجيّة للفكر اللغوي146.

(2) الخزانة 306/9، ويُنظر: المسائل العسكرية170- 171.

المبحث الثاني: (متعلقات الفعل)

1- الحال في جملة النداء.

((أجَازَ ابن جنّي في قوله (بُقرّى) من قول الحماسي[1]:

أَلهْفَى بِقُرّى سَحْبَلٍ حين أجْلَبَت علينا الوَلايا والعدو المباسِلُ.[2]

الوجهين قَالَ: يجوز أنْ تجعل(بِقُرّى)حالًا من (لَهفَى)؛ وأنْ يكونَ من الألف في (لهفى)، وذلك أنَّها ياء ضمير المتكلم فأبدلتْ ألفًا تخفيفًا فيكونَ معنَى هذا (تلهّفت وأنا بقرى)أي كائنا هناك، كمَا أنَّ معنَى الأوّل لو أنّثتَه: يا لهفي كائنة في ذلك الموضع. فيكونَ (بقَرّى) في هذا الأخير حالًا من المنادى المضاف كقوله[3]:

يا بؤسَ لِلجَهلِ ضَرّارا لأقوامِ

أي يا بؤس الجهل، أي أدعوهُ، وإذا جَعلتَهُ حالًا من الياءِ المنقلبةِ ألفًا كانَ العاملُ نفسَ اللهفِ، كَقُولِكَ يا قيامي ضاحكًا؛ تدعو القيام، أي: هذا من أوقاتك))[4]فالشاهد(يا بؤس للجهل ضرارًا) وهو في باب المنادى، فالمعروف أنَّ عاملَ الحالِ هو العاملُ في صاحبِهَا فيكونُ العاملُ في الحالِ هو العاملُ في المنادَى الذي يتَمثَّلُ بحرفِ النداءِ فيكونُ تقدير الشاهد(أدعوه بؤس الجهل أدعوه حال كونه ضرارًا لأقوام)[5]ومِنَ العلماءَ مَنْ يَجعلْ الحالَ من المضاف إليه (الجهل) وبذلك يكونُ العاملُ فيه هو المضاف. والسبب في ذلك لأنَّه العامل في صاحبه ((واعلم أنّه قد ينصب عامل المنادى المصدر اتفاقا نحو: يا زيد دعاء حق وزيد قائم حقا، أي منتصبًا بعامل مقدر)[6].

---

(1) البيت من الطويل لجعفر بن علبة الحارثي، يُنظر: ديوان الحماسة 13، والمبهج 75، والخزانة 130/2.

(2) قُرَّى: اسْمُ مَاءٍ. والسحبل: اسم واد. يُنظر: لسان العرب(السين المهملة)331/11.

(3) البيت من البسيط للنابغة الذبياني، يُنظر: ديوانه 228، والخزانة 130/2.

(4) خزانة الأدب 131/2، ويُنظر: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة24-26.

(5) يُنظر: همع الهوامع3/ 40.

(6) شرح الرضي347/1 .

يبدو أنَّ ابن جنّي: يرى جوازَ الوجهينَ، بحسبِ مرجعيةِ الحالَ؛ فإذا كانت الحال من المنادى فالعامل الحرف، وإذا كانتْ الحالُ من المضافِ إليه فالعاملُ المنادى[1]،كما أنَّ البيتَ الذي ساقَهُ ابن جنّي شاهدا على وجودِ اللامِ وزيادتِهَا بينَ المضافِ والمضافِ إليه(بؤس، لجهل) وعُدَّ ذلك توكيدا للإضافة[2]،فاللام عند سيبويه في الشاهد (للجهل) مقحمة بين متضايفين[3]،ومن وافق على ذلك عدها توكيدا للإضافةِ[4].

إنَّ القاعدةَ النحويةَ تقتضِي عدمَ جوازَ الفصْلِ بينَ المنادَى المضافِ وما أضيفَ إليه، أمّا في الشاهد قد فُصِلَ، بين المضافِ والمضافِ إليه (بؤس، للحرب) باللام الزائدة يقول ابن جنّي:((أراد يا بؤس الحرب، فزاد اللام توكيدًا للإضافة))[5] أي يا بؤس الجهل، أي أدعوه ضَرَّارا [6]،أمّا الكوفيون فعنَدهُم اللام زائدة في (لأقوام) و(ضرارا) حال من الجهل ومنهم من من لا يُجِيزُ فصلَ المضافِ المنادى باللام وفي تعليقِهم على الشاهدِ المتمَثِّلَ ببيتِ النابغةِ فللضرورةِ الشعْرِيَّةِ[7] ،وينقلُ البغدادي مذهبَ النُّحاة الذي يتفق مع ما ذهبَ إليه ابنُ جنّي في جوازِ نصبِ عاملِ المنادى الحال كما بيّنا بأنَّ العاملَ في الحال هو العامل في صاحبِها [8] وهذا التوجيهُ نفسُهُ ينطبقُ على (بقرّى) فقد تكونُ حالًا من المضافِ إليه، وهو وهو ياء المتكلم في (لهفي) التي انقلبتْ ألفًا للتخفيف، فيكون المعنى:(تلهفت وانا بقري) أي: كائنا هناك، وقد تكون حالًا من المضافِ المنادى (لهفي) فانَّك انّثته لقلت: يا لهفي كائنةً في ذلك الموضع [9].

---

(1) يُنظر: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة5 .

(2) يُنظر: المقتضب 4/ 373.

(3) يُنظر: الكتاب 278/2 .

(4) يُنظر: الإنصاف مسألة(45) 283/1.

(5) التنبيه: على شرح مشكل أبيات الحماسة 26.

(6) يُنظر: الخصائص 106/3.

(7) يُنظر: همع الهوامع 40/3 .

(8) يُنظر: الخزانة 2/،132والإنصاف، (مسألة 45)330/1.

(9) يُنظر: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة 24-26، والخزانة 2/ 130- 131.

2- تقديم الحال على صاحبها المنكر

قَالَ ابن جنّي في شرح الحماسة عند قوله [1]:

وَهَــلَّا أعَدُّونِي لمثْلِي تفَاقَدُوا وفِي الارضِ مبثوثًا شُجاعُ وعقربُ

((منْ نصب مبثوثًا فلأنّه وصفُ نكرة قُدِّم عليها، فنُصِبَ على الحال منها، كقوله[2]:

لميَّة موحشًا طللٌ قديمٌ))[3]

يبيّن ابن جنّي بتعليقِه على الشاهدِ مسألة تقديم الحال على صاحبها النكرة وفي ذلك خلاف وقد ذُكرَ الشاهد في (باب ما ينتصب لأنه قبيح أنْ يوصفَ بما بعد)((فنصبَ (موحشا) وكان اصلهُ صفةً لطللٍ فقُدِّمَتْ على الموصوفِ فصارَتْ حالًا وهذا كلام أكثر ما يكونُ في الشعر))[4]ويفصِّلُ ابنُ جنّي فيقولُ:((يروَى مبثوثًا ومبثوثٌ: فمنْ نصبَ فلأنَّه صفةٌ نكرةٌ قُدِّمَ عليها فتنصب على الحال منها))[5]ونُقِلَ في (الخصائص)عن سيبويه بأنَّه افتى بأنْ يكونَ حال من النكرةِ((وربّما أفتى بالوجهِ الأضعف لأنّه على الحالات وجه صحيح، وقد فعلتْ العرب ذلك))[6] وأُختلفَ في مجيء الحالِ نكرة وتعليلُ من عارضَ ذلك إلى أنَّ الأصلَ فيه التعريف لأنَّه محكومٌ عليه بالحالِ وحُقَّ على المحكومِ أن يكونَ معرفةٌ[7]فلا يستقيمُ عندَ منْ شَرَطَ اتحادُ عاملَ الحالِ وصاحبها إلّا على مذهب الأخفش أمّا سيبويه فيلزِمُ كونَ الضميرِ في لُميةَ عاملًا في الحال ومنْ جوَّزَ اختلافَ الحالِ وصاحبَهَا وهو الحقُّ ولا مانعَ فيه[8]والمسوِّغ عنده لئلّا يلتبسُ الحال بالصفة[9]،ويبدو للباحثِ جواز تقديمِ الحالِ على صاحبِها النَّكرةِ لورودِ ذلكَ في السماعِ عنْدَ العربِ فشواهده تجيزه. وقدْ

---

(1) الحماسة بشرح التبريزي164، والخزانة 29/3.

(2) نسب لذي الرمة، ولكثيِّر عزة في الخزانة 209/3، ولمْ أجدْهُ في ديوانيهما.

(3) خزانة الأدب 209/3، ويُنظر: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة 85.

(4) الكتاب 123/2- 124، ويُنظر: الخصائص213/1.

(5) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة 85، ويُنظر: الخزانة 29/3.

(6) الخصائص492/2.ويُنظر: الكتاب 123/2- 124

(7) يُنظر: شرح التصريح 584/2 .

(8) يُنظر: شرح الرضي23/2.

(9) يُنظر: شرح التسهيل333/2.

عقدَ ابنُ جنّي لذلك بابا في الخصائص أسماه (باب الحمل على أحسن الاقبحين)، يقولُ فيه ((ومثل ذلك قولك فيها قائمًا رجل. لمّا كنتَ بينَ أنْ ترفعَ قائمًا فتُقدّم الصفة على الموصوفِ وهذا لا يكونُ وبينَ أنْ تنصبَ الحالَ مِنَ النكرةِ وهذا على قلّتِه جائزٌ، حُمِلتْ المَسألَة على الحالِ فنُصِبَتْ))[1].

3- **تقديم الحال على صاحبها المجرور.**

قَالَ ابن جنّي في إعراب الحماسة: في قول الشاعر[2] :

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الماءِ حَرّان صَادِيًا إليَّ حَبيبًا ، إنَّهَا لَحَبِيبُ

((وقدْ يجوزُ في هذا، عِنْدِي وجهُ آخرَ لطيفُ المعنَى، وهو أنْ يكونَ حَرّانَ صاديًا حالًا مِنَ الماءِ، أي كانَ بردُ الماءِ في حال حِرّته وصداه حبيبًا إليّ، وصفَ الماء بذلك مبالغةً في الوصف وجاء بذلك شاعرنا فقَالَ[3]:

وجُبْتُ هَجِيرا يَتْرُكُ الماءَ صاديا

وإذا صَدِيَ فحسُبَكَ بهِ عطشًا؛ فإنْ أمكنَ هذا، كانَ حمله عليه جائزا حسنا ورأيت أبا علي يستَسْهل تقديم حال المجرور– في نحو هذا–عليه ويقول: هو قريب من حال المنصوب))[4] مدار بحثنا الشاهد الذي تحدَّثَ عنهُ ابن جنّي، في تَقَدّمِ الحالِ على صاحبِهَا المجرورِ نجد (عطشان، صاديا) حالان تقدمَتا على الياء في (إليَّ)[5] فتقدم على صاحبه المجرور بالحرف فحسب ما فصل لنا ابن جنّي أراد لئن كان برد الماء حبيبا اليَّ هيمان صاديًا[6]والمَسألَة موضع خلاف بين النحويين، فذو الحال إنْ كانَ مجرورًا بالحرفِ فإمّا أنْ يكونَ زائدًا أو غيْر زائد وإنْ كانَ زائدًا جَازَ تقديمُهُ على ذي الحالِ نحو: ما جاءَنِي مِنْ أحد عاقلًا فيجوز ما جاءني عاقلًا من أحد أو كانَ غيرَ زائدٍ نحوَ:(مررتُ بهندٍ ضاحكةً) وأجَازَ ابن كيسان وأبو

---

(1) الخصائص213/1.

(2) من الطويل لعروة بن حزام يُنظر ديوانه (عروة عفراء) 23،ويُنظر:الخزانة 212/3.

(3) البيت للمتنبي يُنظر: شرح ديوان المتنبي 1606.

(4) خزانة الأدب 212/3،ويُنظر: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة 379.

(5) يُنظر: شرح الرضي30/2.

(6) يُنظر: شرح التسهيل338/2.

علي الفارسي وابن جنّي وبعضُ المتأخرينَ بجوازِ تقديمِ الحالِ على صاحبِهَا المجرورِ[1]واعترضَ المانعونَ عليهمْ بأنَّها من الشواهدِ الشعريةِ التي وضَعَهَا النُّحاة للضرورةِ أو أنّها لم ترِدْ بكثرةٍ في كلامِ الفصحاءِ فهي شاذةٌ لِهذا منَعَ سِيَبويه وأكثرُ البَصْريينَ تقديمُ الحالِ على صاحبِها المجرورِ بالحرفِ[2]وهذا مذهبُ الجمهورِ. والمتمعن في تعليق ابن جنّي يظهرُ لَنَا مُخَالَفَتِهِ لمَا قرَّرهُ النُّحاة في هذه المَسألَة[3]وجاءَ استدْلالُهُ هذا على وجودِ شواهد بتقديمِ الحالَ على صاحبِها المجرورِ ومِنْهَا التي ذكرهَا في تعليقِه لبيتِ المتنبي ومثله قولُ المعلوط بن بَدَل القُريعي[4]:

إذا المرءُ أعيَتْهُ المروءة ناشئًا فمطلبهَا كهـلًا عـليه شديدُ

((قَالَ ابن جنّي(في إعراب الحماسة): كهلًا حالًا من الهاء في عليه، تقديره :فمطلبها عليه كهلًا شديد. ثم قَالَ: فإنْ قلتَ: فهلاّ جعلتَ كهلًا حالًا من الضميرِ في المطلبِ، قيلَ: المصدرُ الخبرَ لا يضمرُ فيهِ الفاعلُ بلْ يُحْذَفُ معهُ حذفًا))[5]ويعتَرضُ النحويونَ بأنَّ العلةَ منْ امتناعِهم لما ذَهَبَ إليه ابن جنّي في أنَّ العاملَ في الحالِ هو العاملُ في ذي الحالِ في الأكثرِ، فالعامل في الحالِ هو الجارُّ؛ لأنَّه عملَ لفظ ذي الحالِ ولم يكنْ كالفعلِ الذي عملَ بنفس الموضع فالذي ذُكِرَ من إجَازَتِهِ غيرُ صحيحٍ لأنَّ الفعلَ عَمِلَ في الجارِ والمجرورِ جميعًا، وقدْ صارَا كالشيء الواحد فإنْ جَازَ أنْ يتقدمَ الحالُ عَليهُمَا وجبَ أنْ تكونَ لَهُمَا معًا، ومُحَال أنْ يكونَ للحرفِ حال ودليلُ حُجَّتُهُمْ في المَنع ضعيفٌ كمَا أوضحَ ابن جنّي في شواهدِه[6]وإذا ما تتبعْنَا المحدثينَ نجدُ الأستاذَ عباس حسن يميلُ إلى رأي ابن جنّي ومَنْ وافقهُ في الجوازِ[7]ومنْهُمْ منْ فصَّلَ الحديثَ بهذهِ المَسألَة وعلَّقَ عليهَا ذاكرًا الخلافَ الواقعَ بينَ

---

(1) يُنظر: ارتشاف الضرب 1579.

(2) يُنظر: الكتاب 2/ 124وهمع الهوامع 26/4.

(3) يُنظر: شرح التصريح 589/1.

(4) يُنظر: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة291، وخزانة الأدب219/3.

(5) خزانة الأدب219/3،ويُنظر:التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة2911 .

(6) يُنظر: آمالي ابن الشجري 15/3– 16،وارتشاف الضرب 1579.

(7) يُنظر: النحو الوافي2/ 39.

البصريينَ والكوفيينَ وحاول أنْ يُخْرِجَ لِنَفْسِهِ رأيًا جديدًا إلَّا أنَّهُ لم يبتعدْ كثيرًا عنْ ابن جنّي ومِنْ هؤلاءِ مُحمّد إبراهيم البنا واضعًا شرطًا للجوازِ بأنْ يأمَنُ اللَّبسُ[1] .

4- مسألة البدل من ضمير المتكلم والمخاطب إذا كان بدل البعض أو بدل الاشتمال.

قَالَ ابنُ جنّي:((إنّما يجوزُ البدلُ من ضميرِ المتكَلم وضميرُ المخاطبِ إذا كان بدل البعض أو بدل الاشتمال، نحو قولك: عجبت منك عقلك، وضربتُك رأسَك، ومن أبيات الكتاب[2]:

ذريني إنَّ أمْرَكِ لنْ يُطاعًا وما ألفَيتِني حِلمي مُضَاعًا

...فـ(حلمي) بدل من(ي)،ولو قلت: قمت زيد، أو مررْتَ بِي جعفر، كلمتُك أبو[3]عبدِ الله على البدل لم يجزْ مِنْ حيث كانَ ضمير المتكلم وضمير المخاطب غاية في الاختصاص، فبَطُلَ البدل، لأنّ فيه ضربا مِنَ البيانِ، وقدْ استغنَى المضمر[4]بتعرُّفِه))[5] .

قَالَ ابن جنّي:((وقَالَ قُراد بن غُوَيَّة بن سُلميّ[6]:

أيبكِي كما لو ماتَ قَبلي بَكَيْتُهُ وَيشْكُرُنَي لي بَذْلِي لَه وكَرامَتِي

يجوز أنْ يكون أراد(على بذلي) فحُذِفَ حَرْفُ الجرِّ فنصبَهُ بالفعلِ قَبْلَهُ على ما تقدمَ، ويجوزُ أنْ يكونَ(بذلي) بدلًا مِنْ ضَمِيرِ المتَكَلم، أي يشكرُ بُذْلِي وإنّمَا يجوزُ البدلَ مِنْ ضميرِ المتكلم وضميرِ المخاطبِ إذا كانَ بدلَ البَعْضِ أو بدلَ الاشتمال نَحْوَ قولِكَ: عجبت منك عقلِك، وضَرَبتُكَ رأسَكَ))[7].فقول الشاعر الحماسي (بذلي) في موقعه السياقي يتأرجحُ بين توجيهين هما: التوكيد بنزعِ الخافضِ، والبدلية، أمَّا الوجْهُ الأول فحكمُهُ حسب الاطلاع

---

(1) يُنظر: الإعراب سمة العربية الفصحى 68- 69.

(2) ديوان عدي بن زياد35، ويُنظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي1/ 85،وشرح شذور الذهب573 .

(3) في كتاب التنبيه "كلمتك أبا عبد الله" بالنصب . يُنظر :272.

(4) في كتاب التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة (الضمير). يُنظر:272 .

(5) خزانة الأدب 5/ 192، ويُنظر: التنبيه على مشكل أبيات الحماسة الحماسة272 .

(6) وهو قُرّاد بن غُوَيّة بن سُلْمِي بن ربيعة بن زبان شاعر جاهلي كان كريما جواداً ، يُنظر: ديوان الحماسة لأبي تمام181.

(7) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة272.

سماعي، وما نقلَهُ النُّحاة فإنَّ النَّصْبَ على نزعِ الخافضِ سماعيٌّ، وهو مقصودٌ على ما وردَ منهُ منصوبًا مع فعلِهِ الواردَ نفسَهُ، ولا يجوزُ أن ينصِبَ من تِلْكَ الأفعَالِ المحَددةِ كلمةٌ على نزعِ الخافضِ إلّا التي جاءَتْ مسموعةً عن العربِ، أمَّا الرأي الثانِي وهو مَحَلُّ الشاهدِ فتوجيهُهُ أنَّ(بذلي) نُصِبَ على البدليةِ الحاصلةِ بينَ ضميرِ المتكلم في(لي) وبينَهُ على تقدير:(يشكر بذلي)،وإنّمَا جَازَ البدلُ هُنَا مِنْ ضَميرِ المتكلم لأنَّهُ مفتقرٌ إلى صِفَةٍ منَ البيانِ فتكَفَّلَ البدلُ بذلِكَ((فإبدال(حلمي) من ضمير المتكلم، كأنّه قَالَ: مَا ألفيت حلمي، فإنْ قَالَ قائلٌ: أنتم لا تجيزونِ الإبدال من ضمير المتكلم، ولا من ضميرِ المخاطبِ..، الذي يَمْنَعُ مِنْهُ أنَّ البَدَلَ يكونُ عنْ طريقِ التَّعريفِ والإيضاح مِنَ المُبدل مِنْهُ كَقُولِكَ: رأيتك زيدا، ورأيتني عمرا، فهذا لا يجوز؛ لأنه يقَعُ إشكالٌ في المتكلم والمخاطبِ، فيحتاجُ إلى بدلٍ يوَضِّحَهُ))[1]وقَالَ ابن جنّي من قبلُ:((فأمّا بدل البعض وبدل الاشتمال، فكلاهما جائز من ضمير المتكلم ، لما في ذلك من الفائدة))[2].وفصَّلَ الرضي المَسألَة فقَالَ:((إنَّ بدلَ البعضِ والاشتمال والغلطِ إذا كان ظاهرا، يجوز أنْ يكونَ منْ ضميرِ المتكلم والمخاطبِ، قَالَ الشاعر...في بدل الاشتمال: وما ألفَيتِني حِلمي...بخلافِ بدلَ الكلِّ منِ الكلِّ لأنَّ البدلَ ينبغِي أنْ يفيد ما لم يفدْهُ المُبدل منْهُ ... وإفادة بدل البعضِ والاشتمال والغلطِ ذلك: ظاهرة؛ لأنَّ مدلولَ هذهِ الثلاثةِ غيرُ مدلولِ الأوَّل، وأمَّا بدلُ الكلِّ فمدلولهُ مدلولُ الأوّل فلو أبدلْنا فيهِ الظاهر من أحد الضميرينِ، أي المتكلم والمخاطب، وهما أعرف المعارف كان البدل أنقص في التعريفِ منَ المُبدل منْهُ))[3].

5 – مسألة إجتماع فاعل (نِعْمَ) الظاهرِ و تمييزها .

أدلَى ابنُ جنّي في مسألةِ الفاعلِ بعدَ (نِعْمَ) ومَجِيء النكرة المنصوبة بعده برأيه قائلًا:((إنَّ الرجلَ من نحو قولهم: نعم الرجلُ زيد، غير المضمر في نِعْمَ إذا قلتَ نِعْمَ رجلًا زيد لأنَّ المضْمَرَ على شريطة التفسيرِ لا يَظهرُ ولا يستعملُ ملفوظًا به ولذلك قَالَ سيبويه

(1) شرح أبيات سيبويه للسيرافي86/1، ويُنظر:الكتاب:156/1.

(2) التّمام في شرح أشعار الهذليين20-21.

(3) شرح الرّضي على الكافية91/2 .

هذا باب ما لا يعملُ في المعروفِ إلّا مُضْمَراً، أي: إذا فسر بالنكرةِ، نحو: نِعْمَ رجلًا زيد، فإنَّه لا يظهرُ أبدا، وإذا كان كذلك علمتَ زيادة الزاد في قول جرير[1]:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زادِ أبيكَ فينا فَنِعـمَ زاد أبيــك زادا

وذلك أنَّ فاعلَ نِعْمَ مُظْهَر فلا حاجَةَ بهِ إلى أنْ يفسّر))[2].

اشتدَّ الخلافُ بين النُّحاة في المَسألَة حتى أشارَ إلى ذلك صاحبِ الألفية[3] :

وجمع تمييز وفاعل ظهر فيه خلافٌ عنهم قد اشتهر

فمنهم منعَ اجتماعَ الفاعلِ الظاهر بعد(نِعْمَ) مع التمييز قَالَ سيبويه:((ولا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مظهَره))[4]وقد تبعه كل من السيرافي وابن السراج[5]، وقد أرجعَ ابن جنّي مسألة اجتماع الفاعل الظاهر والتمييز في الشعر إلى الضرورة وعدَّ التمييز زائداً للتوكيد[6]ومثله قوله[7]:

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نُطقـا أو بإيماء

وجه الاستشهاد: الجمع بين فاعل نعم الظاهر(الفتاة)، وبين تمييزها(فتاة)، وليسَ في التمييز معنى زائد على ما يدل عليه الفاعل غير أنَّ الغرضَ منه مجرد التوكيد لا رفع إبهام شيء[8]، وأجَازَ المبردُ وابنُ السراج والفارسي أنْ يجمعَ بينَ التمييزِ والفاعلِ الظاهرِ، الظاهرِ، كمَا في البيتِ، وتأوّل الفارسي كلامَ سيبويهِ على أنَّهُ لا يكونُ الفاعل ظاهرًا إذ يلزمُ التمييز الفاعل في حالِ كونه التمييزَ مضمراً لا غير[9]ومثلهُ في الذكر:﴿**ذَرْعُهَا**

---

(1) (من الوافر) يُنظر: ديوان جرير 07 .

(2) خزانة الأدب 395-396، ويُنظر: الخصائص 396/1 .

(3) حاشية الصبان على شرح الأشموني48/3.

(4) الكتاب300/1 ط بولاق.

(5) شرح متن الألفية الملقب الأزهار الزينية ،أحمد زيني دحلان248.

(6) يُنظر: الخصائص396/1.

(7) البيت من البسيط يُنظر: المقاصد النحوية 1528،وشرح التصريح:2/ 79، وهمع الهوامع:2/ 86. 86.

(8) يُنظر:شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو 95/2 .

(9) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك 2/3،918/97.

﴿**سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ**﴾الحاقة32فالمعدود في النص القرآني(ذرعها) وتمييزه (ذراعا) اجتمعَا فلِم المَنع هنا والجواز في غيره، أمّا المحدَثون فنقلوا هذا الخلاف مبينينَ رأي كل مذهب[1].

6- حذف الموصوف في سياق (نِعْمَ)،ووصف فاعله.

قَالَ ابن جنّي في قول الشاعر[2]:

نِعم الفتى فَجِعَتْ بِهِ إخْوانَهُ يَوْمَ البَقِيعِ حوَادِثُ الأيامِ

قَالَ ابنُ جنّي (في اعراب الحماسة):((الهاء في به عائدة على موصوف محذوف، أي نعم الفتى فتىً فجعَتْ به حوادث الأيام و(يوم البقيع) ظرفٌ، ويجوزُ أنْ تَنْصِبَهُ على أنَّه في المعنى مفعولٌ بِه، لأنَّ الفعلَ في هذا النحو يُسنَدُ إلى ظرفِ الزمانِ نَحْوَ قَوْلك: شفني يوم كذا وسرنِي وقت كذا، فنسب الفعل إلى ذلك اليومِ والوقت))[3]. لقد أورد ابن جنّي هذا الشاهد على أنَّ المخصوصَ بالمدحِ مَحْذوفٌ وهو موصُوفٌ بجملة(فجعت)؛ كمَا يجوزُ في(تخرج) من قوله تعالى:﴿**كَبُرَت كَلمة تَخرُجُ**﴾الكهف5أنْ يكونَ صفةٌ مخصوصٌ محذوفٌ تقديرُهُ قولَهُمْ[4] فالمخصوص بالمدحِ محذوفٌ، وهو موصوفٌ بجملة أُقيْمَتْ مقامُه، تقديره: نِعْمَ الفتى فتىً فُجِعْتَ بِهِ.

ويكادُ يتَّفِقُ شُرَّاحُ الحماسةِ على أنَّ((المخصوصَ الذي يطلبُه نِعْمَ بالاختصاص مِنْ بينِ جِنْسِهِ محذوفٌ والجملة من الفعل والفاعل قد خَصَّصَتْهُ حتّى صارَ كالمعرفة))[5]ويكثر كالمعرفة))[5]ويكثر ذلك إذا كانَتْ الصفةُ فِعْلا نَحْوَ[6](نِعْمَ الصاحبُ تستعينُ به فيعينك)، أي: رجُلٌ تستعين به فجملة (فجعت) صفة فتى محذوف وهو المخصوص بالمدح

(1) يُنظر: المدارس النحوية شوقي ضيف128/1، والنحو العربي 149/4،والنحو العربي أحكام ومعانٍ ومعانٍ 283.

(2) البيت من الكامل، لمحمد بن بشير الخارجي، يُنظر: ديوان الحماسة لأبي تمام 144،ويُنظر: الخزانة 402/9.

(3) خزانة الأدب 403/9، ويُنظر: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة 216.

(4) يُنظر: شرح الرضي 251/4 .

(5) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي573، ويُنظر: شرح ديوان الحماسة للتبريزي530/1.

(6) يُنظر: المقتضب39/2 ،وأوضح المسالك 279/3.

خصصته حتى صارَ كالمعرفة والحذف في مثل هذا إنَّما يصلحُ إذا كان الممدوحُ مشهورَ البيان[1]وقد يُحْذَفُ المخصوصُ وتَخْلُفُهُ صِفَتُه إسمًا نحو: نِعمَ الرجلُ حليمٌ كريمٌ أي رَجُلٌ حليمٌ كريمٌ ،أو فعلًا[2] والضمير من قوله (بـه) عائدٌ إلى المحذوفِ والجملة من الفعلِ والفاعلِ قدْ خصَّصَتْهُ حتّى صارَ كالمعرفة. ومثلهُ قوله تعالى:﴿ **نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أوابٌ**﴾ص30كأنَّهُ قَالَ:(نِعْمَ العبْدُ أيوب). والحذفُ في مثلِ هذا المكانِ يَصْلُحُ إذا كانَ المحمودُ مشهورَ الشأنِ معلومًا أمرَهُ من القرائنِ في الكلام[3] .

ومثل ذلك((أجَازَ أبو الفتح في قول الشاعر يزيد بن قُنافة[4]:

لَعمري، وما عَمْرِي عليَّ بِهَيِّنٍ لَبِئسَ الفَتَى المدعُوُّ بالليل حاتِمُ

أنْ يكونَ المدعوُّ وصفًا للفتى))[5]((فنِعْمَ وبِئْسَ فِعْلانِ ماضِيانِ ويقعَانِ للجنْسِ ويجيئان ويجيئان لحمدٍ وذمٍّ ويرفعان الأسماء الظاهرةَ المعرفة بالألفِ واللامِ على معنى الجنس يذكرُ بعد ذلك الاسم المحمود أو المذموم))[6] من الشروط التي وضعها النُّحاة لفاعل (نعم وبئس)ألّا يوصف[7] لكن ورد في الشاهد فاعل (نعم وبئس) موصوفًا، وهو خلافُ ما تقدَّمَ ذِكْرُهُ مِنْ شرْطِ النُّحاة وحُجَّتُهُمْ في ذلك أنَّ الصفة مخصصة، والمقصود العموم والابهام[8].وقد ذكرَ ابن جنّي شاهدًا لهذه المَسألة قَالَ:((قَالَ أصحابُنا في قولِ الشاعرِ[9]:

الشاعرِ[9]:

نِعْمَ الفَتى المرّيّ انت إذا هُمُ حَضَروا لَدَى الحَجَراتِ نار الموقدِ

---

(1) يُنظر: شرح التسهيل19/3 .

(2) يُنظر: ارتشاف الضرب 2056/4.

(3) يُنظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي573.

(4) من الطويل، يُنظر: ديوان الحماسة لأبي تمام 294 .

(5) خزانة الأدب407/9، ويُنظر: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة474.

(6) الأصول في النحو111/1.

(7) يُنظر: همع الهوامع25/5.

(8) يُنظر: شرح الرضي252/4 .

(9) من الكامل، لزهير بن ابي سلمى يُنظر: ديوانه 26.

إنَّ المرِّيّ بدلٌ من الفَتَى قَالَوا وذاك أنَّ فاعلَ نِعْمَ وبِئْسَ لا يجوزُ وصْفَه منْ حيث كان واقعًا على الجنس، والجنس ابعد شيء عن الوصف لفساد معناه، وقد ذكرْنَا ذلك فلمّا كانَ كذلك عدَّلُوا بِهِ عنْ الوصفِ أي البدل فقياس هذا أن يكون المدْعوُّ بدلًا من الفتى لبئس الفتى المدعو كذا قَالَوا وأمّا أنا فأجيزُ جوازًا حَسَنًا أنْ يكونَ المدْعُوُّ صفة من الفتى))[1]والذي يبدو يبدو أنَّ ابنَ جنّي يُجوّزُ وَصْفَ الفاعلِ لكنَّه يشترطُ لذلك((على أنْ يكونَ الذم إنّمَا وقعَ على أنْ يَحُطَّ حاتم عن الفتيان المدعوِّين بالليل، ولم يُرِدْ أنْ يحطَّهُ عنْ جميعِ الفتيانِ عمومًا ولو أرادَ ذلك لمَا جَازَتْ لعمري الصفة ولكنَّهُ وصف الفتى وحطَّ حاتم عن جميعِ الفتيان المدعوِّين بالليلِ وكذلك تقولُ: نِعْمَ الرجلُ الطويل زيدٌ، أي فاقَ زيدٌ في الرجالِ الطوالِ خاصةً))[2]أي جوازه بمَا لا يفيدُه تخصيصًا فمن شروط المرفوع بنعم وبئس أنَّه دالٌ على العمومِ، وذلك بإدخال (الـ) لتعريف الجنس عليه أو على ما أُضيفَ إليه من الأسماء ليوافقَ عُمُومَ المدْحِ الدالةِ عليهِ (نِعْمَ) وكذلك (بِئْسَ).

وقد أشارَ بذلك إلى رأي جمهورِ النُّحاة[3]باتباعِ فاعل(نِعْمَ وبِئْسَ) بدل وليسَ بصفةٍ وهو يتفقُ مع (أصحابِهِ) كما ذُكِرَ، إلّا أنَّهُ يَخْرُجُ عنِ القاعدةِ الثابتةِ بعدَ أنْ وَجدَ شاهدا آخر فاللغةُ تنتجُ القاعدةَ[4] فقَالَ بجوازِ وصْفِهِ للفاعل غير أنَّ الذي عارضَ ذلك بنَى على الشائعِ المقيسِ ولم ينظرْ إلى السياقِ **أو** المعنى فهما اللذان يوجّهَان الإعراب ويحددانِهِ.

7 – الحمل على الجوار في سياق النعت:

المجاورة ظاهرةٌ إعرابية ونعني بها((أنْ يخرجَ الاسم التابع في حركته الإعرابية، عن متبوعه الحقيقي ويأخذ حركة الاسم الذي تبعه بالمجاورة)[5]والذي ينطوِي تحتَ هذهِ الظاهرة الظاهرة النعت وغيره[6]ومما جاءَ في قولِ الحطيئة[7].

---

(1) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة474.

(2) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة474.

(3) يُنظر: المقتضب 139/2، والأصول في النحو120/1، شرح التسهيل10/3.

(4) يُنظر: اللغة العربية معناه ومبناها216.

(5) معجم المصطلحات النحوية58.

(6) في النحو العربي نقد وتوجيه84.

(7) من الوافر، يُنظر: ديوانه 155.

فإياكم وحيةَ بَطْنِ وَادٍ هَمُوَز النَّابِ ليسَ لكم بِسِيِّ

قَالَ البغدادي:((وعينه ابن جنّي في كتاب (شرح تصريف المازني) فقَالَ: جر هموز لمجاورته لوادٍ مع اختلاف المضاف والمضاف إليه تذكيرًا وتأنيثًا؛ فإنَّ حيَّةَ مؤنث وما بعدها مذكر. وفيهِ أنْ كِلا من الحَيَّة وما بعدهَا مذكر. أمّا الحيَّةُ فقدْ قَالَ صاحبُ الصحاح: الحيَّة للذكر والأنثى، وإنِّمَا دخلَهُ الهاء لأنَّه واحد من الجنس، كبطّةٍ ودجاجةٍ. وفلان حيَّة ذَكَرٍ، على أنَّهُ قدْ روَى عنْ العربِ: رأيتُ حيًّا على حيَّة أي ذكرًا على انثى))[1]، وقَالَ أيضًا:((وأمَّا الوادي فهو مذكر لا غير، فيجوزُ للخليل أنْ يدّعِيَ توافقَ المضافِ والمضافِ إليه تذكيرًا بجعلِ الحيَّة لا لواحد المذكَّرِ منْ الجنسِ، وكذلك (هَمُّوز) فإنَّهُ (فعول) يوصفُ فيهِ المذكرُ والمؤنثُ))[2].ذلك أنَّ الخليلَ لا يجيزُ جرَّ الجوارِ إلَّا إذا اتفَقَ المضافُ والمضاف إليه في أمور منها اتفاقها في التذكير والتأنيث[3]،وكان ابنُ جنّي في (المنصف) (المنصف) قدْ قَالَ في باب (إذا جاور الشيء دخل في كثير من أحكامه):((ويدلك على انَّ الشيء إذا جاورَ الشيء دخلَ في كثيرٍ من أحكامه لأجلِ المجاورة ...وأنشدوا:(فإياكم وحية بطن واد....)،جر الهموز وهو صفة الحيَّة لمجاورته لِوادٍ))[4].

وقد خُرِّجَ البيت أنَّ الحيّةَ للذكرِ والأنثى، وإنِّما دَخَلَهُ الهَاء، لأنَّه واحد منْ جنْسِهِ[5]،((وعلى نحو من هذا حمل أبو علي رحمه الله قول الشاعر[6]:

كأنَّ ثبيرا في عَرانينِ وبْلِهِ كبيرُ أُناسٍ في بِجَادٍ مُزَمَّلِ

ولم يحملْه على الغلط، قَالَ لأنّه أراد: مزمل فيه، ثم حذف حرف الجر، فارتفع الضمير فاستتر في اسم المَفعول))[7]،وتأوَّلَه النُّحاة بأنَّ البُجاد: الكِساء المخطط، والمزمل: الملفف،

(1) خزانة الأدب 5/86-87،ويُنظر:المنصف2/2.

(2) خزانة الأدب5/87.

(3) يُنظر:الكتاب1/437،والخزانة5/86.

(4) المنصف2/2.

(5) يُنظر: تاج اللغة وصحاح العربية (حيا)6/2324.

(6) من الطويل لأمرى القيس، يُنظر: ديوانه 67.

(7) الخصائص1/193.

فمزمّل هو صفة لكبير وحقُّه الرفع لكنَّه جر لمجاورته للمجرور وهو (بُجاد)[1]أمَّا وروده نعتًا لـ(بُجاد) فذلك ليس على أساسِ دلالي بلْ كانَ الحاكمُ شكليًا بسبب مَا حصلَ من اتفاق بين الكلمتينِ من الناحيةِ الإعرابية كانَ سببه الإتباع بالمجاورة أي حُمِل على باب النعت الحقيقي بسب الشكل لا الدلالة فخرجَ عن الترابط الذي يقتضيه (النعت والمَنعوت)[2].

وبيَّنَ ابنُ جنّي تخريجَ ((هذا جِحْرُ ضبٍّ خربٍ، حذف الجُحْر المضاف إلى الهاء واقيمت الهاء فارتفعَتْ لأنَّ المضافَ المحذوفِ كانَ مرفوعا، فلما ارتفعَتْ استَتَرَ الضميرُ المرفوع بنفسِ (خَرِبٍ)، فجرَى وصفًا على ضَبّ وإنْ كانَ الخرابُ للجحْرِ لا للضبِّ على التقديرِ)).[3] بهذا التخريج يَنْكِرُ ابنُ جنّي الخفْضِ على الجوارِ فتأويلُ((جر (خَرِبٍ) على أنَّه صفة لضبٍّ وليْسَ على الجوارِ فالأصلُ (خرب جحره) ثم أُنيب المضافُ إليه عن المضاف فارتفعَ واستتر))[4] وقد افردَ ابنُ جنّي في كتاب (الخصائص) بابًا أسماه[5](الحمل أسماه[5](الحمل على الجوار) وكذلك في كتابهِ المنصف باب (إذا جاور الشيء دخل في كثير من أحكامه)[6] أمَّا المحدَثون فقدْ ناقشوا هذهِ الظاهرةُ واتكأوا على ما ذكرَهُ ابن جنّي وحاولوا في هذه الدراسات مناقشةَ ما طرحَهُ من جوانبَ واشكالياتٍ ومنها كتاب (الحمل على الجوار في القرآن) لعبد الفتاح الحموز، ودراسة للدكتور حنا حداد بعنوان (لحمل على الجوار بين القبول والاعتراض)

8- مسألة في (لبَّيْكَ)

(1) يُنظر: آمالي ابن الشجري135/1.

(2) يُنظر: النحو الوافي 321/3.

(3) خزانة الأدب88/5، ويُنظر:الخصائص192/1.

(4) ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل ،أ. د سمير الدروبي، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها ، المجلد3، العدد2، ربيع الأول 1428، ص125.

(5) يُنظر:الخصائص218/3.

(6) يُنظر:المنصف2/2.

معنى لبيك: أي أنا مقيمٌ على طاعتكَ إلبابًا بعدَ البابِ، وإجابة أو معناه: اتجاهي وقصدي لك[1]،وأُخْتُلِفَ في نواحي إفرادها وتثنيتها وإضافتها للضمير والاسم الظاهر، ونصبها على المصدرية بعوامل محذوفة [2]،أورد البغدادي في خزانته البيت القائل[3]:

دعوت لما نابني مِسوَرا فَلبَّى ، فَلبَّيْ يَديْ مِسْوَرِ

لينقل رأيًا لأبن جنّي حوله، قَالَ:((أصله عنده لَبَّبٌ ووزنه فَعْلَلٌ...،فقُلبت الباء التي هي اللام الثانية من لَبَّب ياءً هربًا من التضعيف، فصارَ لبِّيْ، ثم أبدلَ الياء ألفا لتحرّكِهَا وانفتاحِ ما قبلِهَا فصارَتْ (لبا) ثمَّ أنَّها لما وصَلَتْ بالكافِ في لبّيك وبالهاء في لبِّيه قُلِبَتْ الألف ياءً، كَما قُلِبَتْ في (على ولدى) إذا وصلتها بالضمير؛ ووجهُ الشبهِ بينَهما: أنَّه اسمٌ ليْسَ له تصرفٌ غيره من الأسماء ؛لأنَّه لا يكون إلا منصوبا، ولا يكون إلَّا مُضَافًا، كمَا أنَّ إليك وعليك ولديك لا تكون إلّا منصوبةَ المواضعِ ملازمة للإضافة...واحتجّ سيبويهِ على يونس فقَالَ: لو كانت ياء إليك بمنزلة ياء عليك ولديك لوجبَ متى أضفتها إلى المظهر أنْ تقرّها ألفا، فلبي في هذا البيت بالياء مع إضافتِه إلى المظهر دَلالةُ على أنَّه اسمٌ مثني))[4].

في النص المنقولِ تأصيل للاسم (لبّيكَ) انفرد به ابن جنّي لإثبات الرأي القاضي أنَّها مثناة (لبَّ)، وأنّها معرضة للإضافةِ والنصب حالها حال (إليْكَ وعَلَيْكَ ولديْكَ)، وهو رأي سيبويه الذي ردَّ بهِ مقَالَةَ يونسَ القائلَ بأنَّها اسمٌ واحدٌ، قَالَ:((زعمَ يونسُ أنَّ لبَّيْكَ اسمٌ واحد ولكنَّهُ جاءَ على هذا اللفظ في الإضافة، كقولك: عَليكَ)) [5] .

(1) يُنظر: القاموس المحيط (مادة ا لبب) 1161 .

(2) يُنظر: حاشية الصبّان 379/2، والمدارس النحوية شوقي ضيف 72 .

(3) البيت لمجهول في الكتاب 352/1، ويُنظر: شرح الرضي 329/1، وينسب لرجل أعرابي من بني كعب في همع الهوامع 130/3 .

(4) خزانة الأدب 93/10، ويُنظر: سرّ صناعة الإعراب 745/2، 746 ،747.

(5) الكتاب350/1.

كما ذكرَ سيبويه في باب ما يجيء منَ المصادرِ مثنّى منتصب على اضمار فعل متروك إظهارُه. إنَّ هذه المصادر المثناة لا تكون إلّا مضافة كمَا أنَّها لا تتَصرفُ كغيرها من الأسماء ولا تأتِي إلّا منصوبة مثل(حنانيك وسَعْديْكَ ودَوَليْكَ)[1] .

فالخلاف في (الياء) في(لبّيْكَ) فمِنْهم منْ عَدَّها ياء المثنى ومنْ ردَّهَا بجعل الياء منقلبة عن الباء للهروب من التضعيفِ وجعلَ منْهُم (لبيك) لفظًا واحدًا، وأنَّ الياء ليستْ للتثنية، وهو رأي يونس[2].

وقد فصَّل ابن جنّي رأي يونس وكما نَقل البغدادي عنْهُ قوله:((أنَّ مِنَ العربِ منْ يبدلُ ألفَ المقصورِ في الوقفِ ياءً فيقول: هذه عَصىْ ورأيت حُبلَىْ؛ ومنهم من يبدلها واوا فيه أيضًا فيقول: هذه عَصَوْ وحُبلَوْ، وفي الوصل أيضًا نحو هذه حُبلَوا يا فتى، ومنه قراءة الحسن:[3]﴿ **يَومَ يَدعُوا كُلَّ أُنَاسٍ**﴾الاسراء71بضم الياء وفتح العين وعلى هذا التخريج يسقط قول سيبويه عن يونس قَالَ أبو علي: يمكن يونس أنْ يقولَ: إنَّه أجرى الوصل مجرَى الوقف، فكمَا يقولُ في الوقف: عَصيْ وفَتيْ، كذلك قَالَ: فلبِّي ثم وصل على ذلك. هذا ما قَالَه أبو علي. وعليه يقَالَ: كيف يحسن تقدير الوقف على المضاف دون المضاف إليه ؟ وجوابه أنَّ ذلك قد جاء، أنشد أبو زيد:

ضَخمٌ نِجارى طيِّبٌ عُنصُرِّى

أراد عنصرى، فثَقَّلَ الراء لنيةِ الوقف ثم اطلق ياء الإضافة من بعد. وإذا جَازَ هذا التوهُّم مع أنَّ المضاف إليه مضمر والمضمر المجرور لا يجوز تصوّر انفصاله، فجوازه مع المظهر أولى، من إذ كان المظَهرُ أقوى من المضمرِ. ومثله قوله[4]:

يَا لَيْتَها قد خَرَجَتْ مِن فُمِّهِ

---

(1) يُنظر: الكتاب1/ 348، والمقتضب 252/3، ودقائق التصريف 428، وشرح التسهيل186/2، وهمع الهوامع 130/2.

(2) يُنظر: دقائق التصريف للمؤدب427 .

(3) يُنظر: فتح القدير للشوكاني289/3 .

(4) يُنظر: تاج العروس، مادة (فوه) 36/ 464.

أراد من فمه، نوى الوقف على الميم فثقلها على حد قولهم في الوقف: هذا خالد وهو يجعل ثم أضافَ على ذلك. ويروى: من فَم بضم الميم أيضًا، وفيه أكثر من هذا))[1].

ولم يفسّر ابن جنّي اختيار قلب الباء ياء دون غيرها وشبَّه ما جرى لها عند اتصالها بالضمير بـ(إلى، على، لدى) وهذه الأسماء والحروف كلها تقلب ألفها ياء حال اتصالها بالضمير الكاف أو الهاء أو الياء ويبدو أنَّ يونس حمّلَ إفراد لبيك على الظاهر قياسًا بعليك[2] والذي دفعه إلى المقارنة هو قوة الشبه بين تلك الكلمات وبينَ (لبّ) فكلاهُما غير متصرف ويلزم حالة واحدة كما أنَّ كِلا الطرفين يلزمُ الإضافة والمقصود بالإضافة هنا عدم الاكتفاء الذاتي بما هو موجود والحاجة إلى كلمة أخرى كي يكتمل المعنى فإلى وعلى تحتاج إلى اسم (كي) يكون لها معنى، كما أنَّ (لدى)(ولبَّى) بحاجة إلى ما بعدها كي تفيد المعنى، أمَّا وحدها دون أي إضافة فلا معنى لها ولا قيمة ورغم أنَّ ابن جنّي كانَ مؤيدا لرأي سيبويه إلَّا أنَّهُ لم يقطعْ بتخطئةِ يونسَ بلْ يفصلُّ ويناقشُ ويشرحُ الآراءَ كلها وممّا يؤكد عناية ابن جنّي بكلِّ الآراءِ وبالأخصِّ رأي الفارسي الذي فسّر ورودَ (لبَّى) في البيت على الوصلِ في الأسماء المقصورة مثل:(أفعى، وعصا)[3] ومنهُم من جعلَ إضافة (لبّى) إلى الضمير الغائب (الهاء) أو الاسم الظاهر من الشذوذ[4] .

9- أوجه إعراب (عَوْض)

عرض ابن جنّي رأيه متكئًا على شرحِ البيت في قول الشاعر:[5]

ولولا نَبْلُ عَوْضٍ في حُظُبَّـاي واوصالِـي

قائلًا:((إنَّمَا سَمّو الدهر عوضًا لأنّهُ من التعويض؛ وذلك أنَّه كلما مضى جزء من الدهر خلفه آخر بعده فكان الثاني كالعوض من الأول، وقد ذكرت هذا الموضع في كتابي

---

(1) خزانة الأدب 94/2 – 95، ويُنظر: المحتسب 179.

(2) المقتضب 225/3 .

(3) يُنظر: المحتسب79/1 ،22/2، وسرّ صناعة الإعراب747/2.

(4) يُنظر: أوضح المسالك 70/3.

(5) من الهزج ، للفند الزَّماني يُنظر: ديوان الحماسة : 97.والحُظُبَّى :صلب الرجل ويقال: أنه الجسم. ينظر: لسان العرب مادة (حظب) 323/1

الموسوم بـ (كتاب التعاقب في العربية)،[1] وقَالَ أيضًا((وأمّا إعرابه فلأنَّه اضطُرَّ إليه كما يضطرُّ الشاعر إلى صرف ما لا ينصرف وهو مبني على الضم والفتح)).[2] فمن المعروف أنَّ (عوض) مبني بمعنى أبدًا لكنَّه قدْ يستعملُ لمجردِ الزمان، لا بمعنى أبدًا فيكون معربًا[3] ويُفَصِّلُ ابن جنّي:((وهو مبني على الفتح والضم جميعًا كحيث وإنّما بني من حيث تُبنى الظروف (كاذ وإذا ولَدُنْ وَلَدَى ونحو ذلك وسبب كثرة البناء في الظروف انه كان القياس أنْ يُبنى جميعها). لتضمنَّه معنَى حرف الظرف، إلّا أنَّه لمّا كانَ قدْ يظهر في بعض الأحوال ولا سيما مع المضمر يَنُب عنه، ولمْ يُضَمّنْ معناه فيُبنى ألبتَه، غير أنَّه إذا لمْ يبنْ ألبته أُسرع البناء إلى كثير منْه فكان كالتنبيه على ما الجميع مُشفٍ عليه))[4].والذي يبدو من تعليل ابن جنّي في تصرف الظرف (عَوْض) بأنَّه يوعز ذلك إلى الضرورة الشعرية ومن ناحية ثانية ينقلُ لنا في كتابه(التنبيه) بأنْ جاء في كلام العرب (عَوْضُ) ولم يتصرفْ كمَا في قول الشاعر الأعشى:[5]

رضِيعَيْ لِبانِ ثَدي ام تقَاسما بِأَسْحَمَ داجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ

فالشاهد (عَوْض) كما عند ابن جنّي ظرفٌ مبنيٌ ومعناه المستقبل عمومًا [6] ومنهم من ذهب إلى أنَّ معنى (عَوْض) هو الدهر وقيل هو (الأبد)[7]وأُعترض على ذلك بقوله:((بقوله:((لو كان عوض اسمًا للزمان لجرى بالتنوين ولكنه حرف يراد بها القسم))[8] فهو معرب إنْ اضيف. ومنهم مع القول إنَّ بين (عَوْض) صنم كان لبكر بن وائل وقيل هو اسم الدهر وهو ظرف قَالَوا: (لا آتيك عوض العائضين) وكثر حتى أجروه مجرى القسم[9] ويكاد ويكاد يُجْمِع النُّحاة بكتبهم على أنَّ (عَوْض) اسم الدهر وهو ظرف لِمَا يستغرق من الزمان

---

(1) خزانة الأدب 7/ 118، ويُنظر: التنبيه في شرح مشكلات الحماسة :210.

(2) خزانة الأدب 7/ 117.

(3) يُنظر: شرح الرضي:3/ 224 .

(4) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة 210.

(5) يُنظر: ديوان الأعشى: 275.

(6) يُنظر: شرح الرضي: 224/3، وهمع الهوامع: 3/ 212.

(7) يُنظر: لسان العرب (عوض)9:/ 475 .

(8) معجم مقاييس اللغة(عوض): 4/ 189.

(9) يُنظر : مغني اللبيب: 200، وارتشاف الضرب: 1426.

وهو معرفة مبني وكما يبنى على الفتح يبنى على الضم كما في البيت وفيه حكاه الكوفيون ومنهم من رواه بالكسر[1] ولم يزدْ المحدَثون عما قَالَه القدماء في (عَوْض)[2] والذي يلحظ أنَّ ابن جنّي كثيراً ما يلجأ للضرورة الشعرية التي تعد مخرجاً لإدخال الأنماط الخارجة على ما اقرّه النُّحاة من قوانين لهذه اللغة وردّها إلى القاعدة بتقديرات اعتبارية تؤدي إلى إدراجها لتنصهر مع ما وضعه النُّحاة

10- بناء (أوّل) على الضم

أدرجَ ابن جنّي بناء (أوَّل) على الضمِّ الوارد في آخر البيت الآتي[3] :

لَعمْرُكَ ما أدْرِى وأنّي لَأوجَلُ على أينا تَغْدو المنِيَّةُ أول

قائلًا:((إنّما بُنيت أوّل هنا لأنّ الإضافة مرادةٌ فيها، فلمّا اقتطعت منها وهي مرادة فيها بُنيت كقَبْلُ وبعد، فكأنَّه قَالَ: تغدو المنية أوَّل الوقت، وأصلها قبل الإضافة أنْ تكون معها (مِنْ) لِيَتمّ بها قبل الظرفية صفة، فتكون كقديم وحديث لم تنقلْ عن الوصفِ إلّا إلى الظرفيَّة ، فإذا صحَّ فيها مذهب الصفة فلابدَّ فيها مِنْ معنى من قبلَ الإضافة، فإذا تصورت صفة قبل ذلك أمكن حينئذ نقلها إلى الظرف كسائر ما نقل إلى الظروف من الصفات، نحو: قديم وحديث، وملِيّ وطويل0 واوجَلُ مما جاء على الصفات على أفعل لا فعلاء له، ألا تراهم لا يقولون وَجلاءُ ، استغنوا عنها بوجلة)) [4] .

تلزم أخوات (قبل) و(بعد) من أدوات الجهات الظرفية البناء على الضم، وذلك عند حذف مضافها، وهو محور ما أعقبه ابن جنّي عن الشاهد وكان منطلق مقيسًا عليه في تحديد الصفات التي لا تحتاج إلى مؤنث للإشارة إلى ذات الصفة على الانثى، وهو ما لم يشرْ إليه البغدادي مكتفيًا القول بأن:((أوّل بُنِي على الضم لحذفِ المضاف إليه ونِيَّة معناه، والأصل: أوَّل أوقاتِ عَدوِها))[5].

---

(1) يُنظر: الحماسة بشرح المرزوقي : 538،وارتشاف الضرب: 1426، و الهمع :213/1.

(2) يُنظر: النحو الوافي:209/2، والنحو العربي، ابراهيم ابراهيم بركات: 395/2 .

(3) ديوان معن بن أوس المزني:56.

(4) الخزانة : 8/ 289 –290، ويُنظر: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة :374– 375.

(5) خزانة الأدب: 8/ 289، ويُنظر:الفسر1/ 174، وشرح شذور الذهب: 137.

فـ(أوّل) على مذهب البصريين اسم تفضيل على (أفعل).... ولمّا لمْ يكنْ لفظ أوّل مشتقًا من شيء مستعمل على القول الصحيح، لا ممّا استعمل منه فعل كأحسن، ولا مما أستعمل منه اسم، ففيه معنى الوصفية... وإنّما تظهر وصفية (أوّل) بسبب تأويله بالمشتق وهو (أسبق) فصارَ مثل: مررت برجلٍ أسدٍ، أي: جريء، فلا جرم لمْ تعدْ وصفية إلا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرًا نحو (يوما أوّل) أو ذكر(من) التفضيلية بعده ظاهرة [1]، اذْ هي دليل على أنَّ (افعل) ليس اسمًا صريحًا كأفكل وأيدع[2]وقد أدلى بعض النُّحاة دلوه في المَسألَة يقول الرضي مؤولًا:((ويجوزُ حذف المضاف إليه من (أوّل) وبناؤُه على الضم إذا كان مؤولًا بظرف الزمان نحو قوله (...على أيّنا تَغدو المنيَّة أوّل أيْ أوّل أوقات غدوها ... ويجوز أنْ يكونَ ههنا، بمعنى (أوّل من عامك)، ويكون الظرف صفة العام، أي عام كائن في زمان أسبق من عامك))[3] وقد ذكر ابن جنّي علَّة انتقَالَ (أوّل) من الوصفية إلى الظرفية ((وإنّما جذبناه بذلك إلى حكم الظرف ليتمكن في حالة البناء ألا ترى المبني في هذا النحو على الضم إنَّما هو الظرف نحو قبلُ وبعدُ وحيثُ...))[4] وتقدير ابن جنّي لقولهم (ابدأ بهذا أوّل) ((أي: أوّل ما تفعله وإنْ شئتَ كانَ تقديره: أوّل من غيره ثم شبَّه الجار والمجرور هنا بالمضاف إليه ، لمعاقبة المضاف إليه اياها))[5].

((فالإضافة تعرفُ الغايات وتتحقق أوقاتها، فإذا حذفت منها وتُرِكتْ نِيّاتها فيها كانت مخالفة للباب معرفةً بغيرِ إضافة فصرفت عن وجوهها، وكان محلها من الكلام نصبًا أو خفضًا فلما أزيلت عن مواضعها ألزمتْ الضم))[6] وقد اطلقَ بعض المحدثين على أوّل وغيرها من الظروف تسمية (الظروف المعرفة بالقصد) وهي أوّل وقبل وبعد وفوق، وتحت، وأمام، ووراء، وخلف وأسفل، ودون، معللًا أنَّ هذه الظروف معلومة الزمان والمكان، من

---

(1) يُنظر: شرح المفصل:107/3.

(2) الأفكل: الرعدة من برد او خوف ونحوه والأيدع من اسماء الزعفران يُنظر: لسان العرب مادة(افل)،(يدع): 412/8،.19/11

(3) شرح الرضي على الكافية:3/ 461 – 462، ويُنظر: شرح المفصل:107/3.

(4) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة : 287–288، ويُنظر: شرح الحماسة للمرزوقي :1126.

(5) الخصائص:363/2 .

(6) المقتضب:174/3 –175 .

دون معرف لفظي، وإنّما هي معرفة بمعرّف معنوي وهو: القصد إليها فبنيتْ على الضم لمخالفةِ حالاتها الأعرابية الأخرى التي تكون فيها نكرة أو معرفة بالإضافةِ[1].

11- جواز تقدم المَفعول معه على المَعمول المصاحب

نقل البغدادي عن ابن جنّي رأيا في قبال آراء أخرى قيلت حول الشاهد الآتي[2]:

جَمَعْتَ وفُحْشا غِيبةً ونَميمَةً ثَلاثَ خِلالٍ لستَ عنها بمرعَوِي

قائلًا((أقول: اجَازَه ابنُ جنّي في الخصائص قَالَ: ولا يجوز تقديم المَفعول معه على الفعل من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة، ألَا تراك لا تستعملها إلّا في الموضع الذي لو شئت لاستعملت العاطفة فيه فلما ساوقت حرف العطف قَبُح: والطيالسةُ جاء البَردُ كما قَبُحَ وزيدٌ قام وعمرو؛ لكنَّه يجوز جاء والطيالسةَ البَرْدُ كما تقول: ضربتُ وزيدًا عمرًا، قَالَ: جمعت وفُحشًا غيبة))[3].

ذهب الجمهور إلى أنَّ العاملَ في المَفعول معه الفعل أو ما كان على معناه، قَالَوا :لا يتقدمُ المَفعول معه على ما عَمِلَ في صاحبه اتفاقًا، فلا يُقَالَ: والخشبة استوى الماء[4]،فتقدم المَفعول معه على الفعل ممتنع اتفاقًا ولكن توسطه بين الفعل ومعموله المصاحب له جائز عند ابن جنّي قياسًا على جواز تقدم المعطوف عليه على المعطوف [5] كما جاء في قول الشاعر [6] :

ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمةُ الله السلامُ

والأصل: عليك السلام ورحمة الله فأخَّر المعطوف وهو (السلام) وقدَّم المعطوف عليه وهو (رحمة) فالمَفعول معه أصله العطف ولكن غيره يمنع ذلك احتجاجًا بأنَّ هذا التوسط في المعطوف ضعيف نادر فيكون في المَفعول به الذي هو فرعُه أضعف ،ويرى

---

(1) يُنظر:معاني النحو: 3/ 118،تطبيقات نحويه وبلاغية:1750/2،وجامع الدروس العربية :656

(2) ليزيد بن الحكم الثقفي.يُنظر: الخصائص383/2،وشرح الرضي 518/1، وهمع الهوامع 240/3.

(3) خزانة الأدب 130/3، ويُنظر: الخصائص383/2.

(4) شرح الرضي 518/1.

(5) الأصول في النحو 226/2.

(6) لا يعرف قائله، يُنظر: الأصول في النحو 226/2 والخصائص386/2.

ابن جنّي أنَّ الأصل في الشاهد الأوَّل الواو التي تسبق (فحشًا) واو المعية، وهو منصوب على أنّه مفعولٌ معه تقدَّمَ على مصاحبة الذي هو (غيبة ونميمة) لكن كثير منَ النُّحاة يرفضون **ما** ذهبَ إليه ابن جنّي[1] .

فبعضهم يجعل تقديم المعطوف على المعطوف عليه ضرورة، و بعضهم يُجيزُ هذه الضرورة دون الصفةِ والتوكيدِ والبدلِ فجعلوا ذلك التقديم من باب المعطوف لا من باب المَفعول معه لأنه الأصل[2]،لأنَّ باب المَفعولية في التقديم أوسعُ مجالًا من بابِ التبعيةِ وإنَّما المانع ها هنا من التقديم الحمل على ذلك[3]،ونقلَ البغدادي عن سيبويه عنده معطوف على الضمير المستكن في الظرف وقوله خلالًا بدل من غيبة ونميمة[4] وقَالَ الكوفيون منصوب على الخلافِ فيكون العامل معنويًا كما قلْنا في الظرف الواقع خبر المبتدأ وقَالَ الزجاج هو منصوب بنفس الواو؛ والأولى رعاية أصل الواو في كونها غير عاملة، ولو نصبت بمعنى مع مطلقًا لنصبتْ في كل رجلٍ وضيَّعته[5] .

والذي يخلصُ إليه الباحث أنَّه لا يجوز تقديم المَفعول معه على العامل فيه فلا يُقَالَ والنيلُ سرت ولا يُقَالَ والنيلُ أنا سائرٌ وهذا مما لا خلاف فيه كذلك لا يجوز أنْ يتوسطَ المَفعول معه بين العامل ومصاحبه، فلا يُقَالَ: سار والنيل زيد. وخالفَ ابن جنّي الرأي السائد بلحاظ التوسط بين العامل ومصاحبه؛ أي: أنْ يتقدم المَفعول معه مصاحبه، مستدلًا في موضع آخر بقول الحماسي:

أُكنِّيهِ حِينَ أنادِيه لأكْرِمَهُ ... ولا أُلَقِّبُهُ والسَّوْأَةَ اللَّقَبَا[6]

فأصل الكلام: ولا ألقبه اللقب والسوأة على مذهب.[7] لذلك جَازَ تقديم المَفعول معه (فحشًا) على المَعمول المُصاحب (غيبة) وهذا رأي ابن جنّي وتأوَّله النُّحاة بأنَّ هذا التقديم

---

(1) يُنظر: النحو العربي ابراهيم ابراهيم بركات 2/191-192 .

(2) يُنظر: أمالي ابن الشجري1/275.

(3) يُنظر: همع الهوامع 3/240.

(4) يُنظر: الخزانة 3/131.

(5) يُنظر: شرح الكافية الشافية 1/109 .

(6) من البسيط لبعض الفَزاريين ، يُنظر: شرح ديوان الحماسة 805.

(7) أوضح المسالك 2/214.

هو من باب تقديم المعطوف على المعطوف عليه، وليسَ منْ باب تقديم المَفعول معه على المَعمول المُصاحب ومنهم من جعله للضرورة وهو رد وانقاض لرأي الرضي القائل: ((وجوَّز أبو الفتح تقدّمه على المَعمول المُصاحب والأولى المَنع رعايةً لأصلِ الواو والشعر والضرورة))[1] .

12- إبدال النكرة من المعرفة والنكرة بغير لفظ المعرفة.

البدل هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، فإذا قلت مثلا (أقبل أخوك مُحمّد) فالمَقصود فيه بالحكم (مُحمّد) وهو الأهم، أمَّا (أخوك) فهو تمهيد لذكر العلم، وأمّا المُبْدل منه فإنّما يذكر تمهيداً وتوطئة لذكر البدل[2]،ومن جهة الإتباع فقد يأتي البدل نكرة، والمُبدل منه معرفة أو العكس وهنا خلاف[3]،نقله لنا البغدادي موردًا رأيًا بارزاً لابن جنّي حول هذه المَسألَة، قَالَ ابن جنّي:((وأبدل النكرة من المعرفة والنكرة بغير لفظ المعرفة. وهذا شيء يأباه البغداديون ويقولون:﴿ **كَلَّا لَئن لم يَنتَهِ لَنَسفَعَا بِٱلنَّاصِيَةِ. نَاصِيَة كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ**﴾ العلق 15-16،ورَدَّ ذلك أبو الحسن بما أنشده من قول الشاعر[4]:

إنَّا وجدنا بني جِلاّن كلَّهم كَسَاعِدِ الضَّبَّ لا طُولٍ ولا قِصَرِ

ومثله ما انشده أبو زيد:[5]

فــلا وأبيك خيرٍ مِنْــكِ إنِّــي لَيؤْذِينِي التَحَمْحُم والصَّهيلُ))[6]

مدار المَسألَة حول تجويز ابن جنّي التخالف بين البدل والمُبدل منه تعريفًا وتنكيرًا مع تخالفهما لفظًا فإذا أُستفيدَ من البدل النكرة أكثر من المُبدل منه المعرفة جَازَ ذلك البدل مع ترك الوصف أو اشتراكهما باللفظ؛ لأنها معروفة غير مبهمة [1] .

---

(1) شرح الرضي1/518 .

(2) يُنظر: معاني النحو3/176 .

(3) يُنظر: الكتاب 9/2، والمقتضب96/4 ، والأصول في النحو 46/2، 47، واللمع لابن جني 87، والمفصل للزمخشري 149، وشرح الرضي 387/2، والهمع 217/5.

(4) غير منسوب ويُروى بقافية الميم (لا طول ولا عظم) ، يُنظر : شرح الشواهد الشعرية 515/1 .

(5) من الوافر، لشمير بن الحارث . يُنظر: النوادر في اللغة 382.

(6) خزانة الأدب 5/ 183، والتنبيه على شرح مشكل ابيات الحماسة 265

ومذهب البغدادي لا يُجَوِّز إبدال النكرة من المعرفة إلا أنْ يكُونا من لفظ واحد كقوله تعالى:﴿**كَلَّا لَئِن لم يَنتَهِ لَنَسفَعَا بِٱلنَّاصِيَةِ. نَاصِيَة كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةَ**﴾العلق15-16،فالبدل (ناصية) نكرة والمُبدل منه معرفة((فذلك على التكرير كما قَالَ الله سبحانه وتعالى:﴿**إلى صِرَاطِ مُسْتَقِيمِ .صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي**﴾شورى52-53 فالمعرفة ترد على النكرة بالتكرير، والنكرة على المعرفة))[2].واشترط النُّحاة وصف النكرة المُبدلة من المعرفة منعوته قَالَ السهيلي:((فحكم المعرفة إذا أُبدلَ منها النكرة أن تكون النكرة منعوتة وإلّا لم يقعْ فيها الفائدة، ولم تكنْ تلك بيانًا لما قبلها))[3].

قَالَ صاحب الكشَّاف[4] في توجيه قوله تعالى:﴿ **نَاصِيَة كَٰذِبَةٍ**﴾، جَازَ إبدال النكرة من المعرفة لأنّها وصِفَتْ واستقلتْ بفائدة وهذا مذهب الكوفيين فلا يجيزون نكرة من غيرها إلَّا بشرط وصفها أو كونها بلفظ واحد[5]، ومذهب سيبويه والبصريين لمْ يثبت عندهم شرط ابدال المعرفة من النكرة والنكرة من المعرفة اتحاد لفظ، ولا وجود وصف[6]، وفي توجيه قوله تعالى:﴿ **وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَابِهَا**﴾ الجاثية 28، يوجِّه ابن جنّي ابدال الثانية من الأولى لِمَا في الثانية من الإيضاح الذي ليس في الأولى لأنَّ في الثانية ذكر السبب الداعي لجثوها[7] .

ممّا تقدم نفهمُ أنَّ التابعَ إذا وافق لفظه لفظ المَتبوع لا يجعلُ بدلًا حتى يكون معطيًا من المعنى بما اتصلت به مالم يعطه الأوّل[8]،إذْ لمْ تتحققْ الفائدة من ذلك البدل

---

(1) النحو الوافي 544/3، ويُنظر: معاني النحو 184/3.

(2) معاني القرآن للفراء 279/3.

(3) نتائج الفكر في النحو :السهيلي232.

(4) يُنظر: تفسير الكشاف للزمخشري 778/4.

(5) يُنظر: خزانة الأدب 186./5

(6) يُنظر: الكتاب9/2، 150، والمقتضب296/4، والأصول في النحو46/2-47،وشرح التسهيل 332/3-334.

(7) يُنظر: المحتسب 262/2 .

(8) شرح التسهيل 332/3 .

ولمْ تكنِ النكرة بيانًا للمَعرفة حتّى توصف النكرة ((فمَنْ جَرَّ وجعلها صفةً للنكرة، ومَنْ جعلها بدلًا منَ النكرة جعلها بدلًا منَ المعرفة))[1].

وليسَ بمشروط أنْ يتطابقَ البدل والمُبدل منه تعريفًا وتنكيراً بل لك أنْ تبدلَ أي النوعين شئت من الآخر خلا أنَّه لا يحسن إبدال النكرة من المَعرفةِ إلَّا موصوفة كناصية [2].

13- مسألة في باب الاستثناء

قَالَ ابن جنّي في البيتين الآتيين [3] :

فتىً كَمَلَتْ أخْلاقَهُ غيرَ أنَّهُ جوادٌ فما يُبقِي من المالِ باقيَا

فتى ثم فيه ما يَسر صديقَه على أنَّ فيه ما يسوء الأعادَيا

((يقولون: غير أنَّ هذا أشرف من هذا وهذا اطرف من هذا0يكون مدحًا بعد مدح، وهذا الاستثناء على اغرابه جار مجرى الاستثناء المعهود ألَا ترى أنّه إذا قَالَ: فتىً تم فيه ما يسر صديقه، جَازَ أن يظنَّ أنه مقصور على هذا وحده فإذا قَالَ: على أنّه فيه ما يسوء الأعاديا، أزال هذا الظّن وصارَ معناه أنَّ فيه مسرّةً لأوليائه ومساءةً لأعدائه، وليسَ مقصورًا على أحد الأمرين0

فهو إخراجُ شيءٍ من شيء، لخلاف الثاني الأوّل0 وكذلك: فتى كملت أخلاقه0 البيت لَمّا كان إتلافه للمَال عيبًا عند كثير من الناس، استثنى هذه الحالة فأخرجها من جُملة خِلال المدح لمخالفتها اياها عندَهم وعلى مذهبهم. وليس شيء يُعْقَد على اصله فيخرج عنه شيء منه في الظاهر إلّا وهو عائد إليه وداخل فيه في الباطن ومع التأمل))[4].

---

(1) الكتاب 9/2 .

(2) يُنظر: شرح المفصل122 .

(3) البيتان للنابغة الجعدي، يُنظر: ديوانه: 173، والتنبيه على حل مشكل أبيات الحماسة :334، وخزانة الأدب3/334-335 .

(4) الخزانة :3/ 334، ويُنظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة 327 .

الاستثناء باب نحوي دلالته: إخراج الاسم الواقع بعد الأداة (إلا) وما في معناها من الحكم الواقع على الاسم الذي قبلها وبنيته النحوية تتكون من أركان ثلاثة هي المستثنى منه والمستثنى وأداة الاستثناء، وحكم المستثنى النصب، قَالَ سيبويه:((وهذا بابٌ لا يكون المستثنى فيه إلّا نصبًا لأنَّه مخرج ممّا أدخلتَ فيهِ غيره))[1].

و(غير) أحدى أدوات الاستثناء التي تنصب المستثنى، وهي اسم يقع على خلاف الذي يضاف إليه، ويدخله معنى الاستثناء لمضارعته (إلا) [2]،كما تعَدُّ اسمًا معربًا ملازمًا للإضافة وأصلها الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها [3].

والمتلمس منَ الشاهد وتعليق ابن جنّي عليه يلاحظ لوناً بلاغياً اختلط بالجانب النحوي فها هنا اسلوب تأكيد المدح بما يشبه الذم[4]،وقدْ سبقَ هذا التعليق المشار إليه كلامَ ابن جنّي على قول الشاعر[5]:

ولا عَيْبَ فِيهم غَيْرَ أنَّ سُيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مَنْ قِرَاعِ الكتَائِبِ

((هذا استثناء، قيّس يقولون غير أنَّ هذا أشرف من هذا وهو أفضل من هذا يكون مدحًا بعد مدح))[6] .

قَالَ الرّضي:((إنَّ الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغة في المدح، أي إنْ كان لا بُدَّ من العيب، ففيهم عيبٌ واحد، فحسب، وهو فلول سيوفهم من القِراع؛ وفي أخلاقه نقص واحد؛ وهو جوده الكامل الممزّق لماله؛ يَعُدوُّن ما في ظاهره أدنى شائبة من النقص وإنْ كان في التحقيق غاية الكمال : من جملة العيوب؛ غلُوا في الثناء، كما قَالَ بديع الزمان: عيبُه أنه لا عيبَ فيه ؛ فنفيَ عينَ الكمال عن معاليه)).[7]

---

(1) الكتاب:2/330 .

(2) المقتضب:4/ 422.

(3) يُنظر: الكافية في علم النحو: 25-26.

(4) شروح حماسة أبي تمام :212.

(5) البيت لنابغة بني ذبيان، يُنظر: ديوانه 59.

(6) التنبيه على حل مشكل أبيات الحماسة :327.

(7) شرح الرضي:2/ 88 .

ممّا سبق من أمثلة بانَ لنا أنَّ ابن جنّي أشار إلى ضربٍ بلاغيٍّ هو الإتيانِ بصفة ذم منفية ثم يستثني منها صفة مدح وهو اثبات لها بوساطة أداة استثناء[1]ولَمْ يضر ذلك بالتركيب، قَالَ المرزوقي:((هذا الاستثناء على إغرابه جَازَ بالاستثناء المعهود ألَا ترى أنَّه إذا قَالَ: ((فتى كان فيه ما يسرُّ صديقه)) جَازَ أنْ يظنَّ انَّه مقصور على هذا وحده فقوله أنَّ فيه ما يسوء الأعادي أزال هذا من النفس وصارَ معناه أن فيه سرورًا لأوليائه وإساءة لأعدائه وليسَ مقصورًا على أحد الأمرين فهو إخراج شيء من شيء لمخالفة الأوَّل الثاني وكذلك (فتىً كملت خيراته غير أنَّه جواد...) فهو كالتأكيد لكلام الأوَّل؛ كونه جواد لا يكون عيبًا فيُخرجُه من قولِه (كملت أخلاقه) كان عيبه المستثنى من الخيرات الجود الذي هو مؤثر عند الله تعالى وعند الناس فخصاله المحمودة باقية فهو استثناء منقطع من الأوّل، كأنَّه قَالَ:(كملت خيراته لكنّه جواد)[2].

ممّا تقدَّمَ يتأكدُ لدينا أنَّ ابن جنّي وجَّهَ المستعمل منَ التركيب اللغوي بوساطة المعنى، فهو الدفة التي تدار بها سفينة الكلام، وهو ما ميَّزه من أقرانِه في معالجةِ المسائلِ اللغويةِ.

(1) يُنظر: علوم البلاغة البيان والمعاني والبديع117.

(2) يُنظر: شرح الحماسة للمرزوقي: 969-970.

1- ترجيح (الباء) بين الزيادة أو بمعنى (في).

قَالَ ابن جنّي:((الباء زائدة في قول الهذلي[1]:

شَرِبْنَ بماءِ البَحْرِ ثمَّ ترَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لهنَّ نَئيجُ

أي:(شربن ماء البحر) وإنْ كانَ قدْ قيلَ أنَّ الباءَ هُنَا بِمَعْنَى فِي، والمَفعول محذوف، معناهُ شربْن الماء في جملة ماء البحر. وفي هذا التأويل ضربٌ من الاطالة والبعد))[2]فالباء حرف يجرُّ الظاهرَ والمضْمَرَ، ويقَعُ اصليًا وزائدًا، ويؤدِي معانيَ عَدِيدَةً[3]وهو يخفضُ الأسماء، ويمكنُ أنْ يزادَ للتوكيدِ فقدْ نُقِلَ بأنَّها((قد تكونُ باءُ الإضافَةِ بِمَنْزِلَتِهَا في التَّوكيدِ، وذلكَ قولُكَ: ما زيدٌ بمنطلقٍ، ولَسْتَ بذاهبٍ، أرادَ أنْ يكونَ مؤكِّدا النفي والانطلاق والذهاب))[4]وقدْ شغلتْ مسألةُ زيادةَ الحروفِ حيزًا كبيرًا في تفكيرِ النُّحاة فالحرف الزائدِ هو الذي لا يجلبُ مَعْنًى جديدا وإنَّمَا يؤكِّدُ ويُقَوي المعنَى العام في التركيبِ كمَا هو شَأْنُ الحُروفِ الزائدةِ يفيدُ الواحد منْهَا توكيدُ المعنى العام للجملة[5]والذي تأوَّلهُ ابنُ جنّي بأنَّ الباءَ اتصلتْ بالمَفعول بِهِ فالأصلُ هو(ماءُ البَّحْرِ) فهي زائدة قَالَ ابن جنّي:((ومثْلُه في زيادِة الباء في نحو قولِه تعالى: ﴿**وَلَا تُلْقُوا بِأَيدِيكُم إلى ٱلتَّهلُكَةِ**﴾البقرة 195لتوكيد معنى التعدي[6]كما زيدَتْ اللامُ لتوكيدِ معنَى الإضافةِ في قولِهم[7]:... **يا بؤسَ للْجَهْلِ ضَرّارا لأقوامِ**))[8].إنَّ الذي قصدَهُ ابنُ جنّي في معنَى الزيادةِ هو لتأكيدِ التَّعدي أي(التأكيد والاختصاص)[9] وزيادة الباء هنا ذهبَ إليها اغلبُ النُّحاة[10]وذهبَ بعضهم إلى أنَّ الباءَ متعلقةُ بالفعلِ فَهِي

---

(1) البيت من الطويل، لأبي ذؤيب الهذلي، يُنظر: ديوان الهذَليّين52/1.

(2) خزانة الأدب99/7، ويُنظر: المحتسب114/2-115.

(3) يُنظر: مُغني اللبيب142/1-143،والنحو الوافي380/2.

(4) الكتاب4/ 225.

(5) يُنظر: النحو الوافي350/2- 351.

(6) يُنظر: معاني القرآن للأخفش1/ 174، والخصائص:284/2، وسِرّ صناعة الإعراب:136/1.

(7) البيت للنابغة الذبياني، يُنظر: ديوانه: 228.

(8) المحتسب114/2-115.

(9) يُنظر: المفصل 98.

(10) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس 292/1، وأبو علي الفارسي يُنظر: الحجة للقراء السبعة 55/5، 291.

ليست زائدة (كمررتُ بزيْدٍ) أي تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف[1] ومن جانب جانب قد تكون للتعدية. أي لتعدية الفعلِ القاصرِ عن المَفعول إليه وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر نحو ذهبت به وغيره[2]أمَّا ما ذكرَهُ ابن جنّي في تعليقِه على رأي النحاةِ بأنَّ الباءَ هنا بمعنى(في) فقد أشكلَ عليه بقوله:((وفي هذا التَّأويل ضربٌ من الإطالةِ والبعدِ))[3]ويتفق في ذلك مع مذهب البصريين إذ إنَّ أحرف الجر لا ينوبُ بعضُها عنْ بعض بقياس، كمَا أنَّ أحرُفَ الجزمِ واحرفَ النَّصبِ كذلك[4]وقد أفردَ ابن جنّي بابًا في الخصائصِ اسماه (باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض)يقول:((ولَسْنا ندفُعُ أنْ يكونَ ذلكَ كمَا قَالَوا؛ لكنَّا نقولُ إنَّه يكون بمعناه وفي موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوِّغة له فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا))[5]إذن هو لا يرفضُ فكرة وضع حرف مكان آخر كما قرَّرَه النُّحاة في كلِّ وقت وإنَّما يخضعُ إلى عواملٍ ومسوغاتٍ تكونُ فيها الحروف بعضها مكان بعض واكثر ما يحسبُ لابنِ جنّي جرأته في تناول القضايا النحوية فيعبِّرُ عنْ رأيهِ كاملًا محللًا وناقدًا ومعارضًا ووقوفه غالبًا ضدَّ التعقيدُ بمعالجةِ المسائلِ.

2- الباء بين الزيادة والاصالة .

زيدَتْ الباء في خبرِ لكنَّ في قولِ الشاعرِ[6]:

ولكـنَّ أجــرا لــو فَعلْــتِ بهـيِّنٍ وهل يُنْكَرُ المعروفُ في الناس والأجرُ

قَالَ ابنُ جنّي:((وقدْ زيدَتْ في خبَرِ لكنَّ لِشُبهِهِ بالفاعلِ وأنشدَ البيتُ....وقَالَ: أرادَ ولكِنَّ أجرًا لو فَعَلْتِه هَيِّنٌ، وقدْ يجوزُ فيهِ أنْ يكونَ معْنَاهُ: ولكِنَّ أجرًا لو فَعلتِهِ بشيءٍ هيِّنٍ، أي انتِ تصلين إلى الأجرِ بالشيءِ الهيِّن، كقولِكِ: وجوبَ الشُّكْرِ بالبرِّ الهيِّنِ فتكونَ الباءُ

(1) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس292/1، ومغني اللبيب 150.

(2) يُنظر: شرح الرضي280/4-281.

(3) خزانة الأدب100/7.

(4) يُنظر: مغني اللبيب150 -151.

(5) الخصائص306/2.

(6) قال البغدادي " ولم اقف على تتمة ولا على قائله" وانشده في اثناء نص ابن جني هذا. يُنظر: خزانة الأدب 523/9.

على هذا غيرَ زائدة))[1]. الباء حرف جر يجر الظاهر والمضمر من الأسماء، وتقعُ أصليةً ومزيدةً، وتؤدي معانيَ عديدةً[2]،مِنْهَا التوكيد قَالَ سيبويهِ:((قدْ تكونُ باءُ الإضافة بمنزلتِهَا في التَّوكيدِ))[3]،وتزاد في الأسماء منها المبتدأ والخبر، والفاعل، والمَفعول، والحال، والتوكيد[4]،ومَا يَهمُّنَا في هذا الموضِعِ زيادتها في خبر (لكن)ويُلمحُ في كتبِ النُّحاة أَنَّهُمْ لم يَقِفُوا على المَسألَة؛ لأنَّ مجيءَ الباءِ بخبرِ لكنَّ قليلٌ[5]،إلّا أنّ ابنَ جنّي يذكرُ هذهِ المَسألَة مُفَصِّلًا كلامَهُ وظاهره أنَّ زيادتَهَا في هذا الموضعِ لِشبهِهَا بالفاعلِ فالباء وما عملت فيه موضع رفع كقولك:(ما قام من أحد) الجار والمجرور في موضع مرفوع بفعله[6]،والمراد بزيادة الباء، أَنَّهَا تجيءُ توكيدًا ولم تُحْدِثُ معنًى من معاني الباء[7]وقدْ وجَّه ابن جنّي دخول دخول الباء في قوله تعالى:﴿**جَزَاء سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا**﴾يونس27قائِلًا:((ذهب الاخفش[8]إلى أنَّ الباءَ الباءَ فيها زائدةٌ وتقديرُهُ عنده(جزاء سيئة مثلَها) وإنَّمَا استدَلَّ على هذا بقوله:(جزاء سيئةٍ سيئةٌ مِثلُها) وهذا مذهبٌ حَسَنٌ واستدلالٌ صحيحٌ إلا أنَّ الآية قد تَحْتَمِلُ مع صِحَّةِ هذا القولِ تأويلَيْنِ آخِرَيْنِ أحدهُمَا أنْ تكونَ الباء مَعَ ما بَعْدها هو الخبرُ كأَنَّهُ قَالَ جزاءُ سيئةٍ كائنٌ بمثلِها كما تقولُ(إنَّما أنا بِكَ)أي كائنٌ موجودٌ بِكَ والوجهُ الآخرُ أنْ تكونَ الباءُ في(بمثلها)متعلقةٌ بنَفْسِ الجزاءِ ويكونُ الجزاءُ مرتفعًا بالابتداءِ وخبره محذوف كأَنَّه جزاءُ سيئةٍ بمثلها كائنٌ أو واقعٌ))[9]وحاصلُ ما تقدَّمَ أنَّ الباءَ في خبرِ لكنّ(بهيِّن) لهُ عدَّةُ أوجه:

---

(1) خزانة الأدب9/523، ويُنظر: سرّ صناعة الاعراب1/ 142.

(2) يُنظر :الجنى الداني 48، والنحو الوافي2/380.

(3) الكتاب 4/ 225،و يُنظر: المقتضب4/ 421،والمفصل في علم العربية 313، وشرح المفصل لأبن يعيش5/79.

(4) يُنظر: شرح الرضي على الكافية 4/ 282 – 283، ورصف المباني في شرح حروف المعاني 225–228، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع 4/ 162،وكفاية المعاني في حروف المعاني42–45،ومعاني النحو3/24– 29.

(5) يُنظر: شرح الرضي على الكافية 4/ 282 .

(6) سرّ صناعة الإعراب1/ 141.

(7) يُنظر: المفصل لابن يعيش5/78–79.

(8) يُنظر: معاني القرآن (الاخفش الاوسط)،1/ 372.

(9) سرّ صناعة الإعراب1/ 141.

منها أنَّ الباء زائدةٌ لدَى النُّحاة لورودها في السماعِ بقلةٍ[1]ويمكنُ أنْ ننقلَ اعتراضًا على هذا هذا الرأي((فالجمهور لا يُجوِّزُ عنْدَهُمْ زيادةَ الباءِ في الخبرِ الموجَبِ اصلًا ولا يثبتون سماعه))[2] أمّا ما ذهبَ إليه ابن جنّي فهو ترجيحُ بأنْ شَبّهَ خبر(لكن) بالفاعلِ والوجهُ الآخرُ الذي أشارَ إليه بأنَّ الباءَ غيرُ زائدةٍ في خبرِ (لكنّ)إذْ إنَّهَا متعلقةٌ بمحذوفٍ والتقدير عندَهُ: بشيء هيِّن، ولفهمِ المعنَى المرادُ أُلصِقَتِ الباءُ بالصِّفَةِ وحُذِفَ الموصوفُ[3]ويُسْتَدَلُّ مِنْ هذا أنَّ الباءَ ليْسَتْ زائدةً فقدْ جوَّزَ النُّحاة دخولَ البَاءِ على المرفوعِ وكذلك لزومه الفاعل[4].

3- إنابة الفاء العاطفة عن الواو.

لقد دار كلام مطوَّلٌ ونقلٌ متعدد عن النُّحاة وذلك في حديثهم عن قول الشاعر امرئ القيس[5] :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذَكْرَى حبيب ومَنْزِلِ بِسِقطِ اللّوَى بَيْنَ الدُخولِ فَحَوْمَلِ

قَالَ ابنُ جنّي:((إذا قُلتَ: مُطِرنا بين زُبالة فالثعلبيَّة، أردتَ أنْ المطرَّ انتظمَ الاماكنَ التي ما بين القريتينِ، يقرُوها شيئًا فشيئا بِلا فُرجةَ، فإذا قلت: مُطِرنا ما بين زُبالة فالثّعلبية أردتَ أنَّ المطرَ وقعَ بينهمَا، ولم تَرِدْ إنَّهُ اتصلَ في هذهِ الأماكنَ من أولهَا إلى آخرها))[6]،((نحو قولك قامَ زيد فعمرو، وضربت زيدًا فأوجعته: أردْتَ أنْ تُخْبِرَ أنَّ قيامَ عمرو وقعَ عقيبَ قيامَ زيدٍ بلا مهلةً، وأنَّ إيجاعَ زيد كانَ عقيب ضربك اياه)).[7]

وتعد الواو أم الباب فهي لا تقتضي الترتيب ولا تمنعه[8]ولا يجوزُ أنْ يعطفْ بموضعها بالفاء ولا بغيرها نحو:(اختصمَ زيدٌ وعمرو)فلا نقولُ(اختصمَ زيدٌ فعمرو)أمَّا الفاء فهي حرف

---

(1) يُنظر: شرح الرضي4/282- 284.

(2) دراسات لأسلوب القرآن الكريم2/52.

(3) يُنظر: سرّ صناعة الإعراب1/141- 142.

(4) الأصول في النحو1/101-102، ويُنظر: حروف الجر دلالاتها وعلاقاتها30.

(5) (من الرمل)، يُنظر: ديوانه 4، وهو من شواهد سيبويه، يُنظر: كتاب سيبويه4/205.

(6) خزانة الأدب10/11،ويُنظر: سرّ صناعة الأعراب1/251.

(7) سرّ صناعة الإعراب1/251.

(8) يُنظر: اللّمع 70.

عطف توجب بأن الثاني بعد الأوَّل وأنَّ الأمرَ بينَهُمَا قريب، وتفيدُ ثلاثةَ معانٍ منها: الترتيب والتعقيب والسببية[1]ووقعَ الخلافُ في الشاهدِ الذي وردَ لأمرئ القيسِ في قولهِ(بين الدخول فَحَومِلِ) ويبدو من خلالِ رؤيةِ ابن جنّي انتفاءِ الترتيبِ إذا دلتْ الفاء على المكانية وحال المطر، فهُمْ لم يَخْرُجُوا عنْ أصلِ دلالةِ الفاءِ على الترتيبِ إلّا في حالِ اختلافِ الدلالةِ ،فالفاء تفيد الترتيب إلّا في الأماكنِ والمطرِ فلا ترتيبَ فقدْ قيلَ:((نزلَ المطر مكان كذا فمكان كذا))[2]ومنهمْ منْ يجعل الفاءَ بمنزلةِ الواو فلا تلزمُ الترتيبَ،((اعلم أنَّ الواو في الخبرِ بمنزلةِ الفاءَ، لذلك كل موضعٍ يعطفُ فيه ما بعدها على ما قبلها فيدخلَ فيما دخلَ فيه))[3] بيد أنْ سيبويهِ يرَى أنَّ الفاءَ ليستْ بديلةً عن الواو((وممّا يَدُلُّ على أنَّ الفاءَ ليستْ كالواو قولُكَ مررتَ بزيدٍ وعمرو، ومررتُ بزيدٍ فعمرو تريد أن تُعْلم بالفاء أنَّ الآخر مرَّ بهِ بعدَ الأول))[4]وفي موضعٍ آخر يشيرُ إلى التشابهِ بينهمَا[5]فالفاء الداخلة في(حومل) لهَا أوجه في الاستعمال والمعنى بحسبِ توجيهِ النُّحاة:

أولا: أنْ تكونَ بمعنى(إلى) أي: منازل بتقديرِ بينَ الدُّخُولِ إلى حومِلِ إلى توضُّحِ المقراةِ[6].

المقراةِ[6].

ثانيًا: أو بمعنى الواو للإضافةِ، على تقديرِ: بينَ الدُّخولِ وحومِلِ، وهو ما أخذَهُ النُّحاة على الشاعرِ في وجوبِ استعمالِ الواو في هذا الموضع، منْهُمْ الأصمعي[7]ومنْهُم الذي يرَى الفاءَ في الشاهدِ (فحومل) بمعنَى الواو غيرَ مفيدةٍ للترتيبِ[8].

---

(1) يُنظر: مغني اللبيب 213- 215.

(2) ارتشاف الضرب1985.

(3) المقتضب25/2.

(4) الكتاب سيبويه42/3.

(5) يُنظر: الكتاب سيبويه :41/2 .

(6) يُنظر: معاني القرآن للفرّاء22/1،وشرح الرضي4 /386.

(7) بمعنى الواو للإضافة عند الأصمعي والاخفش والعيني ، يُنظر: الأنصاف في مسائل الخلاف مسألة (94)2 /657، والأزهية في علم الحروف 245، والمقاصد النحوية2 /1618.

(8) يُنظر: الأنصاف في مسائل الخلاف مسألة (94)2 /657،والمقاصد النحوية2 /1618.

ثالثًا: أو أن يكونَ معناها الأصلي هو الحَاكِمُ وهو رأي سائرَ البَصْرِيينَ أي:(إفادة الترتيب)، واشترط الجرمي[1]انتفاء دلالة الترتيبِ في حالِ دلالتها على المكانية والمطر، فتأتي بمعنى الجمع نقول: أصاب المطر كذا وكذا. وقد أورد البغدادي[2] توافق رأي ابن جنّي في الجمع بين القولِ الأول والأخير قَالَ:((إذا قُلتَ: مُطَرنا بين زُبالة فالثعلبيَّة، أردتَ أنَّ المطرَ انتظمَ الأماكنَ التي ما بينَ القريتينِ، يقرُوها شيئًا فشيئًا بلا فرجة، فإذا قلتَ:(مطِرنا ما بين زُبالة فالثّعلبية) أردتَ أنَّ المطرَ وقعَ بينهما، ولم تردْ أنَّه اتصلَ في هذهِ الأماكنِ من أولها إلى اخرها نحو قولك قامَ زيدُ فعمرو، وضربْتُ زيدًا فأوجعته: أردْتَ أنْ تخبرَ أنَّ قِيامَ عمرو وقعَ عقيبَ قيام زيد بلا مهلة، وأن إيجاعَ زيد كان عقيبُ ضربك إياه))[3].ومن خلالِ ما تمَّ طرحَهُ يبدو مرجع ابن جنّي الاستعمال العربي وتداولاته حسب المقام والسياق المنوط به في الدلالة لذلك جاءَ رأي ابن جنّي هو الغالب، وهو اختيار الباحث.

4- زيادة الكاف

الكافُ حرفُ جار ويقعُ اصليًا وزائدًا[4] فحرف الجر الزائد زيادته محضة وهو الذي لا يجلب معنى جديداً، وإنَّما يؤكدُ ويقوي المعنى العام لهذا لا يحتاجُ إلى شيء يتعلقُ بِهِ ولا يتأثرُ المعنَى الأصلي بحذفِه[5] ومثال على زيادِة الكاف قولُ الراجزِ[6]:

وقاتم الأعماق خاوي المخترقن لواحقُ الأقرانِ فيها كالمقَقْ[7]

قَالَ ابن جنّي:((المقق الطول، ولا يقَال في الشيء كالطول إنما يُقَال فيه طول فكأنَّه قَالَ فيها مققٌ، أي طول))[8].والمققُ الطول والمعنى: فيها طول ويقَالُ فلان كذا الهيئة أي ذو

(1) يُنظر: ارتشاف الضرب4 /1985، وشرح قطر الندى303.
(2) يُنظر: خزانة الأدب11 / 10 .
(3) سرّ صناعة الإعراب263/1.
(4) يُنظر: سر صناعة الإعراب291/1.
(5) يُنظر: النحو الوافي350/2- 351.
(6) الرجز لرؤبة، يُنظر:ديوانه106.
(7) المقق الطول يُنظر: لسان العرب،(مقق)346/10.
(8) خزانة الأدب177/10، ويُنظر: سرّ صناعة الاعراب292/1 .

هيئة[1]، فالشاهد الذي في البيت زيادة الكاف لغير معنى التشبيه[2]، ذلك((أنَّ موضعَ الجارِ الجارِ والمجرورِ رُفِع ،كمَا أنَّه في(حسبك بزيدٍ) يجوز أنْ يكونَ كذلك، ومنه:(لواحقُ الأقرانِ فيها كالمقق) أي فيها مققٌ لأنّه يصف الأضلاع بأنَّ فيها طولًا وليسَ يريدُ أنْ فيها شيئًا مثل الطول؛ فهي زائدةٌ، إنّمَا يريدُ: أنَّها طويلةٌ، ففيها الطولُ نفسُهُ، ولا شيء يشبه الطول))[3].والمؤكدُ عند النُّحاة أنَّ الزيادةَ لا تأتِي من دونَ فائدة التي قد تكونَ معنويةً أو لفظيةً، وواضح أنَّ الغايةَ المعنوية هنا ليستْ التشبيه إذْ لا يصح هنا، فلا يمكن تشبيه الشيء بنفسِه بالإضافةِ إلى فائدة أخرى أدَّاها (الكاف) وهي الفائدة اللفظيّة فلولا وجودُه في (كالمقق) لحدثَ خللٌ موسيقي، فقدْ نُقِل بأنَّ الرجزَ نهاياته (المقق والزهق الخ...)[4]وقدْ نقلَ نقلَ ابن جنّي قولَ سيبويهِ في(سرّ صناعة الاعراب) موضحًا الفائدة المعنوية:((تقول:(ما زيد كعمرو ولا شبيها به) فالكاف زائدة مؤكدة بمنزلةِ الباءِ في خبر ليس ومنهُ قولهِ تعالى﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾الشورى11تقديره والله أعلم ليس مثله شيء فلابدَّ من زيادةِ الكافِّ لِيَصِحَّ المعنَى))[5]وبحسبِ ما نقلَ البغدادي عنْ النُّحاة فإنَّه يعزو تلكَ الزيادةَ إلى السعةِ في في الكلامِ[6]ومنْ خِلال ما سَبقَ فإنَّ كلامَ ابن جنّي كما على أساسِ المعنَى فهو يأتِي بالردود التي يؤيدها القرآن وذلك منهجٌ غالبٌ عنَده في جميع المسائلِ النحويةِ التي يتعرضُ لَها بالتحليلِ والتوجيهِ.

5- في اسمية (الكاف):

(الكاف) من الأدوات المختلف حول اسميتها أو حرفيتها وقد بَسَطَ ابن جنّي الحديث عنها في قول الشاعر[7]:

هَلْ تَنْتَهُونَ؟ ولا يَنْهى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فيه الزَّيْتُ والفُتُلُ

---

(1) يُنظر: ضرائر الشعر66.

(2) يُنظر: شرح الرضي324/4.

(3) المسائل المشكلة156.

(4) يُنظر: شرح شواهد المغني764/2.

(5) سرّ صناعة الأعراب 291/1.

(6) يُنظر: خزانة الأدب178/10 .

(7) البيت للأعشى ، يُنظر: ديوانه 63.

قَالَ:((إنْ قَالَ قائلٌ هلْ يجوزُ أنْ تكونَ الكافُ في (كالطعن) حرفُ جر، وتكونُ صفةً قامَتْ مقامَ الموصوفِ والتقديرُ لنْ يُنْهَى ذوي شطط شيء كالطعنِ، فيكون الفاعل المحذوف الموصوف حذف جوازاً كما حُذِفَ الموصوفُ في قولِهِ تعالى﴿**وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا**﴾الانسان14،أي جنةٌ دانيةٌ ،وكقولِ الآخر: كأنَّك منْ جمالِ بنِي أَقيش، أي جملٌ من جمالِ بنِي أُقَيَّش؟.

فالجواب: إنَّ حذفَ الموصوفِ وإقامَةُ الوصفِ مقامَهُ قبيحٌ وفي بعضِ الأماكنِ أقبحُ .فأمَّا دانيةٌ فالوجه أنْ يكونَ حالًا معطوفة على متكئينَ، فهذا لا ضرورة فيه وأما قوله " كأنك من جمال " فإنما جَازَ في ضرورة الشعر. ولو جَازَ لنا أنْ نجدَ مِنْ في بعض المواضع قد جُعِلَتْ اسمًا لجعلناها هنا اسمًا ولمْ تحملْ الكلام على اقامةِ الصِّفَةِ. فأمَّا قوله(لن ينهى ذوى شطط كالطعن) فلو حمَّلْته على اقامة الصفة مقامَ الموصوف لكان أقبح من تأوَّل قوله تعالى: (ودانية) على حذفِ الموصوفِ، لأنَّ الكافَ في بيتِ الأعشى هي الفاعلة في المعنى، ودانيةٌ إنَّمَا هي مفعولٌ، والمَفعول قد يكونُ غيرَ اسمٍ صريحٍ نحوَ ظننتُ زيدًا يقومُ، والفاعل لا يكونُ إلّا اسمًا صريحًا محضًا. فإن قلْتَ ألسْتَ تعلم أنَّ خبرَ (كأنَّ) يجرِي مجرَى الفاعل، وقدْ قَالَوا[1] :

كأنَّك من جمال بني أَقَيْشٍ يُقَعْقِعُ خَلْفَ رجليه بِشَنِّ

وأرادوا: جمل من جمالِ بني أُقيش، فهلاَّ أجرَت حذف الفاعلِ وإقامة الصفة مقامه في قول الأعشى؟ فالجواب: أنَّ بينهما فرقا من وجهينِ: أحدهُمَا: أنَّ خبرَ(كأنَّ) وإنْ شُبِّه بالفاعل في ارتفاعه فليسَ في الحقيقةِ فاعلًا، وجعلُهُمْ خَبَرِهَا فعلًا يَدُلُّ على أنَّهُ لا يَبلغُ قوةَ الفاعلِ، والآخر أنَّ قولَهُ: كأنَّكَ منْ جمالِ بني أقيَش اضطررنا فيه إلى إقامةِ الصِّفَةِ مقامَ الموصوفِ، وبيت الأعشى لم نضطرْ فيه إلى ذلك لأنَّه قد قامَتْ الدَّلالةُ البيِّنَة عندنَا على استعمالهم الكافَ اسمًا في نحو قولِه[2]:

أبيتُ على مثلِ الاثافي وبَعْلُها يبيت على كالنقا مِنْ عَالِجٍ يَتَبَطّحُ

فهذا ونحوه يشهدُ بكون الكاف اسمًا وبيت الأعشى أيضًا يشهدُ بما قُلْنا ولَسْنا نُخَالفُ الشائع

(1) البيت للنابغة الذبياني ، يُنظر: ديوانه 252.

(2) البيت لذي الرمة : أبيتُ على مثلِ الأشافي وبَعْلُها يبيت على مثل النقا ينبطح . يُنظر: ديوانه 45.

المطرد إلى ضرورةٍ واستقباحٍ إلّا بأمرٍ يدعو إلى ذلك، ولا ضرورة هنا...، فقد صحَّ بما قدَّمنا أنَّ كافَ الجرِّ تكونُ مَرةً اسمًا ومرة حرفًا))[1].

الذي يبدو من كلامِ ابن جنّي أنَّ (الكاف) من حروف الجرِّ التي استعملت اسمًا بمعنى مثل أو شبه وخَرجَتْ بذلك عنْ الحَرْفيةِ باتفاق جمهور النُّحاة لكنهم اختلفوا على مذهبين :

الأوّل: يذهب باستعمالها اسمًا للضرورةِ في الشِّعر وعلى رأسِهِم سيبويهِ[2]،والمبَرد[3]،وابن عصفور[4]وابن هشام[5].

الثاني: والذي ناصرَه ابن جنّي في أنَّ الكاف قد تقعَ اسما في سعة الكلامِ بمعنى:(مثل)على تقدير أنّها وقعتْ فاعلًا في قولِ الأعشى لـ(ينهى) والفاعلية لا تكونُ إلَّا في الأسماء فقيل إنَّ((الفاعلَ محذوفٌ وأقيم الظرف مقامه))[6] .

فالكاف في البيت اسم كأنَّهُ قَالَ: ولنْ ينهَى مثلُ الطعنِ ذوي شططٍ؛ لأجلِ أنَّك لو جعلتَهُ حَرْفا كانَ التقديرُ: ولنْ ينهَى ذوي شططٍ شيء استقرَّ كالطَّعْنِ. فإذا حذفتَ شيئًا جعلتَ مَا بعدهُ منْ قولِك استقرَّ كالطعْنِ فاعلًا لـ(ينهى) حتّى كأنَّك قلتَ: ولنْ ينهَى استقر كالطعن وهذا فاسد؛ لأن الفاعل لا يكون إلّا اسمًا محضًا[7]،وعلى هذا المذهب الأخفش[8]،وأبي علي الفارسي[9]، والرماني[10]،والزمخشري[1].

---

(1) خزانة الأدب10/173- 174 ، ويُنظر: سرّ صناعة الأعراب 1/ 283-284.

(2) يُنظر: الكتاب2/338، وارتشاف الضرب 1713، والجنى الداني 78،ومغني اللبيب 22/3.

(3) يُنظر: المقتضب 140/4.

(4) يُنظر: ضرائر الشعر 301.

(5) يُنظر: مغني اللبيب 24/3.

(6) شرح المفصل 505/4.

(7) يُنظر: المسائل المشكلة 154-155، والمقتصد في شرح الإيضاح 853/2 ، و شرح الرضي 269/4 .

(8) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لأبن عصفور 81/1 ،والجنى الداني79.

(9) يُنظر: المسائل المشكلة 230.

(10) يُنظر: الجنى الداني 82- 83 .

وما يرجِّحُ كفَّةُ مَا ذَهَبَ إليه ابنُ جنّي ومَنْ توافقَ معَهُ فِي أنَّ الكافَ تَرِدُ أحيانًا اسمًا للضرورةِ، لكنَّ ذلكَ ليسَ على الدوام لذا قَالَ ابن جنّي:((فدخول حرف الجرّ عليه يؤكد كونها اسمًا فبيت الأعشى يشهد بما قلنا. فلْسنا ننزلُ عن الظاهرِ، ونخالفُ الشائعَ المطرَدُ إلى ضرورةً واستقباحٍ، إلّا بأمرٍ يدعو إلى ذلك، ولا ضرورةَ هنا، فنحن على ما يجبُ من لزوم الظاهرِ ومخالفنا معتقد لِمَا لا قياس يعضده))[2].ويرى الباحث أنَّ ما جاء به ابن جنّي أولى في القبول؛ لأنَّ الحُجَّةَ عِنْدَهُ قوية، بوصفِها استعمالًا واردًا بكثرة .

6- حذف همزة الاستفهام تخفيفًا.

الهمزةُ منْ حروفِ الاستفهام تدخلُ على الجملِ الأسمية والفعليةِ كقولِك أزيدٌ قائمٌ؟ وأقامَ زيدٌ؟ وتكونُ معادلة لـ(أم) تارة، وغير معادلة؛ وإذا لم تُعَادَلْ لم تحتجْ إلى أمْ، ويمكنُ حذفُ الهمزةِ إذا فُهِمَ المعْنَى، ودَلَّ عليه دليل كقولِكَ: زيدٌ قامَ أمْ عمرو؟[3].

((قَالَ أبو الفتح في قوله تعالى:﴿**وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَن عَبَّدتَّ بَنِيَ إسرائيل**﴾ الشعراء ٢٢، أراد: أو تلك نعمةٌ، ومن ذلك قراءة بن مُحَيصِن[4]:﴿**سَوَآءٌ عَلَيهِم أَنذَرتَهُم**﴾يس10بهمزة واحدة ،ومن ذلك قراءة[5] أبي جعفر:﴿**سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهم**﴾المنافقون6بهمزة وصل. ومن ذلك قوله:[6]

لعمرك ما أدري وان كنت داريا بسبعٍ رَمَيْنَ الجمْر ام بِثَمَانِ

يريدُ أبسبعٍ))[7].

الأمثلةُ المتواردةُ شاهدةٌ على حذفِ الهمزةِ أو تقديرها قبل(أمْ) أو بدونها وهذا الحذفُ يكثرُ في الشِّعرِ[1]،قَالَ سيبويه مُعَلِّقًا على قولِ الأخطلِ[2]:

---

(1) يُنظر: المفصل 293-294.

(2) سرّ صناعة الإعراب 284، ويُنظر:(حروف الجر المشتركة ما استعمل منها اسما وحرفا)، ابراهيم بن علي عسيري، مجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، العدد الرابع، المجلد الرابع، 2018،ص12-13.

(3) يُنظر: رصف المباني44 ، واللمع في العربية 149 .

(4) يُنظر: معجم القراءات464/7.

(5) يُنظر: معجم القراءات9/ 473.

(6) من الطويل، لعمر بن أبي ربيعة يُنظر: ديوانه 209، والكتاب 75/3، والمفصل:326.

(7) خزانة الأدب122/11-123، ويُنظر:المحتسب50-51.

كَذَبَتْكَ عينُكَ أم رأيتَ بواسطٍ غلَسَ الظَّلامِ مِنَ الرَّباب خَيالاَ

((كقولك إنَّها لأبل أمْ شاء ويجوزُ في الشِّعرِ أنْ يريدَ بكَذَبتك الاستفهام ويَحذف الألف))[3]،وقول الآخر:[4]

لعمرُكَ مَا أدْري وإنْ كنتُ داريــا شُعيثُ ابنُ سهمٍ أمْ شُعَيث ابن مِنْقَرِ

بتقدير:(أشعيث)،ويُعلِّلُ حذفَ(همزةَ) الاستفهام للضرورةِ إذا أمِنَ اللَّبس سَواءُ أكانت مع (أم) أمْ بدونها[5].

وذهب جماعةٌ إلى أنَّ الهمزةَ يجـوزُ حذفها إنْ كانَتْ مَعَ أمْ وإلّا فلا[6]،وما ذهبَ إليه ابن جنّي وآخرون[7]،أنَّ حذف الهمزة مع (أمْ) جائز بصورةٍ مطلقةٍ سَواءٌ وردتْ في الشِّعر أمْ في النَّثْر مع (أم)، واشترطوا الدليلَ الذي يدلُّ عليها في سياقِ الكلامِ، فقدْ يَكْثُرُ حذفُهَا إذا كان معنى ما حُذِفَتْ مِنْهُ لا يستقيمُ إلا بتقديرها[8].

يقول ابنُ جنّي في موضعٍ آخر:((فحذف الألف ليسَ بقياس؛ وذلك أنّ الحرفَ نائبٌ عنْ الفِعْلِ وفاعله، ألَا ترى أنَّكَ إذا قُلْتَ: ما قامَ زيدٌ فقدْ نابَتْ ما عنْ (النفي)،كَمَا نابَتْ الهمزةُ وهلْ عنْ استفهم، كما نابتْ حروف العطف عنْ أعطف ونحو ذلك. فلو ذهبتَ تحذِفُ الحرفَ لكان ذلك اختصارًا أو اختصارَ المختصرِ إجحاف به، إلَّا أنَّه إذا صحَّ التوجُّهُ إليه جَازَ في بعضِ الأحوال حذفُهُ لقوةِ الدلالةِ عليهِ))[9].

---

(1) يُنظر: شرح الرضي 404/4 .

(2) من الكامل للأخطل ، يُنظر: ديوانه 245، ومعاني القرآن للأخفش 33/1 .

(3) الكتاب 174/3 .

(4) من الطويل، للأسود بن يعفر، يُنظر: ديوانه 37، والكتاب485/1.

(5) يُنظر: ضرائر الشعر108.

(6) خزانة الأدب122/11.

(7) يُنظر: معاني القرآن للأخفش 2: 461.

(8) يُنظر: شواهد التوضيح والتصحيح 146.

(9) يُنظر: المحتسب 51.

وفي تقديرِ القراءةِ في النص الآنف لابن جنّي في(أنذرتهم) بهمزةٍ واحدةٍ بدونِ مَدٍ، أصلها (أأنذرتهم) فَحَذَفَ همزةَ الاستفهامِ تخفيفًا لكراهةِ توالِي الهمزتينِ ولأنَّ قولَهُ:(سواء عليهم)لابُدَّ منْ تسويةٍ فيه بين شيئينِ أو أكثر؛ فجيء بـ(أمْ)بعد ذلك[1].

والذي يخلصُ إليه الباحثُ أنَّ ابنَ جنّي يقرِّرُ ظاهرةَ الحذفِ في الكلامِ بوجودِ قرينةٍ حاليةٍ أو لفظيةٍ؛ وذلك أنَّ المرادَ منَ اللفْظِ الدلالة على المعنَى فإذا ظَهَرَ المعنَى بقرائِنَ الأحوالِ أو غيرَها لم يحتجْ إلى اللَّفْظِ المطابق[2]،فالنظام اللغوي خُلِقَ للإفادة وليبلغَ المتكلم أغراضَه للمستمع[3].

7- دخول اللام على خبر (أنَّ) المنفي بلا.

المتفق بين النحويين أنَّ لام الابتداء الداخلة على خبر(أنَّ)((خاصة مؤكدةٌ لهُ ولا تدخل في خبرِ اخواتها، وإذا دخلتْ لم تغيِّرْ الكلام عمَّا كان عليهِ))[4]

قَالَ (ابن جنّي) في الشاهدِ الواردِ في الخزانة [5]:

وأعْلم أنَّ تَسْليما وتركـا للا مُتَشابهانِ ولا سواءُ

((إنما أُدخلَ اللام وهي للإيجاب على لا وهي للنفي من قبل أنْ شبهَهَا بغيرِ، فكأنّه قَالَ: لغيرِ متشابهينِ، كمَا شبَّهَ الآخرَ (ما) التي للنفي بِمَا التي في معنى الذي فقَالَ:

لما اغفلت شُكْرَك فاصْطَنِعْنِي وكيف ومِن عطائِكَ جُلُّ مَالِي [6]

ولَمْ يكنْ سبيلُ اللّام الموجبة أنْ تدخلَ على ما النافية، لولا ما ذُكِرَتْ من الشبه اللفظي))[7].

---

(1) قرأ الجمهور بهمزتين وقرأ ابن محيصن بهمزة واحدة يُنظر: معجم القراءات 463/7- 464.

(2) يُنظر: شرح المفصل 245/1.

(3) يُنظر: نظرية النحو العربي 87.

(4) الأصول في النحو 31/1، ويُنظر: الجمل في النحو للزجاجي53-54،والتكملة، وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي 124-125،وسرّ صناعة الإعراب 376- 377.

(5) لأبي حذام العكلي، يُنظر: الخزانة 30/1، وسرّ صناعة الاعراب377/1، وشرح الرضي على الكافية 360/4، وتوضيح المقاصد531/1.

(6) البيت للنابغة الذبياني يُنظر: ديوانه 205.

(7) الخزانة 330/10، ويُنظر: سرّ صناعة الإعراب377/1-378.

((وما سُمِعَ منْ دخولِهَا على خبرِ إنَّ المنفِي بِلا شاذ لا يقاسَ عليه))[1]،والذي سَاقهُ ابن جنّي تعليقًا على الشاهدِ سوَّغَ به دخولَ اللّام على(لا النافية) لشبهِهَا بـ(غير)، معززًا ذلك ببيت مشابه له في التسييقِ .

أي ((دخول لام الابتداء على(ما)النافية، حملًا لها في اللفظ على (ما) الموصولة الواقعة مبتدأ)) [2]؛ لتقويةِ حُجِّيته ردًا على ما ذهبَ إليه النُّحاة، إذ وردَ ذلك في غيرِ موضعٍ في دخولِ اللامِ على (ما)،و(لا) التي للنفي[3]ويبدو أنَّ البيت بروايتين: الأولى بفتحِ همزة (أنَّ) فيكون البيت شاذًا من جهتين، من جهة دخول اللام على لا النافية، ودخول اللام على خبر(أنَّ) المفتوحة فإدخال لام التأكيد بموضع لا تدخل فيه سعة للكلام[4]، أمَّا الرواية الثانية بكسرها فيكون شذوذَه فقط بدخولِ اللام على لا النافية، ويبدو ترجيحُ الثاني هو الأقرب إذْ ترد كثيرًا اللام الموكدة مع خبر(إنّ).

وقد نُقِلَ جواز النُّحاة لدخولِ لام الابتداء بخبر(أنَّ)و((ذلك قولك: علمت لزيدٌ منطلقٌ، فتقطع بها ما بعدها مما قبلها فيصير ابتداء مستأنفا. فإذا أدخلت اللام قلت :علمت لزيدٌ منطلقٌ فتقطع بها ما بعدَهَا ممّا قبلِها، فيصيرُ ابتداءَ مستأنفًا. فكانَ حَدُّهَا في قولِك: إنَّ زيدا لمنطلقٌ))[5]،فاللام قيَّدَتْ دخولها على الخبر بكونه مؤخرًا، ثم جرَى النفي على سُنَّةٍ واحدةٍ فلم يؤكدْ لام خبر منفي إلّا في نادرٍ منَ الكلامِ[6]وكذلكَ أنَّ دخولَ اللامِ على أدواتِ النَّفي المبدوءةِ باللَّامُ يُثْقِلُ النّطقَ بِها [7].

8- اللام الموطئة للقسم في جواب الفعل.

---

(1) سرّ صناعة الإعراب 378/1، ويُنظر: شرح الرضي360/4 .

(2) مغني اللبيب891 .

(3) يُنظر: سرّ صناعة الاعراب377/1،وفي المحتسب43 ذكر الشاهدُ بكسر (إن) فيكون تقديره: إنّ التسليم والترك لا متشابهان ولا سواء.

(4) يُنظر: ضرائر الشعر57 – 58، وشرح الرّضي359/4 – 360.

(5) المقتضب343/2.

(6) يُنظر: شرح التسهيل7/2 .

(7) يُنظر: النحو الوافي 660/1.

قَالَ ابن جنّي:((لامُ القسمِ تدخلُ على فعلينِ أحدهُمَا الماضي كقوله تعالى:﴿**قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا**﴾يوسف91 ورُبَّمَا حُذِفَتْ(اللام)قَالَ تعالى:﴿**قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا** ﴾الشمس 9،أي لقدْ افلحَ وقدْ حُذِفَتْ(قدْ) كقوله[1]:

حَلِفْتُ لهـا بـاللهِ حِلْفَـتَ فَاجِـرٍ لَـناموا فما إنْ مِنْ حديثٍ ولا صَالي

أي لَقَـدْ نامُـوا))[2] تدورُ الشـواهدُ حولَ اللَّامِ التي في جوابِ القَسَمِ والواضح أنَّ الغرضَ مِنْهَا التوكيدُ لكلامِكَ[3]فاللامُ وُصْلَةٌ للقَسَمِ؛ لأنَّ للقسمِ أدواتٌ تَصِلَهُ بالمقْسِمِ عليهِ[4]،وتدخلُ على الجمل الأسمية والفعلية كما وضَّحَ ابنُ جنّي بقولِهِ ((فلامُ القَسَمِ تدخلُ منْ الأفعال بموضعين: أحدهما الماضي، والآخر المستقبل))[5]والظاهر لكلام ابن جنّي بأنَّه اتفقَ مع الجميعِ على دخولِ اللام في جوابِ القَسَمِ لكنَّ الاختلافَ الذي وقعَ بينهمْ اقترانها (قدْ) لفظا أو تقديرا عندَ دخولِها على الفعل الماضي[6] وضربَ لنا ابنُ جنّي شواهدَ على ورودِ اللَّام في جوابِ قسم مع (قدْ) والفعل الماضي كَما في الآية الأولى، وحذف اللام وتقديرهُ لها في النص القرآني(**قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا**) فتأوَّلها بقوله: أي(لقد أفلحَ) وفي قولِ أمرئ القيسِ شاهدا ثالثًا على((حذفِ (قدْ) والتقدير عندَهُ أي:(ولقد ناموا) وقدْ حُذِفَتْ اللام لطول القصة لأنَّ الكلام إذا طالَ كانَ الحذفُ أجمل))[7] كذلك قولُهم: والله لو قمْتَ لقمْتُ ولَو قعَدْتَ لقعدتُ[8]وبِحَسَبِ توجيهِ ابن جنّي فلابدَّ من اللَّام إمّا لفظًا أو تقديرًا كالماضِي الذي يفيدُ زمنَ الحالِ[9]،ويجبُ تقدير(قدْ) بعد اللّام، لأنَّ لامَ الابتداءِ لا تدخلُ على الماضي المجردِ، وإنْ طالَ الكلام أو كانَ ضرورةَ الشِّعرِ، جَازَ الاقتصارَ على

---

(1) من الطويل لأمرئ القيس، يُنظر: ديوانه 137 .

(2) خزانة الأدب 73/10، ويُنظر: سرّ صناعة الاعراب 392/1.

(3) يُنظر: الكتاب 108/3 .

(4) يُنظر: المقتضب 318/2.

(5) سرّ صناعة الإعراب 392/1، ويُنظر: مغني اللبيب 833.

(6) يُنظر: مغني اللبيب 833/2.

(7) المقتضب /336 .

(8) يُنظر: سرّ صناعة الإعراب392/1.

(9) يُنظر: خزانة الأدب73/10 .

أحدهُما[1]وزعمَ البصريون أنَّ الفعلَ الواقِعَ حالًا لابدَّ معه (قدْ) ظاهرةٌ أو مضمرةٌ وخالفهم الكوفيون، واشترطوا ذلك في الماضِي الواقع خبرا لكان[2]ونُقِلَ((إنْ كانِ الماضي قريبًا من الحال أُدخلَتْ عليه (اللام وقد) نحو:﴿**قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا**﴾ وإنْ كانَتْ بعيدةً عنْ زمنِ الحالِ أُدخلَتْ عليه اللام وحدها))[3]والأكثرُ دخول اللام على جوابِ القسم مع اقترانها بـ(قد)[4]إلّا أنَّ بعضَهم استدركَ بأنَّ ذلك يعتمدُ على معرفةِ معنَى الحالِ فإنْ قصدَ الحالُ البعيدُ اقترنتْ اللام وإنْ قصدَ القريبُ اقترنَتْ اللام (بقد)[5]ومنْهُم منْ علَّ أنَّ سبب الاقتران هو الطول[6]ولا يخلو منْ دونِ استطالة الماضِي المثبت المجابِ بهِ من اللَّام مقرونة ب(قدْ) وإنْ كانَ صدرُ الجُمْلةِ المجاب بها القسم وخَلا القَسَم منْ استطالة وجبَ اقتران الفعل باللام وحدها[7].وأُعترض على ذلك بالقول:((ولا حاجة إلى القول بالطول لوجودِ الشواهدِ الشعرية كقوله[8]:

تا الله قد علمتْ قيسٌ إذا قَذَفَت ريحُ الشتاء بُيُوتَ الحَيِّ بالعُنَنِ))[9]

والمتأمل لما ذهبَ إليه النُّحاة على اختلافَاتِهم المتقارِبَةِ في المَسألَة ،نجدُ تعليق ابن جنّي بأعلى درجات العناية والاهتمام فقد توصَّل بفكرتِه بشكلٍ علمي ومترابط مفصلًا دخولَ اللَّام في جوابِ الفعلِ الماضِي ذاكرًا الشواهد التي فيها ورود اللام مَعَ قدْ وحذف اللَّام ووجود (قدْ) وتأويله لها ومن ثم حذف اللام و(قد) معًا وتقديره لَهُما في الشاهد. وقد جَّردَ النُّحاة قواعدَهُم بملاحظةِ المسموعِ منْ كلامِ العربِ تم قاسُوا علِيهِ، ولكنَّ اللغةَ ارحبُ ساحةٌ وأكثرُ

---

(1) يُنظر: شرح الرضي313/4 .

(2) يُنظر: مغني البيب 833/2 .

(3) شرح الجمل لأبن عصفور 553/1.

(4) يُنظر: المفصل450 .

(5) يُنظر: شرح الجمل لأبن عصفور 553/1.

(6) يُنظر: شرح الرضي 313/4.

(7) يُنظر: شرح التسهيل 213/3 .

(8) من البسيط لزهير بن ابي سُلْمى، يُنظر: شعره281 .

(9) يُنظر: التذييل والتكميل 391/11.

مرونةٌ من أنْ تَخْضَعَ للتقنينِ الصارَمِ ولمعايير القياسِ، فاضطرَّ النُّحاة في أحيانٍ كثيرة إلى التغاضِي أو القبول أو التأويل سعيًا للاطراد[1]وهو ما قام به ابن جنّي.

9- اللام الزائدة في جواب (لو، لولا)

لامُ الجوابِ من اللَّامَاتِ غير العاملة[2]،حَكَمَ عَليها ابنُ جنّي بالزيادِة في جواب (لو) و(لولا) استنادًا إلى رأي استاذه الفارسي، قَالَ((ومثل لام القسم اللام التي دخلتْ في جوابِ لو نحو: والله لو قمْتَ لقمْتُ . وقد تحذفُ هذه اللامِ منْ بعد لو، إذا لم يكن القسم ظاهرا قَالَ:[3]

فلو أنَّ قومِي أنطقَتْني رمَاحُهُمْ نطقــتُ ولكـنَّ الرِّمــاحَ أجَرّتِ

أي لنطقت، ومثل هذه اللام التي في جواب لولا، نحو قوله تعالى:﴿ وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَٰكَ﴾ هود91[4]،وقَالَ الشاعر:[5]

فو اللهِ لولا الله لا شيء غيرُهُ لزعزع من هذا السرير جوانبُه

فهذهِ اللّام في جوابِ لولا إنَّما هي جواب قسم. وربَّمَا حُذِفَتْ إذا لم يظهرْ القسمُ إلى اللفظ. قَالَ[6]:

وكم من موطنٍ لولاي طِحْتَ كَمَا هَوَى بأجرامِه من قلَّةِ النِّيق منْهَوِى

أي لَطِحْتَ. ولا تدخل اللام في جواب لو ولولا إلا على الماضي، دون المستقبل. وكان أبو علي قَالَ لي قديمًا: إنَّ اللام في جواب لولا زائدة مؤكَّدَة واستدلَّ على ذلك بجوازِ

---

(1) يُنظر: اجتهادات لغوية 260.

(2) يُنظر: الجنى الداني 95.

(3) من الطويل لعمرو بن معدي كرب الزبيدي. يُنظر: شعره 73،وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي162. للمرزوقي162.

(4) يُنظر: معاني القرآن واعرابه للزجاج 74/3.

(5) البيت لامرأة في عهد عمر بن الخطاب وقد ورد "فو الله لولا الله تُخشى عواقبُه..."، يُنظر: مغني اللبيب 360.

(6) ليزيد بن الحكم، يُنظر: خزانة الأدب333/1،وشرح الرضي444/2.

سقوطها وكذلك مذهبُه في لو على هذا القياس، لجوازِ خلو جوابها من))[1].يُركِّزُ ابنُ جنّي على زيادةِ اللاّم في جوابِ الشرطِ لـ(لو)، و(لولا)،فإذا وقعا في جواب القسم لَزَمَ جوابَهُما اللاّمُ نحوَ قولُكَ (والله لو قامَ زيدٌ لأحسنْتُ إليك، والله لولا زيدٌ لأحسنتُ إليك)[2].فلابدَّ للقسم من جواب لأنَّ بهِ تقعُ الفائدةُ ويَتُمُّ الكلامُ ومُحال ذكْرُ حلْف بغيرِ مؤكدٍ له.

فلامُ الجواب أنواع :لام جواب القسم، ولامُ جواب(لو)، ولام جواب (لولا)[3]تفيد التوكيد[4]، كما لا تدخلُ اللاّم في جوابِ لو ولولا إلّا على الماضِي دونَ المستقبلِ[5]،كمَا قَالَ ابنُ جنّي، فحذفها من جواب (لولا) ضرورة وسوى بعضهم بين حذف اللام واثباتها في (لو، ولولا). ويبدو امكانية حذف اللاَّمِ عندَ ابن جنّي لأنّها مؤكدة ويجوزُ في بعضِ السياقاتِ حذفها لإمكانيةِ الاستغناءِ عنها أدَّى بهِ إلى إطلاقهِ الحكم في زيادةِ اللاَّمِ بِجَوابِ (لو) و(لولا)[6]،متكئًا في حكمِهِ على ما استنتجه أستاذه الفارسي[7] في هذه المَسألَةِ.

وما يلحظه الباحث أنَّ البغدادي قدْ صَدَّرَ رأي ابن جنّي واسهَبَ في إيرادِ كلامه واكتفَى بهِ في هذه المَسألَة من دونِ أنْ يذكرَ مَعَهُ آراء لِنُحَّاةٍ آخرينَ وهو نادٌر ما يَحْدُثُ في تناوله الشّواهدِ في خزانَتِهِ؛لعلّ سبب ذلك اجماع النحويين على هذا الرأي وليس منه من خالف ذلك .

10- أصل اللام في (لَهِنَّكَ)

إنَّ منَ العَربِ مَنْ يقول:(لَهِنَّكَ لَرجل صِدق).بلامين كما في المصراعين. وقد تحذف اللام الثانية وهو قليل[8].((قَالَ ابن جنّي (في سرّ صناعة الاعراب):إذا كانتْ (إنَّ) مشددة فأنت

---

(1) خزانة الأدب 333/10-334، ويُنظر: سر صناعة الاعراب395/1،394،393.

(2) يُنظر: رصف المباني 314.

(3) يُنظر: اللامات للزجاجي 68، 127،ومغني اللبيب 527،ومعاني حروف المعاني 67.

(4) يُنظر: الكتاب502/3 .

(5) يُنظر: سر صناعة الأعراب 393/2، والجنى الداني 598، والنحو الوافي 488/4.

(6) يُنظر: ابن كيسان النحوي 95،(رسالة ماجستير).

(7) يُنظر: المسائل العسكرية 253.

(8) يُنظر: شرح الرضي 362/4 .

في إدخال اللام في الخبر وتركها مخيَّر: فإنْ خُفِّفَتْ لَزَمَتْ اللامَ لِئَلّا تلتبسُ ب(إنْ) النافية. وأمَّا اللَّامُ الأولى فهي مع الهاء))[1].

إنَّ الاصلَ في كلمةِ (لِهنَّك) مذاهبٌ أحدهُما لسيبويه إذْ قَالَ:((هذهِ الكلمةُ تكلم بها العرب حال اليمين، وليسَ كل العرب تتكلم بِهَا، تقولُ(لهنك لرجل صدق) فهي (إنَّ) أبدلوا الهاء مكانَ الألف))[2] فإبدال الهَاء من الهمزة الزائدةِ لقربهما من المخرجِ كقولِهم في أرقت هرقت[3]والذي يظهرُ جاءَ رأي ابن جنّي متوافقًا مع سيبويهِ وغيرهِ مثل ابن الانباري[4] والمالقي[5]وأبي حيان[6]وفي مقابل ذلك فقد نُقِلَ بأنَّ اصلَه: والله إنَّكَ، كَمَا يُقَالَ: اللهِ لأفعلَنَّ، لأفعلَنَّ، وحَذَفَ لام التعريف، أيضًا كمَا يُقَالَ: لاهِ أبوك، ثم حَذَفَ ألفَ فعّال ثمَّ حُذِفَتْ هَمْزَةُ أنَّك[7] أمَّا ماحَكاهُ المفضل الضّبي أنَّ اصلَهُ لله إنَّكَ، واللّام للقسم حَذَفَ اللامين، كمَا حُذِفَتْ الهمزةُ فأصْبَحَتْ لهنّك[8].ومنْهُمْ منْ نَقَلَ رأيًا آخرَ هو أصل(لهنك)هو لاه إنَّكَ واللام للقسمِ وحُذِفَتْ اللامين كمَا حُذَفَتْ الهمزةُ فأصبحتْ لهنّكّ[9].وحقَّقَهُ ابن جنّي في (باب اصلاح اللفظ من الخصائص) وقَالَ:((ويَدُلُّ على أنَّ موضع اللّام في خبر إنَّ أوّل الجملة قبل إنَّ؛ أنَّ العربَ لما جَفَا عليها اجتماعُ هذين الحرفين قلبوا الهمزةَ هاءً ليزولَ لفظُ إنَّ، فيزولَ أيضًا ما كان مُستكرهًا من ذلك فقَالَوا: لَهِنَّكَ قائم. وعليهِ قوله فيما روينا عنْ مُحمّد بن سلمة عن أبي العباس:

ألا يا سنا برقٍ على قُلَلِ الحِمَى لِهنَّك من برقٍ عليَّ كريمُ[10]

---

(1) خزانة الأدب 335/10، ويُنظر: سرّ صناعة الأعراب71/1، 552 .

(2) الكتاب150/3.

(3) يُنظر: سرّ صناعة الأعراب 554/2.

(4) يُنظر: الأنصاف مسألة (25)214/1.

(5) يُنظر: رصف المباني233-234.

(6) يُنظر: التذكرة 429 .

(7) يُنظر: معاني القرآن للفراء 465/1،وشرح الرضي 362/4.

(8) يُنظر: شرح الرضي 362/4-363.

(9) يُنظر: الصاحبي في فقه اللغة30 .

(10) لم يسمِّ قائله يُنظر: الخصائص2/1،552/315، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية 65.

فإن قلت: فما تصنع بقول الآخر:

ثمانين حولا لا أرى منك رائحةً لِهنَّك في الدُّنيا لبَاقيةُ العُمرِ[1]

وما هاتان اللامان؟ قيل: أمَّا الأولى فلام الابتداء على ما تقدَّم. وأمّا الثانية في (لَبَاقية العمر) فزائدة، كزيادتها في قراءة[2] سعيد بن جُبير:﴿ **إِلَّآ إِنَّهُم لَيَأكُلُونَ ٱلطَّعَامَ** ﴾الفرقان 20فإنْ[20]فإنْ قلتَ: فلم لا تكونُ الأولى هي الزائدة والأخرى غير زائدة قيل: يفسُد من جهتين: أحداهما أنَّها قد ثبتت في قوله:

لِهنَّك من برقٍ عليَّ كريمُ

هي لام الابتداء لا زائدة. فكذلك ينبغي أنْ تكونَ في هذا الموضِعِ أيضًا هي لام الابتداء. وثانيهما: أنَّك لو جعلتَ الأولى هي الزائدة لكُنْتَ قدْ قدَّمْتَ الحرفَ الزائدَ، والحروف إنَّما تزادُ لضربٍ من الاتساع. فإذا كانتْ للأتساعِ كانَ آخرُ الكَلامِ أولى بها من أوله. ألَا تراك لا تزيدُ كان مبتدأه، وإنما تزيدها حشوا أو آخرا))[3] فاللام الأولى كما جاءَ هي لام إنَّ والثانية والثانية زائدة [4].

والذي يؤكد أنَّ اللام في (لهنَّكَ)لام الابتداء إبدال الهاء من الهمزة. وأبدال الهاء من الهمزة يؤكد انَّ اللام غير زائدة[5]،ويميلُ الباحثُ إلى مذهبِ ابن جنّي لسهولتِهِ ولأنَّه قد سُمِعَ في كلام العربِ. بأبدال الهمزةِ هاء.

11- مسألة في (أنْ) المصدرية

من المعلومِ أنَّ (أنْ) من أحرفِ النَّصْبِ، فهي والفعل بمنزلةِ المصدرِ وقد يَرِدُ الفعلُ مرفوعًا بعدَ مجيء(أنْ) فلا تنصبُ الفعلَ المضارعِ، بحسبِ ما اخْتُلِفَ فِيهَا إمّا حَمْلًا على المخَفَّفَةِ، أو على ما المصدرية[6]،كقول الشاعر[1]:

---

(1) لعروة الرحال، يُنظر: نوادر أبي زيد 202،والخصائص315/1.

(2) قرأها بفتح الهمزة (ألا أنهم)،يُنظر: معجم القراءات 335/6 .

(3) خزانة الأدب 338/10-339، ويُنظر: الخصائص 315/1-316 .

(4) يُنظر: اللامات للزجاجي 75، وكتاب النوادر في اللغة لأبي زيد202.

(5) يُنظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية 65.

(6) يُنظر: المقتضب 2/ 29، وشرح الرضي35/4 .

أنْ تقرآنِ على أسماءَ ويحْكُما مِنّي السَّلامُ وأنَّ لا تُشْعِرَا أحدا

نقلَ البغدادي عن ابنِ جنّي في توجِيهِ البيتِ منْ سِفْرَيْنِ منْ أسفاره:((قَالَ ابنُ جنّي(في الخصائص)[2]سألْتُ أبَا عليٍّ رحمُهُ الله عَنْهُ فقَالَ: هي مُخَفَّفَةٌ من الثَّقيلةِ، كَأنَّه: قَالَ أنَّكما تقرآنِ، إلاّ أنَّه خفّفَ من غيرِ تعويض...وزادَ في سر الصناعة[3]وهذا مذهبُ البغداديينَ وفي هذا بُعدٌ، وذلك أنَّ (أنْ) لا تقعُ إذا وُصِلتْ حَالًا أبدًا، إنَّمَا هي للمضي وللاستقبال نحو: سرني أنْ قَامَ، ويَسرني أنْ يقومَ. ولا تقولُ يسرنِي أنْ يقومَ وهو في حالِ القيامِ و(ما) إذا وُصِلَتْ بالفعل وكانتْ مصدرًا فهي للحالِ أبدا نَحو قولُكَ: ما تقومُ حسنٌ، أي قيامك الذي أنتَ عليِهِ حَسَنٌ فيبعدُ تشبيهُ واحدة منهما بالأخرى وكل واحد منهما لا تقعُ موقع. قَالَ أبو علي: واولى أنْ المخففة من الثقيلة بلا عِوَضَ ضرورةٌ. وهذا على كلِّ حالٍ وإنْ كانَ فيه بعضُ الضَّعْفِ، أسهلُ ممّا ارتكبَهُ الكوفيون))[4] .

إنَّ ما سَاقَه ابن جنّي منْ توجيهٍ في (أنْ) المخَفَّفَةِ وعَمَلِهَا بوصفِهَا ناصبة للفعل المضارع، فإنْ نَصَبَتْ لحُذفت النون كما في البيت حملا على المخَففة، أو(ما) المصدرية، وهنا حصَلَ الاختلافُ بينَ النُّحاة في إعمالِ أو إهمالِ (أنْ المخففة) فزعَمَ الكوفيون أنّ (أنْ) المخَفَّفَةَ شَذَّ في الشاهد اتصالها بالفعل، ويبدو أنَّ كفَّةَ البَصْريينَ تترجَّحُ قياسًا، بِحَمْلِ (أنْ) النَّاصِبَةِ على أختِها المصدرية[5].

ومنْهُم منْ استحسنَ المذهبينَ ففي(أن) حكمانِ؛ فعِنْدَ الكوفيينَ بأنَّها مخففةٌ مِنْ (أنَّ) ولا مانعَ منَ القياسِ ومذهبُ البَصْريينَ حَمْلِها على (ما) المصْدَرية فأُلغيتْ ورُفِعَ الفعلُ المضَارِع بعدهَا فعِنْدَهُم كلا القولينِ حسنٌ[6]ومنْهُمْ منْ عارَضَ مشابهة (أن) بـ(ما) لأنَّ الأولى مصدريةٌ يرادُ مِنْهَا المضِي أو المستقبل، أمّا (ما) فهي مصدرية يرادُ مِنْها الحالُ فلا

---

(1) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة ، يُنظر: الخزانة 420/8.

(2) خزانة الأدب 420/8، ويُنظر: الخصائص390/1.

(3) يُنظر: سر صناعة الاعراب 549/2 .

(4) الخزانة 420/8.

(5) يُنظر: الإنصاف مسألة (77) 564/2 .

(6) يُنظر: شرح التسهيل 11/4 .

يَصِحُّ حَمْلَ أحداها على الأخرى[1].وهذا ما يندرج تحت باب منح تقارض اللفظين في الأحكام أي جعل(أنْ المصدرية) في حكم(ما المصدرية)[2].

لقد أوردَ ابنُ جنّي رواية البيتِ مرةً أخرى عنْ أستاذِه أبي علي في أنَّها ضرورةٌ خارجةٌ عَنِ القياسِ والاستعمال[3]،فكأنَّه قَالَ:((أنَّكما تقرآن إلّا أنَّهُ خفَّفَ مِنْ غيرِ تعويضٍ))[4]،أمّا سيبويهِ فقدْ أجَازَ أنْ تكونَ (ما) بمنزلةِ (أنْ) ويكونُ الفعلُ الذي بَعْدَها صِلَةٌ [5] .

وفي المدارِ نفسِه نَجِدُ قولَهُ تعالى:﴿ **لمنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ**﴾ البقرة 233على قِراءَةِ مجاهد وابن محيصن ﴿**أنْ تَتِمُّ**﴾ بالتاءِ ورفع الرضاعة[6]وحُجَّتَهُمْ مَعَ قُولِ البَصْريينَ إنَّهُمْ يُجِيزونَ رَفْعَ الفعلِ المضارعِ بعدَ اهمالِ(أنْ) وحملها على (ما) المصدرية[7]ومثل ذلك في البيت إذْ أُلغِي عَملها لمشابَهِةِ (أنْ) (ما) المصدرية فالذي قررَّه النُّحاة إذا كانتْ مصدريةٌ ناصبةٌ فَهِي لازمةً لنَصْبِ الفعلِ المضارعِ وإنْ جَاءَ الفعلُ مرفوعًا فضرورة لِحَمْلِهَا على (مَا) المصدرية[8].

وممّا رصده الباحث أنَّ البغدادي بالرغمِ من عَرضِ آراءِ النُّحاة في هذهِ المَسألَة يُلْحَظُ ترديدُهُ لمعالجاتِ ابن جنّي وتخريجاته لأكثرِ من رأي إذْ ردَّدَ رأيهُ لثلاثِ مراتٍ في المَسألَة نفْسِها وهو ما يَنْدُرُ وقوعُهُ معَ غَيرِهِ منَ النُّحاة، كمَا أنَّ ابن جنّي كثيرا ما يَذكرُ آراءَ أستاذه الفارسي ممّا يَدُلُّ على حِرصِهِ على الاستعانةِ بهِ والأخذ عنْهُ وتبيين آرائه كثيرا.

12- في تخفيف (أنْ) المفتوحة الهمزة .

---

(1) يُنظر: شرح المفصل 87/5.

(2) يُنظر: مغني اللبيب779/1.

(3) خزانة الأدب 421/8، ويُنظر: المنصف 2278 – 279.

(4) الخصائص390/1 .

(5) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي31/1- 32.

(6) يُنظر: معجم القراءات 321/1، وشرح الرضي 35/4.

(7) يُنظر: مغني اللبيب 46/1، والقراءات الشاذة وتوجيهها النحوي: 484.

(8) يُنظر: رصف المعاني112- 113.

نقلَ البغدادي عنْ ابن جنّي في قراءةِ[1]قوله تعالى:﴿**أنْ لعنةُ الله**﴾نور7 ،و﴿ **أنْ غَضَبُ الله**﴾ نور9،قوله في (أنْ):((مَنْ خفَّفَ ورَفَعَ فأنْ عِنْدَهُ مُخَفَّفَة واسمها ضمير الشأن محذوف، ولم يكنْ من إضمارهِ بد لأنَّ المفتوحةَ إذا خُفِّفَتْ لمْ تصرْ حرْفَ ابتداء، إنَّمَا تِلْكَ أنَّ المكسورة، وعليهِ قول الشاعر[2]:

في فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ قدْ عَلموا أن هالِكٌ كُلُّ مَن يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

أي بأنَّه هالكٌ كلُّ منْ يَحفى وينتعلُ. وسبب ذلكَ أنَّ اتصالَ المكسورةِ باسمها وخبرها اتصال العامل بالمَعمول فيه، واتصال المفتوحة باسمها وخبرها اتصالان: أحدهما اتصال العامل بالمَعمول فيهِ والآخر اتصال الصلة بالموصول. ألا تَرَى أنَّ ما بَعْدَ المفتوحةِ صِلةٌ، فلما قَوِيَ مَعَ الفتْحِ اتصال (أنْ) بِمَا بعدها لم يكنْ لَها بدٌّ من اسم مقدر محذوف تعمل فيه، ولمّا ضَعُفَ اتصال المكسورة بما بعدها جَازَ إذا خُفِّفَتْ أنْ تفارقَ العملَ وتَخْلُصَ حرف ابتداء)).[3]يتبيَّنُ منْ نصِّ ابنِ جنّي واستنادًا إلى ما سَاقَهُ منْ شواهِدِ على أنَّ اسم (أنْ) المخَفَّفَة من الثقيلةِ ضمير شأن محذوف وجوبًا، فـ((...تنصب الاسم وترفعُ الخبرَ إلَّا أنَّ اسمها لا يبرزُ إلَّا في الضرورةِ))[4]،وقد علَّل ابن جنّي اعمالها موعزا ذلك إلى قراءة الأعرج وغيره للآيتين من سورة النور في تخفيف (أنّ)، وتحولها إلى المخَفَّفَةِ واختلاف ذلك في تأويلِ الآيتين وتقدير الاسم المغَيَّبِ مِنَ التركيبِ.

---

(1) من ذلك قراءة الأعرج وأبي رجاء وقَتادة وعيسى وسَلاّم وعمرو بن ميمون وهي رواية عن عاصم ﴿ **أنْ لعنةُ الله** ﴾، ﴿ **أنْ غَضَبُ الله**﴾. يُنظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي ابن أبي طالب134/2، ومعجم القراءات 6/ 231،وحجة القراءات 495.

(2) من البسيط للأعشى غيَر أنَّ ما نقل في العجز"أنْ ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل " في ديوانه ص59 هو غيره ما نقلته الكتب. يُنظر: كتاب سيبويه 454/137,3/2،74،والمقتضب9/3،والخصائص441/2، والمحتسب1/ 308،والهمع185/2، وخزانة الأدب 8/ 390 ،و354/11.

(3) خزانة الأدب 354/11،ويُنظر:المحتسب2/ 103.

(4) الجنى الداني236.

وقد أشار سيبويه إلى أنّ (أن) التي تنصبُ الأفعال توصلها بالفعلِ كَمَا تصلُ الاسم الموصول (الذي) بالفعل تقول: انت الذي يفعل كذا كما تقول امرأته بأنْ يفعل كذا[1].وهذا ما اتفق عليه غالب النُّحاة عندما يذهبون إلى أنَّ (أنْ) المخَفَّفَة استعملت لِجَعْلِ الجملةِ تقعُ موقعَ المفْرَد[2]إلَّا أنَّهمْ لم يتطرقوا إلى غرضِهَا الأساس الذي هو الوصل[3]على حين أنَّ ابنَ جنّي وقلة منَ النحويينَ انفردوا بِهذا التوجيه ويبدو أنَّه ردَّ على مدّعى الكوفيين في أنَّ (أنْ) المخففة لا تعمل[4].

وما يندرجُ تحتَ هذا الباب ما نقل ابن جنّي في تعليقِهِ على قراءة[5] الجماعةِ بقولِه تعالى:﴿**أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالمينَ**﴾يونس10،على أنَّ (أنْ) مخففة من أنَّ بمنزلة قول الأعشى: (أنْ هالكٌ) أي انَّه هالك فكأنَّه على هذا وآخر دعواهم أنّهُ الحمدُ لله[6]ويخلصُ الباحثُ إلى أنَّ ابنَ جنّي كانَ مهتمًا ببيان وجه القراءة منْ حيثِ وجهة نظر القرّاءِ وحرصه الشديد على بَيَانِ الوَجْهِ مِنَ العربيةِ والتأكيدِ أنَّه صحيحٌ والذي يقاسُ عليهِ، وليسَ السببُ في ذلك كمَا وردَ عنْ المحدثينَ منْ أنَّهُ كانَ يتحرَّجُ منْ تلحينِ القرّاء ووصفهِم بالوهمِ[7] فلم يكنْ يكنْ استشهادَه بالقراءةِ منْ بابِ القَطْعِ، بلْ إنَّهُ كانَ منْ بابِ الاستئناس والتقويةِ لمذهبِهِ، يقول الدكتور(حسام النعيمي)عنْ ابن جنّي:((وهو يأخذُ الرواية بالقبول وإنْ كانَتْ مخالفةً لقياسهِ فإنْ كانتْ منفردةٌ أو قليلةٌ نَصَّ على أنَّها منَ الشَّاذِ الذي لا يقاسُ عليهِ، ولَمْ يتحولْ إلى ردِّ الرواية))[8].

13- دلالـــة (عن)

---

(1) يُنظر: الكتاب سيبويه3/ 162.

(2) يُنظر: شرح الرضي 32/4، وهمع الهوامع 185/2،في النحو العربي نقدٌ وتوجيه312-318،ومعاني النحو147/3.

(3) يُنظر: أنْ المخففة من الثقيلة في القرآن الكريم دراسة نحوية 102.

(4) يُنظر: مغني اللبيب 47،وشرح ابن عقيل295/1 .

(5) يُنظر: معجم القراءات501/3.

(6) يُنظر: المحتسب1/ 308،ومعجم القراءات501/3.

(7) يُنظر: النحويون والقراءات القرآنية ص127، بحث لزهير غازي زاهي في مجلة آداب المستنصرية المستنصرية ،العدد(15) ،1407-1987م.

(8) ابن جني عالم العربية حسام النعيمي40 .

قَالَ ابن جنّي:(((عن) في قول الاعشى[1]:

سادَ وألفَى قومَه سادةً وكابرا سادوك عن كابرِ

ليْسَتْ متعلقة بنفسِ(كابرٍ)على حدِّ قولِكَ: كبرْتَ عنه أي: ارتفعْتَ عنه، وإنَّمَا هي بمعنَى كابرٍ بعد كابرِ. أَلَا تَراه قدْ ظَهَرَ في بيتِ النابغة: كابرا بعد كابرِ. فـ(عن) في قولِ الأعشى كـ (عن).في قوله تعالى:﴿ **لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ**﴾ الانشقاق 19،أي:بعد طبق وهو كقولِ الكافَةِ في مخاطباتِهِمْ: فَعلْتَ ذلك عودًا عن بدء، أي بعد بدء. ولو كانتْ (عن) متعلقة بنفس كابر لكان في ذلك تشنُّع على القوم لا تمدح لهم، وذلك إذا كبر بعضهم عن بعض، فكانَ ذلك غضًا منَ المفضولِ وإنَّمَا ينبغِي أنْ يقَالَ: إنَّهم متتابعو الشَّرفَ، متشابهو الفَضلِ وهذا كقولِ الآخرِ[2]:

مَنْ تلْقَ منهم تقُل لاقيتُ سيّدهم مثل النجوم التي يسري بها الساري))[3]

دلالةُ (عن) في توجيهِ ابن جنّي مرتبطةُ بالسياقِ اللّغوي الذي وضِعَتْ فيه فهي ليسَتْ متعلقة (بكابر)عندما تقولُ كبرت عنْهُ، أي: ارتفَعْتَ عنه فالسياق في قولِ الأعشى مختلفٌ وعليه، لابدَّ أنْ تكونَ (عنْ) بمعنَى (بعد) وهي نظير(عن) في قولهِ تعالى:﴿ **لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ**﴾،ولو بقيت (عن) متعلقة بـ(كابر) وافادة (المجاوزة) لا تقلبُ معنَى البَيْتِ منَ المدحِ إلى الذمَّ وذلك إذا كبرُ بعضهم عن بعض، واستدلَّ ابنُ جنّي ببيتِ النابغةِ على أنَّ (عنْ) في بيتِ الأعشى بمعنى (بعد) الذي ظهرَتْ فيه (بعد) صراحة وذلك في قولِهِ مادحًا:[4]

بَقِيّةُ قدْر من قُدورٍ تُوُورثَتْ لآل الجُلاح كابرا بعد كابرِ

فسياق المدْح في قولِ الأعشى والنابغة واحد وهو تتابعُ الكرمِ وتشابهُ الفَضْلِ والصِّفات المحمودة. وإذا كانَ البغدادي استنادًا إلى منهجِهِ في إيراد الشواهدِ الشعريِّة وبيان ما قيلَ

(1) يُنظر: ديوانه 141.

(2) هو العرندس الكلابي. يُنظر: الحماسة بشرح المرزوقي 1595.

(3) الخزانة 10/ 119 –120، ويُنظر: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة 405.

(4) البيت للنابغة الذبياني ، يُنظر: ديوانه 113.

فيها يذكرُ توجيهين لـ(عن) في البيتِ الشعري الرئيس الذي ذكرَهُ وبنَى عليهِ وهو قولُ كعب بن زهير:[1]

وَرِثَ السيّادة كابرا عن كابرِ انّ الكِرامَ هُمُ بنو الأخيارِ

إلّا أنَّه رجَّحَ ما ذهبَ إليه ابنُ جنّي في توجيهِ (عنْ) في قولِ الأعشى وسُحِب هذا التوجيه على قولِ كعب بن زهير على الرغمِ من أنَّ ابن جنّي لم يتعرضْ له بحسبِ ما نقلهُ البغدادي0أمّا التوجيه الآخر: فهو أنَّ (عنْ) في قولِ كعب باقية على حالِها والتقدير:((كابرًا متجاوز في الفضل كابرًا عن كابرِ...والأولى ابقاء الحروف على معناها ما أمكن))[2]والبغدادي يلمحُ إلى رأي الرضي في المَسألَة ثم ذكرَ ذلك صراحةً عِندما قَالَ:((وذكرَ[3]متجاوزًا للإشارة إلى أنَّ(عن) متعلقة بمحذوف، لا بـ(كابر) وأشارَ بذكر(الفضل) إلى أنَّ تجاوز أحدهما عن الآخر إنَّمَا هو بالفضل، فأحدهما أفضل من الأخر، وهم متشاركون في الفضل))[4].

14- ثبوت الالف أو حذفها في (ما) الاستفهامية

قَالَ ابن جنّي:((اثبات الألف أضعف اللغتين))[5]،((اعني اثبات الألف في (ما) الاستفهامية إذا دخلَ عليها حرفُ جرٍّ ورويناَ عنْ قطرب لحسان[6]:

على مَا قام يَشْتِمُني لَئيمٌ كخنزيرٍ تمَـرَّغ فـي رمـادِ

فاثبت الألف مع حرف الجر))[7]،((فالحذف في (ما) الاستفهامية عند إدخال حروف الجر عليها، وذلك قولك: فيم وعمّ وعلامَ وبم))[8].منَ المعلومِ أنَّه((إذا دخلَ(ما)الاستفهامية دخلَ(ما)الاستفهامية حرف جر، بَعُدَ من الاستفهام حيث عَمِلَ فيه ما قبله، وقَرُبَ منَ

(1) يُنظر: ديوانه 21.
(2) الخزانة10 /118، ويُنظر: اللمع 60، والجنى الداني 245-247 .
(3) الضمير يعود على الرضي .يُنظر: الخزانة 118/10
(4) الخزانة 118/10، ويُنظر: شرح الرضي على الكافية 320/4 .
(5) الخزانة 99/6، ويُنظر: المحتسب 374/2.
(6) يُنظر: ديوان حسان 79، والخزانة 99/6 .
(7) المحتسب 347/2.
(8) الكتاب165/4.

الخبريةِ فحذفوا ألفَه للفرقِ بينَ الخبرِ والاستخبار فقَالَوا (فيمَ، وعمَّ)، والأصلُ:(فيما)،و(عمّا)، وإنَّمَا خصَّ ألف الاستفهامية بالحذْفِ دونَ الخبرية؛ لأنَّ الخَبَرية تلزمُها الصِّلةَ والصلة منْ تَمَامِ الموصُولِ فكأنّما ألفها وقعتْ حشوًا غيرَ متطرفةٍ فتحصنَتْ عنْ الحذفِ))[1].وقدْ جاءَ رأي ابن جنّي في معرضِ تعليقِه على قراءةِ عكرمةَ وعيسى لقوله تعالى:﴿**عَمَّ يَتَساءَلُونَ**﴾النبأ،1[2]،لإثبات الألف(عما..)،وقدْ حذفتْ الألفُ في قراءةِ المصحفِ ليتميزَ الخبرُ عن الاستفهامِ، وكذلك(فيم ومم) ونحو ذلك والمعنى عن أي شيء يسأل بعضهم بعضًا[3] وهو خلافُ ما جاءَ في الشَّاهدِ الشعريّ (على ما قامَ) إذ إنَّ بعضَ العربِ لا يحذِفُ الألف من ما الاستفهامية[4]وقدْ علَّل أغلبُ النُّحاة سببَ اثباتها بأنَّ ذلك هو ضرورة[5] وأشارَ الزمخشري في تفسير قولِه جلَّ وعلا:﴿**بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي**﴾يس27،((بطرح الألف اجود ،وإنْ كانَ اثباتها جائزا))[6]وهو ما عارض تعليقه في قوله تعالى:﴿**قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي**﴾الاعراف6،((واثبات الألف إذا أدخل حرف الجر على ما الاستفهامية قليل شاذ)[7]،ومنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إلى وجوبِ حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا جُرّت بالحرف، وأنشدَ قولَ حسّان وقَالَ: ضرورةً [8] ونُقِلَ إلى وجوب حذف (ما) الاستفهام إذا جُرّتْ وابقاء الفتحة الفتحة دليلًا عليها[9]ولم يختلفْ المحدَثون عنْ القدماءَ على حذف الف(ما)[10]وإذا ثبتَ أنَّ هذا لغةٌ لبعضِ العربِ فلم يكنْ اثبات الألف نادرًا ولا ضرورة كما قيل في قولِهِ تعالى:﴿**عمّا**

---

(1) شرح المفصل410/2.

(2) يُنظر:المحتسب374/2، وفتح القدير437/5.

(3) يُنظر: فتح القدير437/5.

(4) يُنظر: شرح الرضي 50/3 .

(5) يُنظر: الخزانة 100/6.

(6) المفصل في علم العربية 358.

(7) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل 683/4.

(8) يُنظر: شرح التصريح 634/2.

(9) يُنظر: مغني اللبيب 330-331.

(10) يُنظر: في النحو العربي 297،ومعاني النحو:224/4.

يتساءلون﴾ فيمن قرأ (عمّا)[1] والذي اشتهر عندَ البصريينَ وجوب حذف ألفها إلّا في الضرورة، ونجدُ ابن جنّي شديدَ الاحترازِ بالقرآن الكريم مُحِبًا له دائم الدفاع عنه، ونجدُ ذلكَ في مواطنٍ عديدةٍ من مؤلفاتِه منْها الذي وجدْنَاه في كتابِه (المحتسب) فهو يرى أنَّ القرآنَ ليسَ تابعًا بل متبوعًا، وقد جاءَ هذا الكتاب في أوجِّ نضجِهِ وتكامله العلمي فقدْ صرَّحَ بذلك تلميذُه (الشريف الرضي) قائلًا:((كانَ شيخُنا أبو الفتح عمل في آخر عمره كتابا يشتملُ على الاحتجاج بقراءةِ الشواذِ)).[2] لذلك نجدُ البغدادي يتكأ في غيرِ موضعٍ على ما ذهبَ إليه ابن جنّي فيهِ لتقويةِ حُجِّيته ولتغليبِ رأيهُ.

15- دخول حرف الجر على آخر

يتواردُ حرفا الجر معًا في الاستعمال توكيدًا، وقدْ وَرَدَ ذلك في توجيهِ ابن جنّي في توجيهِ الشاهد:[3]

فأصبَحْنَ لا يسألَنَّهُ عن بِمَا بِهِ أصَعَّد في عُلْو الهَوَى ام تَصَوَّبَا

قَالَ:((فإنَّه أراد الباء وفصل بها بين عن وما جرته. وهذا من غريب مواضعها))[4].زيدت الباء مع ما المجرورة بـ(عن) وعدَّ النُّحاة ذلك منْ غريبِ اللُّغةِ، فأشارَ سيبويهِ إلى منعِ دخول كل من (من ومذ) على صاحبه وتعليله؛ لأنَّ كلا منهما يدل على ابتداء الغاية في الأيام والأحيان[5] ،وقَالَ ابن السراج:((ولا يجوزُ أنْ يدخلَ كل حرف منها على الآخرِ ولا شيء منها على الآخر))[6]، وقد علّق الفراء من قبل على البيت قائلًا:((لو قَالَ

(1) هي قراءة مسعود وأبيّ وعكرمة وعيسى بن عمر يُنظر: البحر المحيط 10/8،والمحتسب 347/2، 347/2، والكشاف 683/4.

(2) حقائق التأويل في متشابه التنزيل 331.

(3) يُنظر: ديوان الأسود بن يعفر 21.

(4) خزانة الأدب9/ 528، ويُنظر: سرّ صناعة الإعراب 136/1.

(5) يُنظر: الكتاب226/4، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية 98/1.

(6) الأصول في النحو 415/1.

لا يسألنَّه عمَّا به لكانَ أبينُ وأجود لكنَّ الشاعرَ بِما زادَ أو نقصَ ليكملَ الشِّعرَ))[1]. بمعنى أنَّه ضرورةٌ ملحة أدَّتْ إلى هذا الاستعمال ، ومثل ذلك قول الشاعر[2]:

فلا والله لا يُلفى لمَا بي ولا للمــا بهم أبدا دواءُ

إذْ دخلَ حرف الجر على آخرِ للتأكيد لاتفاقهما في اللفظ والمعنى أو في المعنى لا اللفظ فزاد لام الجر للتأكيد[3].وفي توجيه قراءة ابن مسعود[4]وردتِ المَسألَة نفسُها في قولِه تعالى:﴿ **وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُم عَذَابًا أَلِيمَا**﴾الانسان٣١،و(للظالمين) بتكرير اللام في الظالمين وفي لهم[5].وعلى هذا فقد عدَّ ابن جنّي أنَّ الزيادةَ الحاصلة بدخولِ حرف على حرف فهو للتأكيد وإنْ كانَ متفقًا في اللفظ أو متفقًا في المعنى دون اللفظ، فالباء زائدة للتوكيد وهو ما جاء في كتب النُّحاة ولم ترِدْ زيادة (عن)[6] وفي معنى (عن)((ظرف بمنزلةِ ذاتَ اليمينِ والناحية ألَا ترى أنَّك تقولُ من عن يمينك))[7]فالشاعر أرادَ الإفصاح عنْ ذلك التجاوز ممّا بِه (تصوبًا) أي الصعود وتأكَّدَ ذلك بالباء الملاصقة في (بما به)[8].

لو تصفحْنا كُتبَ النحويينَ لوجدْنا المَنع حاضرًا لدخولِ حرف على حرفٍ لغاية التأكيدِ أو أي غاية أخرى ولو كان جوازا[9]،وعلى هذا الرأي بعض المحدثين منهم الأستاذ عباس حسن [10].

ويميلُ الباحثُ إلى أنَّ دخولَ حرف على حرف استعمال شاذ لعدمِ ورودِ ذلك في نثرِ العربِ أو في شعرِهِمْ.

---

(1) معاني القرآن للفراء3/220- 221.

(2) البيت لمسلم بن سيد الوالي وهو في معاني القرآن للفراء1/68، والخصائص 2/282.

(3) يُنظر: ضرائر الشعر 69-70 .

(4) يُنظر : معجم القراءات 10/232.

(5) يُنظر: معاني القرآن للفراء 3/220- 221، والخزانة 9/528.

(6) يُنظر : سرّ صناعة الإعراب 1/139، والخصائص 3/90.

(7) الكتاب1/421.

(8) التذييل والتكميل 5/96.

(9) يُنظر: شرح المفصل 4/228-229،والهمع 5/210 .

(10) يُنظر: النحو الوافي 2/517.

16- هلْ بمعنى قد.

يُقَالَ فيها(الـ) بإبدال هائها همزة تأتي للاستفهام(لطلب التصديق) نحو: هل قام زيد؟ وهلْ زيدٌ قائم وجوابها (بنعم أو لا).فهلْ في الجملة الفعلية مثل قد فكما أنَّ قدْ لا تليها الجملة الابتدائية فكذلك (هل) بخلاف الهمزة تدخلُ على اسمٍ بعده فعل اختيارًا[1]أمّا (قد) فهي من الحروفِ الهواملِ وهي مختصة بالفعل وإنَّمَا لم تعملْ فيه لأنّها صارَتْ كأحد اجزائه[2] وقد نشَأ خلافٌ بينَ النُّحاة بمجيءِ (هلْ) بمعنَى قدْ ومنْهُ قول الراجز[3]:

أهَلْ عَرَفْتَ الدارَ بالغَرِيَّيْنْ؟ لم يَبْقَ منْ أي بِهَا يُحَلَّيْنْ،

((قَالَ ابنُ جنّي (في باب اقرار الالفاظ على أوضاعها الأوّل من كتاب الخصائص):أمَّا هلْ فقدْ أُخرجَتْ عنْ بابِها إلى معنَى قدْ، نحو قوله تعالى:﴿**هَل أَتَىٰ عَلَى ٱلإِنسَٰنِ**﴾الانسان1 قَالَوا: معناه قد أتى عليه ذلك. وقدْ يمكن عندي أنْ تكون مُبْقاة في هذا الموضع على بابها منَ الاستفهام، فكأنَّه قَالَ، والله أعلم: هل أتى على الانسان هذا .فلابدّ في جوابه من نَعَمْ ملفوظًا بها أو مقدرة، أي فكما أنَّ ذلك كذلك فيجبُ أنْ تعرفَ حقِّي عليكَ. ويؤكد هذا قوله تعالى:﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ ﴾الانسان2إلى﴿ **إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ** ﴾الانسان3 أفلا تراه عزّ اسمه كيف عدد عليه أياديه وألطافه له؟ فإنْ قُلْتَ: فمَا تصنَعُ بقولِ الشاعر:[4]

الشاعر:[4]

سَائل فَوارِسَ يَرْبُوعٍ بِشدَّتِنا أَهلْ رأونَا بسَفْحِ القُفِّ ذي الأكِمِ

أَلَا ترَى إلى دخولِ همزة الاستفهام على هل، ولو كانتْ للاستفهام لم تُلاقِ همزتَهُ، لاستحالة اجتماع حرفين لمعنى واحد. وهذا يدلُّ على خروجها عن الاستفهام إلى الخبر فالجواب أنَّ هذا يمكن أنْ يقولَهُ صاحب هذا المذهب. ومثله خروج همزة الاستفهام إلى التقرير. أَلَا ترى أنَّ التقريرَ ضربٌ منَ الخبرِ وذلك ضِدّ الاستفهامِ ويدلّ على أنَّهُ قدْ فارقَ

---

(1) يُنظر: معاني الحروف101، والهمع 4/ 393.

(2) يُنظر: معاني الحروف95.

(3) يُنظر: شرح الرضي 446/4، والخزانة261/11.

(4) البيت لزيد الخير (الخيل) الطائي الصحابي يُنظر: ديوانه 100،وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية 82/3، والخزانة 261/11.

الاستفهام امتناع النصب بالفاء في جوابه والجزم بغير الفاء. ألَا تراك لا تقول: ألست صاحبنا فنكرمَك كما تقول: لستَ صاحبنا فنكرمَك، ولا تقول في التقرير: أأنت في الجيش أثبت اسمك، كما تقول في الاستفهام الصريح أأنت في الجيش اثبت اسمك، كما تقول ما اسمك أذكرْك أي إنْ اعرفه أذكر. ولأجلِ ما ذكرنا من حديث همزة التقرير ما صارَت تنقل من النفي إلى الأثبات، والأثبات إلى النفي. وذلك كقوله[1]:

أَلَسْتم خَيْرَ من ركِبَ المطَايا وَأَنْدَى العَالمينَ بُطُونَ رَاحِ

أي انتم كذلك)).[2]

فهلْ لا تدخل على اسميه خبرها فعل نحو: هل زيد قام إلّا على شذوذ، وذلك لأنَّ أصلها: أنْ تكون بمعنى (قدْ) أمَّا الشاهد(أهل) فقد كثُرَ استعمالها فحُذِفَتْ الهمزة لكثرة استعمالها، استغناء بها عنها واقامة هلْ مقامَها، وقدْ جاءَتْ على الأصل في(هل أتى)أي قدْ أتى[3]((وعند سيبويه أنَّ هلْ بمعنى قدْ إلّا أنَّهم تركوا الألف قبلها لأنَّها لا تقعُ إلّا في استفهام))[4] والظاهر أنَّ هل تأتي بمعنى (قد) عند سيبويه والأصل في الاستفهام الهمزة أما ما جاءَ مِنْ باقي ادوات الاستفهام فإنها تَحْمِلُ معنَى الاستفهام ومنها(هل) وإنْ لم تَظْهَرْ همزةُ الاستفهامِ فلهذا خرجتْ هلْ عن الاستفهامِ في قولهِ تعالى:﴿**هَل أَتَىٰ عَلَى ٱلإِنسَٰنِ**﴾ وجاءَتْ بمعنَى (قدْ) وتَبِعَه في ذلك النُّحاة[5] ورفضَ ابن جنّي ما توصَّلَ إليه النُّحاة فهي عنده باقية على الاستفهام بقولهِ ((وقدْ يمكن عندي أنْ تكونَ مُبْقاة في هذا الموضع على بابها من الاستفهام ، فكأنّه قَالَ، والله أعلم: هل أتى على الانسان))[6]ومنَ النُّحاة مَنْ تبَنَّى مذهبُ ابن جنّي ودافعَ عنه وهو ما ذُكِرَ في (البحر المحيط):((هلْ حرف استفهام فإن دخلت على الجملة الاسمية لم يمكن تأويله بقد، لأن قد من خواص الفعل، فإنْ دخلتْ على

---

(1) يُنظر: ديوان جرير 77.

(2) خزانة الأدب 266/11،ويُنظر: الخصائص 463/2.

(3) يُنظر: شرح الرضي 446/4.

(4) المفصل في علم العربية 325.

(5) يُنظر: معاني القرآن الفراء 213/3، والكشاف 665/4،وشرح التسهيل لابن مالك109/4، والهمع 393/4.

(6) الخصائص464/2.

الفعلِ فالأكثر أنْ تأتيَ للاستفهام المحض))[1]وقد أجيب على هذا الرأي((بأنَّ الاستفهامَ لا يَرِدُ منَ الله عزَّ وجل ومعنَى قوله:﴿**هَل أَتَىٰ عَلَى ٱلإِنسَٰنِ**﴾ على الاستفهام التقريري وليسَ الاستفهام المحض))[2]ومَنْ صوَّبَ مذهب ابن جنّي فقَالَ: إنَّ مرادفة (هل) لقد لمْ يقمْ عليها دليل واضح إنّما هو شيء قَالَه المفسرون الآية الكريمة (هل أتى) أنَّ معناه قدْ اتى وهذا تفسير معنى وليس تفسير اعراب ولا يرجع إليهم في مثل هذا إنَّمَا يرجع إلى ائمة النحو واللغة لا إلى المفسرين أمَّا البيت فيحتملُ أنْ يكونَ من الجمع لأداتين لمعنى واحد[3]وقد ردَّ ابن جنّي ذلك بقوله:((استحالة اجتماع حرفين لمعنى واحد فالتقريرِ ضربٌ من الخبر وهو الخروج من الاستفهام إلى معنى الخبر))[4].وإذا كانت هلْ للاستفهام فوجبَ أنْ يكون جوابها بـ(نعم أو لا)ونجد مصداق لكلامه أنَّ اللهَ عدَّدَ أياديه وألطافه التي تأتي بَعْدَ الآية الأولى وذهبَ الزمخشري إلى أنّها أبدًا بمعنَى(قدْ) وأنَّ الاستفهامَ إنَّما مستفاد منْ همزة مقدرةٍ معها[5]ومدار ابن جنّي أنَّ الاستفهام في الآية للتقرير وليسَ استفهام حقيقي وهذا ما صرَّحَ بِهِ جماعة من المفسرين[6]أمَّا ما نُقِلَ عنْ سيبويه فهو لم يُسلِّمْ بجوازِ مجيءِ هلْ بمعنى(قدْ)[7]. والذي ذكره ابن جنّي (في باب اقرار الألفاظ على أوضاعها الأوَّل ما لمْ يدعْ يدعْ داعٍ يدعُ إلى الترك والتحول) وفيه بين معنى(هلْ) وناقشَ أصلَ وضْعها وهو الاستفهام مرجحًا ذلك وضْعَها الحرفُ الذي وُضِعَتْ منْ اجله وذكرَ الدكتور تمَّام حسّان معلقًا: أنَّ البقاءَ على الصورةِ الأصليَّةِ المجردةِ من النُّحاة سواء أكانتْ هذهِ الصورةُ صورة الحرْفِ أمْ صورةُ الكلمةِ أم صورةُ الجملةِ وقدْ أطلقَ على هذه الصورة اسم (أصلُ الوضعِ)[8].

17- اقتران (أم) باسم الاستفهام(كيف)

---

(1) تفسير البحر المحيط 358/10.

(2) يُنظر الدر المصون في علوم القرآن المصون السمين الحلبي 589/10.

(3) شرح التسهيل 109/4 .

(4) الخصائص 463/2.

(5) يُنظر: الكشاف4/1،665/291.

(6) يُنظر: مغني اللبيب 460/1.

(7) يُنظر: الكتاب 169/3.

(8) يُنظر:الأصول62.

((قَالَ ابن جنّي : فإنْ قيل: فما تقول في قول:[1]

أمْ كيف ينفَعُ ما تُعْطِي العَلوقُ بِه رِئمــانُ أنْفٍ إذا ماضُنَّ باللَّبَنِ

وجمعه بين (أم كيف)؟ فالقول أنَّهما ليسَا لمعنَى واحد وذلك أنَّ أمْ هنا جُرِّدتْ لمعنى الترك والتحول ، وجُرِّدَتْ منْ معنى الاستفهام، وأفيد ذلك من كيف لا منه.

فإن قيل: فهلاّ وكّدتْ أحداهُما بالأخرى توكيدًا، كتوكيد اللام لمعنى الإضافة، ويائي النسبِ لمعنى الصفة؟ قيل: يمنعُ من ذلك أنْ كيف لَمّا بُنيت واقتصرَ بها عن الاستفهام البتّة جرَتْ مجرى الحرف البتّة وليسَ في الكلامِ اجتماع حرفين لمعنىً واحد، لأنَّ في ذلك نقضًا لِمَا أُعْتزِمَ عليه من الاختصارَ في استعمال الحروف وليسَ كذلك يا بؤس للحرب،[2]وأحمري. وذلك أنَّ هنا إنَّما انضمَّ الحرف إلى اسم، فهما مختلفان فجَازَ، أنْ يترادفَا في موضعِهما لاختلاف جنسيهما فإنْ قلتَ فقدْ قَالَ[3]:

ومــا إنْ طبُّنــا جُبْــنٌ ولكن منايانا ودولة آخرينا

فجُمع بين(ما، وإن) وكلاهما بمعنى النفي وهما كما ترى حرفان. قيل ليس إنْ حرف نفي، وإنّما هي حرفٌ يؤكَد به، بمنزلة ما ولا والاء ومن، وغير ذلك أمَّا قوله[4]:

طعامُهم لئن اكَلُوا مُعَدٌّ وما إن لا تُحَاك لهم ثيابُ

فإنَّ ما وحدها للنفي، وإنْ ولا جميعًا للتوكيد. ولا يُنْكَرْ اجتماع حَرفينِ للتوكيدِ لِجُمْلةِ الكلام))[5].

---

(1) لأفنون التغلبي يُنظر: الخصائص184/2، ومغني اللبيب 66/1 ، وشرح الشواهد الشعرية 249/3.

(2) لسعد بن مالك من قوله في البيت : يا بؤس للحرب التي وضعت أراهط فاستراحوا يُنظر: شرح الحماسة للمزوقي500.

(3) لفروة بن مسيك المرادي او الكميت يُنظر: شرح أبيات سيبويه 113/2 ، وخزانة الأدب 140/11 ، ، وشرح الشواهد الشعرية 206/3.

(4) نُسب الى أُمية ابن الصلت ولمْ أجدْهُ في ديوانِهِ يُنظر:الخصائص282/2، وشرح الشواهد الشعرية176/1.

(5) خزانة الأدب11/ 140- 141، ويُنظر: الخصائص184/2.

يشترط في (أم) أن تتوسطَ بين الشيئينِ اللّذين يراد تعيين أحدهما ولمّا كان التعيين هو الغرض من الإتيان بـ(أم) هذه ومعها همزة الاستفهام وجب أنْ يجيءَ الجواب ما يحققُ الغرضَ بذكرِ أحدهما في النص ولا يصحُّ في الإجابة عن السؤالين بنعم أو لا لأنّها لا تفيد تعيينًا[1]والوجه الثاني من وجهي الاستفهام بـ(أم) أنَّها تكون منقطعة ممّا قبلها ومنزلتها منزلة الألف إذا اتصلت بكلام قبلها. إلّا أنَّ الألف تكون ابتداء وأم لا تكون ابتداء لأنها للعطف[2]؛ فالإشكال الذي علَّقَ عليه ابن جنّي هو انَّ أمْ للاستفهام ودخلت على كيفَ فوجْهُ ذلك أنَّ امْ ها هنا عاطفة و(كيفَ) للاستفهام فكذلك (أمْ هلْ) تخرج هَلْ مِنْ معنَى الاستفهامِ لدخول(أمْ) وكذلك تخرج (أمْ) من معنى الاستفهام إلى العطفِ[3].

على هذا أنَّ (أمْ) في البيت بمعنى بلْ وحدها، بدون همزة الاستفهام إذْ أنَّ الاستفهام موجود، فلا وجهَ لِجَمْعِ استفهامين إلّا على وجهِ التأكيدِ[4]((ومما خُلِعت عنهُ دلالة الاستفهام قول الشاعر: أم كيف...فـ(أمْ) في أصل الوضع للاستفهام كما أنَّ (كيف) كذلك ومحال اجتماع حرفين لمعنى واحد؛ فلابُدَّ أنْ يكونَ أحداها قدْ خلعتْ عَنْهُ دلالة الاستفهام. وينبغِي أنْ يكونَ ذلك الحرف (أمْ) دون كيف؛ حتّى كأنّه قَالَ؛ بلْ كيف ينفعُ فجعلها بمنزلة(بلْ)في الترك والتحول ولا يجوز أنْ تكونَ (كيف) هي المخلوعة عنها دلالة الاستفهام؛ لأنَّها لو خُلِعت عنها لوجبَ اعرابها؛ لأنَّها انَّما بُنيت لِتَضَمِّنِهَا معنَى حرف الاستفهام. فإذا زالَ ذلك لوجبَ إعرابها؛ كمَا أنَّهُ لما خُلِعَت دلالة الاستفهام عن (مَنْ) أعرِبتْ في قولهم: ضَرب من منّا. وكذلك قولك: مررت برجل أي رجل، لما خُلِعَتْ عنها دلالة الاستفهام ((جرتْ وصفًا))[5]وفي هذا ميلٌ لمذهبِ الكوفيينَ وخالفَهُمْ البصريون فالذي نُقِلَ عنهم جميعًا أنّها ابدًا بمعنى (بلْ)، والذي يَظهُر المعنى في نحوِ قولِهِ تعالى:**(أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ)**[الرعد 16]ليسَ على استفهام[6]والذي يُفْهَم مما سَبقَ مِنْ كلامِ ابنِ جنّي هو مَنعُ دخول استفهام مع استفهام

(1) يُنظر: المقتضب3/192-193، والنحو الوافي 3 /423.

(2) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي3/415.

(3) يُنظر: المسائل المنثورة 204-205.

(4) يُنظر: شرح الرضي 4/406، والخزانة 11/139.

(5) الخصائص2/184.

(6) مغني اللبيب 1/ 66.

استفهام وهذا يدخلُ ضِمْنَ ظاهر(التنافي) أو "باب امتناع التعاقب" فقد يقولُ النُّحاة لا يجتمعُ كذا وكذا وقولُهم إذا انتفى شرط من الشروط امتنع كذا، ومنْهُ ما جَاءَ في الشاهد المذكور قول ابن جنّي((وليسَ في الكلامِ اجتماع حرفين لمعنىً واحد فكانَ تأويله: فالقول أنَّهما ليَسا لمعْنَى واحد وذلك أنَّ أمْ هنا جُرِّدتْ لمعنى الترك والتحول، وجُرِّدتْ من معنى الاستفهام، وأُفيدَ ذلكَ منْ كيفَ لا منها))[1]،وأبرز منْ أشار إلى تلكَ الظاهرة منَ المحدَثينَ الدكتور تمّام حسّان[2].

(1) خزانة الأدب 141/11.

(2) يُنظر : البيان في روائع القرآن89.

الفصل الثاني : المبحث الثاني : الادوات الثلاثية – وما زاد عليها

1- (على) بين الزيادة والأصالة.

علَّقَ ابن جنّي على قول الشاعر[1]:

إنَّ الكريم وأبيك يَعتَمِلْ إنْ لم يجد يوما على من يتّكلْ

قائلا:((أراد إنْ لم يجدْ يومًا منْ يتكل عليه، فحذفَ عليهِ وزادَ على قبل مَنْ عِوَضًا وجوَّزَ في عنْ أيضًا كذلك كقوله[2]:

أتجزع أنَّ نفسٌ اتاها حِمامُها فَهَلاَّ التي عن بين جنبيك تدفَعُ

قَالَ: أراد فَهَلاَّ عن التي بينَ جنبيكَ تدفعُ .فحذفَ عَنْ وزادها بعد التي عوضًا)).[3]

اختلفَ النُّحاة في زيادِة (على) لغرضِ التعويضِ فمنْهُم قائل بزيادتِها ومنْهُمْ منْ منَعَ ذلك ويمكن أنْ تكون (على): اسمًا وفعلًا وحرفًا ومعناها الاستعلاء حقيقة أو مجَازًا[4] قَالَ سيبويه:((جَازَ أنْ تقول: بِمَنْ تَمرُرْ أمررْ، وعلى منْ تنزلْ أنزلْ إذا أردتَ معنَى عليه وبهِ وليْسَ بحدِّ الكلامِ، وفيه ضعفٌ ومثل ذلك قول الشاعرِ وفيهِ وجهان أحدهما: إنَّ الكريمَ وأبيك يتَّكِلُ عليه ،ولكنَّهُ حُذِفَ وهذا قول الخليل))[5] .

إنَّ الذي سَاقَه لنا ابن جنّي في هذهِ المَسألَة في الزيادةِ لِغَرَضِ التَّعْويضِ عنْ محذوفٍ واقتصرَ ذلك على الحرفين(على، عن) أمَّا الذي ذكرَهُ في قولِه:(فهلاّ التي عن بين جنبيك) مِنْ جوازِ تقديمِ المجرورِ على حرفِ الجر أي بمعنى: عنْ التي بين جنبيك[6]،ومِنَ النحويين منْ تَبِعَهُ في الزيادَةِ والتعويض إلّا أنَّه أزاد على حرفي (على ،عن) حروف أخرى بنفسِ الحُكْمِ ومنها(من، واللام، وفي، وإلى) أمّا ابن جنّي فقَصُرَ ذلك على حرفين هما (على، عن) وقد أُعْتُرِضَ على قولِهِ بزيادتها فأوّلوا بقولهم:((على ليستْ زائدة في البيت بلْ

---

(1) من الرجز والبيت بلا نسبة يُنظر: الكتاب 81/3 ، والخصائص 305/2 ، والمحتسب 281/1 .

(2) يُنظر: شرح التسهيل 140/2، ومعجم الشواهد الشعرية 225.

(3) خزانة الأدب 143/10، ويُنظر :المحتسب 281/1.

(4) يُنظر: معاني الحروف 110، وهمع الهوامع 185/4 .

(5) الكتاب سيبويه 81/3 .

(6) يُنظر: المحتسب 281/1، والخصائص 308/2 .

الكلام على التقديم والتأخيرِ، وأصله: إنْ لمْ يجدْ يومًا على من يتكلْ عليه فامتنعَ حذف الضمير المجرور الراجع إلى الموصول...ففُدِّمَ على (منْ يتكل) فصارَ: على من يتَّكِلُ، فجَازَ حذفُ الضميرِ لاتصاله به بـ(يتَّكِلُ) صريحا))[1].وعَدَّ بعضهم هذا التقديم والتأخير من ضروراتِ الشِّعر وقدْ وُصِفَ بالقبيح وذلك لأنَّه يحتاجُ إلى تدبّر وتفكّر[2]ومنهمْ منْ اعترضَ على ما قَالَهُ ابن جنّي بزيادتِها وتعوض المحذوف فقدْ أُقِرَّ بزيادتِها لكنَّهم رفَضُوا التعويض[3] ونقلَ البغدادي رأيًا أنْ يكونَ المعنى((إنْ لمْ يجدْ يومًا شيئًا ثمَّ يبتدئ فيقول مستفهمًا على منْ يتكل؟ فيكون يتكلُ بموضعِ رفعٍ لكنَّه سُكِّنَ للقافية))[4]والذي نخلص إليه في هذه المَسألَة أنَّ الخلافَ وقعَ بينَ النُّحاة في اتجاهينِ الأوّل الذهاب إلى الزيادة والتعويض وهذا ما خرَّجَه لنا ابن جنّي في البيتِ وحصَرَ الزيادةِ بحرفي(على، وعن) واتفقَ معه بعض النحويين، ومنْهم منْ أضافَ حروفًا أُخرى كمَا بيَّنا، والآخر أنَّهم رفضوا زيادتها ومنْهمْ سيبويهِ فلمْ يقلْ بزيادتِها في حين أنَّ مِنَ النُّحاة منْ حَمَلهَا على وجهين أحدهما أنْ يكون استفهامًا ويحذفُ مفعول يجدُ فكأنَّه قَالَ إنْ لم يجدْ شيئًا فعلى منْ يتَّكِلُ أي على الناس والوجه الآخر أنْ يكونَ يجدُ بمعنَى يعلم أي يعتمل إنْ لمْ يعملْ أعلَى هذا يتَّكِلُ فيعينه[5].

2- وقوع (إذن) في سياق الفعل الماضي:

قَالَ ابنُ جنّي في توجيه وقوع (إذن) في سياقِ الفعلِ الماضِي في قولِ الشاعرِ[6]:

إذن لقَامَ بنصري مَعشرٌ خُشُنٌ عند الحفيظة إن ذو لُوثَةٍ لانا

---

(1) يُنظر: شرح الرضي 322/4.

(2) يُنظر: ضرائر الشعر213.

(3) يُنظر: شرح التسهيل165/3.

(4) خزانة الأدب145/10-146.

(5) يُنظر: الكتاب 81/3 .

(6) البيت لرجل من بَلْعَنْبر، يقال له قُرَيْطُ بن أُنَيْفٍ .والبيت الذي قبله . لو كنت من مازن لم تستبح إبلي بنو اللقيطة منْ ذهْل بن شَيبانا. يُنظر: ديوان الحماسة 11.

((إذن لقام)...هو جواب قوله (لوكنت من مازن) فإنْ قلتَ: فقدْ أجابَ (لو) هذه بقوله لم تستبحْ إبلي. قيل: قوله إذن لقامَ...الخ بدل منْ قولِه لم تستبحْ إبلي وهذا كقولك: لو زرتَني لأكرمتك، إذن لم يَضِعْ عندي حقّ زيارتك))[1].

ومنَ المعلوم أنَّ (إذن) حرف جواب وجزاء ونصب واستقبال[2]، ففي الإجابة تقول على من قَالَ سأزورك غدًا، إذن انتظرك. فتكون (إذن) ناصبة للفعل المضارع يتجدَّدُ فيها زمن حدوث الفعل مستقبلًا[3] لكن قدْ يأتي بعدها فعلًا ماضيًا ومِنَ الشواهد على ذلك (إذن لقام) فقد ورد دخول (إذن) على الفعل الماضي[4]،واختلف النُّحاة في مسألة دخول (إذن) على الفعلِ الماضي، ووقع الخلاف في جوابها، ويُستَدلُّ منْ نص ابن جنّي في قولِ الشاعرِ:(إذن لقام) جوابه (لو كنت من مازن) على سبيل البدل[5]، وقد يكون أيضًا(إذن لقام) جواب (لو) كأنَّهُ أُجيبَ بجوابينِ كأنْ تقول لو زرتني لأكرمتك،((كما تقول: لو كنت حرًا لاستقبحت ما يفعلُهُ العبيد، إذا لاستحسنْتُ ما يفعلهُ الأحرار))[6] ونُقِل إذا رأيتَ في جواب إذا (اللام) فقد أضمرت لها (لئن أو يمينًا، أو لو)، من ذلك قوله تعالى:﴿ **وَإِذا لَاتَّخَذُوكَ خَلِيلًا**﴾ الاسراء :73،﴿ **إذا لذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ**﴾ المؤمنون 91، والمعنى والله أعلم((لو كان معه إله لذهب كل إله بما خلق))[7]ويتبين من ذلك إذا أتى بعد (إذن) الماضي مصحوبًا باللام، فالواضح أنَّ ذلك الفعل جواب قسم مُقَدَّر قبل (إذن) لهذا دخلت اللام على الماضي[8] واوضحَ البغدادي رأيه في هذهِ المَسألَة معتمدًا فيه على الرضي قائلًا:((أنَّ (إذن) متضمنة لمعنى الشرط على ما حققه، وإذا كانتْ بمعنَى الشرط الماضي جَازَ اجراؤها مجرى لو في ادخال اللام في جوابها كما في البيت، فجملة لقام جواب (إذن)، كأنَّه قيل:

---

(1) الخزانة 445/8 ، ويُنظر: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة 16 .

(2) يُنظر: الكتاب 312/2 .

(3) يُنظر: المقتضب 12/2، ومغني اللبيب16–17 .

(4) يُنظر: شرح الرضي 40/4–41.

(5) يُنظر: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة16.

(6) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 26، ويُنظر: شرح المفصل 1/ 215– 219.

(7) معاني القرآن للفراء1/ 274، ويُنظر: النحو الوافي238/4 .

(8) يُنظر: ارتشاف الضرب 1655/4.

ولو استباحوا إبلي مع كوني من بني مازن لقام بنصري...الخ))[1]. ولسنا نرى في كلامه غير ما انتهى إليه ابن جنّي ويتأكد ذلك من خلال قوله:((صنيع ابن جنّي ابلغ . فتأمل)).[2]

3- (إذن) لا تعمل في المضارع الذي هو جواب القسم :

قَالَ ابنُ جنّي(في إعراب الحماسة):((رفعه لا أُقيلها يدلك انه معتمد لليمين، وأنَّ اللامَ في لَئِنْ ليستْ الجواب للقسم في البيت الذي قبله ومنه قول كُثَيِّر[3]:

لَئِن عادَ لي عَبْدُ العزيزِ بِمِثْلِها وأمكنني مِنها إذن لا أُقيلها))[4]

على أنَّ (إذنْ)لا تعمل في المضارع الذي يقعُ جوابًا للقسمِ الذي قبلها[5]وقد أُختلف في تأويل معناها والذي يبدو أنَّها تدل على أمرين هما: الجواب وهذا يلازمها دائما، والجزاء وهذا يلازمها غالبًا والمراد من دلالتها على الجواب أنَّها تقع في كلام يكون مترتبًا على كلام قبله[6] أمَّا عملها فتنصبُ المضارعَ بنفسِها مباشرة، وتخليص زمنه للاستقبالِ[7] وقد تلغى (إذنْ) فلا تكون ناصبةً في المضارع ومن مواضعِ ذلك هو ما ذُكِرَ في الشاهد (إذا لا أقيلها) وعلى غرار ما ذَكَرَ ابن جنّي فاللام في (لئن) هي لام الموطئة للقسم ولأنّها اذنت أي أُعملت ووطأة أنَّ الجوابَ للقسمِ المذكور جريًا على المألوفِ المشهور في اجتماع الشرط والقَسَم، فيكون الجواب للسابق منهما وجواب المؤخر محذوف لسد المذكور مسده((فرفعه أقيلُها يدل على أن اعتماد القسم عليه كقوله عزَّ اسمُهُ:﴿ **لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ** ﴾الحشر: 12أي والله لا يخرجون معهم إنْ أُخرجوا، ولو كانت اللام في (لئنْ عاد لي عبد العزيز)جواب القسم لأنجزم (لا اقيلُها) كما تقول: إنْ تقمْ إذنْ لا أقمْ))[8] ولو

---

(1) الخزانة 447/8، ويُنظر: شرح الرضي41/4

(2) شرح الرضي41/4.

(3) يُنظر: ديوان كثير305.

(4) الخزانة 8/ 474، ويُنظر: التنبيه 397.

(5) يُنظر: شرح الرضي 48/4.

(6) يُنظر: مغني اللبيب 1/ 273.

(7) يُنظر: النحو الوافي 4 234 .

(8) سرّ صناعة الإعراب 397/1- 398 .

قلت:((والله إذن أفعلَ، تريدُ أن تخبرَ أنك فاعلٌ لم يجزْ،(والله أذهب إذنْ)،إذا أَخبرت أنَّك فاعل، فَقُبح هذا يدلك على أنَّ الكلام معتمد على اليمين، وإذن لغوٌ))[1] ومِنَ المواضعِ التي تكون فيه (إذنْ)، ملغاة لا عملَ لها إذا شُبِّهَتْ منْ عواملِ الأفعالِ فلا تعملُ مع عواملِ الأسماء، ولأنَّ عواملَ الأفعالِ أضعفُ منْ عواملِ الأسماء لا تعمل كمَا في الشاهد (لا أقيلها) فَرُفع الفعل لاعتماده على اليمين، لأنَّ هذه اللام التي تكونُ في أوّل الكلامِ إنَّما تكونُ لليمين (ولا أُقيلُها) جوابًا للقسمِ إذ اصبحتْ بينَ القسمِ والمقْسِمِ عليه نحو قولِك (والله إذنْ لا اكرمُكَ) لأنَّ الكلامَ معتمدٌ على القسم واليمين هو الذي له الغالبة[2]. وبمعنى آخر إذا جاءَتْ متوسطة وافتقرَ ما بعدِها لما قبلِها افتقار القسَمِ لجوابِه جَازَ الغاؤها[3] ذكرَ سيبويه لئِنْ أَتيتني لأَفْعَلَنَّ. وما أشبهه نحو قوله عز وجل:﴿ولئن جِئتَهُم بِآيةٍ لَيقُولَنَّ الذينَ كَفَروا﴾ الروم58. فزعَم أنَّ الذي يعتمدُ عليهِ اليمينَ اللَّام الثانية[4]،وذهبَ الزَّجَاجُ إلى أنَّ((اللام أنَّ((اللام الثانية هي لام القسم في الحقيقة، لأنَّك إنَّما تحلفُ على فعلك، لا فعل غيرك في قولك: والله جئتني لأكرمنَّك))[5] لقدْ فسَّر الدكتور المخزومي العلامات التي تتغير على أواخر الفعل المضارع ففسَّرها بالزمن الذي يُراد تمييزه وتخصيصه فلا تأثير لأدوات النصب كـ (إذنْ) أو الجزم فإذا أُريدَ لهُ أنْ يَدُلَّ على الزمنِ الماضِي اتصلَ في النفي بـ(لمْ) ،(لمّا) وسُكِّنَ آخره وإذا أُريد لهُ أنْ يخلصَ للمستقبلِ سبقته (أن)،(لنْ)،(إذن)[6].

أرى من خلال ما تمَّ تناوله بأنَّ (اللام) في الشاهدِ عندَ ابن جنّي هي اللام الموطئة لجوابِ قسم جريًا على القاعدةِ المألوفة عند سيبويهِ واغلب النُّحاة وهي أنَّ القسمَ والشرط إنْ

---

(1) الكتاب 14/3.

(2) يُنظر: المقتضب 2/ 11 .

(3) يُنظر: همع الهوامع 4/ 106.

(4) يُنظر: المسائل المشكلة المعروفة البغداديات 236.

(5) معاني القرآن وإعرابه 65/1 .

(6) يُنظر: في النحو العربي نقد وتوجيه 133، والاستدراك النحوي عند المتأخرين والمحدثين، دراسة تحليلية (سلسلة الرسائل) تأليف نزار بنيان شمكلي، إشراف الأستاذ الدكتور قيس اسماعيل الأوسي، دار الكتب العلمية، ص144.

اجتمعَا فالجواب للسابق منهما فـ(إذنْ) ملغاة وغير عاملة وذكر البغدادي بعضَ الآراءِ الأخرى لضعفِها مقابل رأي ابن جنّي[1]

4- دخول أداة التحضيض (هلاّ) على الجملة الاسمية

قَالَ ابن جنّي في توجيه بيت (الصَّمَّة بن عبد القُشيريُّ)[2]:

وَنُبِّئتُ ليلى أرْسَلَتْ بِشَفاعةٍ إلَيَّ فَهَلاّ نَفْسُ لَيْلَى شَفيعُهَا

(((هلاّ) من حروف التحضيض، وبابه الفعل، الّا إنّه في هذا الموضع استعمل الجملة المركبة من المبتدأ والخبر في موضع المركبة من الفعل والفاعل؛ وهذا في نحو هذا الموضع عزيز جدًا))[3].توارد (هلا) بوصفه حرف تحضيض لا يبتدأ بعده الأسماء وبابه الفعل، ومن ذلك: هَلاّ يقولُ زيدٌ[4]،بمعنى أنَّ معمولها الفعل أو ما يشبهه، فالشاعر استعمل استعمل الجملة المركبة من المبتدأ والخبر في موضع الجملة الفعلية من الفعل والفاعل فعلى هذا الاعتبار يكون (نفسُ) مرفوعًا على أنَّه فاعل لفعل مضمر ومن ذلك أيضًا قول: رجل من العرب[5]:

قَالَتْ : أراك بما أنفقتَ ذا سرفٍ فيما فَعَلتَ ، فَهَلاّ فيكَ تَصْرِيدُ

ونحوه قول عَدِيٍّ[6] :

لو بغَيرِ الماء حَلْقي شَرِقٌ كُنتُ كالغَصّانِ بالماءِ اعتصارَي

(((ولو) ممّا يختصُّ بالفعل. وسألنا يومًا أبَا علي عن بيت عديٍّ هذا، فأخذ يتطلب له وجهًا ويتعسف ورَام أنْ يرفع حلقي بفعل مضمر يفسّره بقوله: شَرِقٌ فقلنا له: فَبِمَ يَرْتفع إذا شَرِقٌ فقَالَ: هو بدل من حَلْقِي، فأطال الطريق وأغور المذهب ولو قَالَ: أنَّها جملة داخلة على أخرى كبيت الصّمة هذا الذي نحن بصدده لكان أقرب مأخذًا وأسهل متوجهًا

---

(1) يُنظر: خزانة الأدب 8/ 473- 475.

(2) يُنظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 855 .

(3) خزانة الأدب 61/3، ويُنظر: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة 394.

(4) يُنظر: الكتاب 100/1، 3/ 10، والأصول في النحو2/ 234.

(5) يُنظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1716.

(6) يُنظر: ديوان عدي بن زياد العبادي 93.

))[1]. فـ(لو) كـ (هلاّ) تختصُّ بالأفعال وجاءَ شرطها اسمية على خلاف كما وضَّحْنا،[2] ويصرِّحُ ابن جنّي بمأخذه على رأي أبي علي الفارسي بتخريجِ بيت عدِي حيث(أطال الطريق وأغور المذهب) إذْ رفعَ (حلقي) بفعل مضمر يفسّره (شرقٌ) وعندما يوجهه سؤاله فبمن ترفع إذا شرق فيقول: هو(بدل من حلقٌ) وهذا من وجهة نظر ابن جنّي خلل وتعسف، ولو اتخذ طريق ابن جنّي لكان اسهل طريق وأقرب .

والواضح اختلاف النُّحاة في ما بينهم في هذه المَسألَة ، فقيل محمول على ظاهره وإنَّ الجملة الاسمية وليتها شذوذًا أو على تقدير كان الشأنية أي: هلاّ كان نفس ليلى شفيعها فقوله: (نفسُ ليلى شفيعها) جملة اسمية في محل نصب على أنَّها خبر(كان)[3].أمّا الكوفيون فرجَّحُوا كفَّةَ ابن جنّي بتخريج المَسألَة وبجوازها كما في البيت[4].

ويبدو للباحث من خلال هذه الوقفات توجُّه ابن جنّي وجهوده في الحفاظ على القاعدة إذ إنَّه احتملَ اضمار فعل بعد (هلاّ) وحملَ المرفوع على باب الفاعل ذلك أنَّ الجملة ما هي إلّا ((عبارة عن تكوين معقد متعدد المستويات وبالإمكان دراسته من مواقع متباينة ومنظورات مختلفة))[5] لذلك حمّل ابن جنّي موضع اعرابي على موضع اعرابي آخر .

5- (رُبّ) بالتخفيف

((روى ابن جنّي (في المحتسب) بسكون الباء في (رُبَّ) قول الشاعر[6]:

أزهيرُ إنْ يَثِب القُذالُ فإنَّه رُبْ هَيْضلٍ لَجِبٍ لَفَفتُ بِهيضلِ

(1) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة 394 – 395 .

(2) يُنظر: الكتاب 100/1، وشرح الرضي 452/4.

(3) يُنظر: مغني اللبيب 355، والمقاصد النحوية 1952.

(4) يُنظر: ارتشاف الضرب 1900، وهمع الهوامع 345/4.

(5) إعراب الجمل في الفكر النحوي من سيبويه (180هـ) إلى ابن هشام (761 هـ) ص59.

(6) لأبي كبير الهذلي، يُنظر: ديوان الهذليين 89/2، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية 252/2.

أراد (ربّ) فحذف أحدى الباءين وبَقَّى الثانية مجزومةً كما كانت قبل الحذف))[1] ومجزومة أي: ساكنة، وليس بين حروف الجر ما يشبه هذا الحرف في تعدد الآراء فيه واضطراب المذاهب النحوية واللغوية في أحكامه ونواحيه المختلفة [2] فقد عدّه البصريون حرفًا، والكوفيون اسمًا [3]ومعناه التكثير أو التقليل[4] وفي (رُبَّ) ثمان لغات: أشهرها ضم الراء وفتح الباء مشدَّدة؛ والثانية: ضم الراء وفتح الباء مخففة[5] كمَا في روايته صاحب الخزانة فالحروف على ضربين: حرف فيه تضعيف وحرف لا تضعيف فالأوَّل قد يخفف بالحذف منه كما فُعل ذلك بالاسم والفعل بالحذف والقلب، وذلك نحو إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ، وربَّ والقياس إذا حذف المدغم فيه أن يبقى المدغم على السكون كما في (رُبَّ) بالشاهد المذكور، فحركة الفتحة مسوّغ شكلي جعل ابن جنّي يتأوَّله بحذف قد أصاب أحد الباءين فالباء المشددة ناتجة من باء ساكنة والأخرى مفتوحة وعند حذف الساكنة فان آخر الباء تبقى مفتوحة كما كانت قبل الحذف.((وإنْ لم يكنْ هناك موجب للحركة لالتقاء الساكنين ولولا ذلك لوجب تسكين باء رب: كتسكين لام هلْ وبلْ، ودال قد إذْ لا ساكنين هناك فتجب الحركة لالتقائهما. ولهذا نظائر كثيرة في المجيء باللفظ. على حكم لفظ آخر لأنّه في معناه وإنْ عُري هذا من موجب اللفظ ،في ذاك))[6]، ومنهم من أرجأ استعمالها مشددًا في حال الاختيار وسعة الكلام، في الوصف، وفي الوصل، والوقف.

و((قَالَوا (رُبَ) بضم الراء وفتح الباء خفيفة ويحتمل ذلك وجوهًا. أحدها :أنهم حذفوا أحدى الباءين تخفيفًا لكراهة التضعيف، وكان القياس إذا خففت تسكن آخرها؛ لأنَّه لم يلتقِ فيها ساكنان كما فعلوا بـ (أنَّ) ونظائرها حين خففوها، إلَّا أنَّ المسموع بالفتح كما في قولِ الشاعر (رُبَ هيضل) كأنهم أبقوا الفتحة مع التخفيف دلالة وامارة على أنّها كانت مثقلة مفتوحة ومثلُه قولهم (أفّ)، لما خفّفوها، أبقوا الفتحة دلالة وتنبيها على الأصل))[7] ويمكن

(1) خزانة الأدب 535/9، ويُنظر: المحتسب 343/2.
(2) يُنظر: النحو الوافي404/2.
(3) يُنظر: شرح الرضي 287/4، والمفصل481/4، ورصف المباني للمالقي 188.
(4) يُنظر: الأصول في النحو 481/1.
(5) يُنظر: شرح الرضي 287/4.
(6) المحتسب 343/2.
(7) شرح المفصل 487/4.

أنْ يكونَ إنَّما فتح باء (ربّ) لِمَا لَحِقَه الحذف وتاء التأنيث (رُبَتَ رجلٍ) أشبهت الأفعال الماضية ففُتحتْ وقيل إنَّهم لمّا استثقلوا التضعيف حذفوا الحرف الساكن[1]وحكم بعض النُّحاة على أنَّ تخفيف الباء من الضرورات وليس بلغة .[2]

6- (على) بمعنى (عن).

حصل خلاف بين النُّحاة حول تضمن (على) معنى (عن) فمنهم من أوّل، ومنْهُم منْ منع[3]، أمّا ابن جنّي فقَالَ:((وممّا جَاء منَ الحروف في موضع غيره ... قوله:[4]

إذا رضيت عليَّ بنو قُشيرٍ لَعمْر الله أعجبني رضَاها

أراد عنِّي، وجه ذلك: أنّها إذا رضيت عنه أحبَّته وأقبَلَتْ عليه، ولذلك استعمل (على) بمعنى (عن). وكان (أبو علي) يستحسن قول (الكسائي) في هذا؛ لأنَّه لمَّا كان رضِيت ضدَّ سَخِطت عدي رضيت بعلى، حملًا للشيء على نقيضه، كما يُحمل على نظيره. وقد سلك سيبويه هذا الطريق في المصادر كثيرًا فقَالَ: قَالَوا كذا كما قَالَوا كذا، واحدهما ضدّ الآخر. ونحو منه قول الآخر[5]:

إذا ما أمروٌ ولَّى عليَّ بودِّه وأدبَر لم يصدُر بإدباره وُدِّى

أي عنّي، أنَّه إذا ولّى عنه بودِّه فقدْ ضنَّ عليهِ وبهِ بخل، فأجرى التولِّيَ بالودّ مجرى الضَّنانة والبخل، أو مجرى السُّخط، لأنَّ تولِّيَه عنه بودِّه لا يكون إلا عن سخطٍ عليه . وامّا قولُ الاخر[6]:

شَدّو المطيَّ على دليلٍ دائبٍ من أهل كاظمة بسيف الأبحُرِ

فقَالَوا: معناه: بدليل وهو عندي أنا على حذف المضاف، أي شدوا المطيّ على دلالة دليل ،فحذف المضاف وقَوِيَ حذفُه هنا شيْئًا لأنَّ لفظ الدليل يدلُّ على الدَّلالة، وهو كقولك:

---

(1) يُنظر: خزانة الأدب 536/9.

(2) يُنظر: معاني حروف المعاني عند ابن هشام والرماني 155.

(3) يُنظر: توضيح المقاصد759/2.

(4) البيت للقحيف العجلي يُنظر: المقتضب 320/2والخزانة 132/10.

(5) البيت لدوسر بن غسَّان اليربوعي، يُنظر الخصائص 313/2.

(6) البيت هو لعوف بن عطية . يُنظر: اللسان (دلل) 249/11.

سر على اسم الله و(على) هذه عندي حالٌ من الضمير في سر وشَدُّوا، وليست بواصلةٍ لهذين الفعلين ، ولكنّها معلَّقة بمحذوف ، حتّى كأنّه قَالَ: سرْ معتمدًا على اسم الله ففي الظرف إذن ضميرٌ لتعلقه بالمحذوف))[1] .

ترتكز المَسألَة على (المعنى) وذلك بحمل الشيء على نقيضه فحمل الفعل (رضيت) في التعدي على الفعل (سخطت) المتعدي بـ (على)[2]، وها هنا وقع الخلاف بين النحويين ((فأهل الكوفة يحملونها على ماهي عليه الظاهر مَنْ وضع الحرف موضع غيره وأهل البصرة يبقون الحرف على معناه الذي عهد فيه إمّا بتأويل يقبله اللفظ ،أو يجعلون العامل مضمنًا معنى ما يعمل في ذلك الحرف إنْ أمكن، ويرون أنَّ التصرف في الأفعال بالتضمين أولى من التصرف في الحروف بجعل بعضها موضع بعض، لأنَّ الحروف بابها ألَّا يتصرفَ فيها))[3].

وما ذكره ابن جنّي وغيره من الحمل على النقيض والتضمين مشاع عند العرب مستعمل في تبادل أدوار الأدوات، فلا ضير من حمل (على) معنى (المجاوزة) وهو رأي الكوفيين[4] والأخفش[5] والمبرد[6] وغيرهم[7]، واستدلَّ ابن جنّي معززًا ببيت القحيف: **إذا ما إذا ما امرؤ**...والتضمين حاضر عند المفسرين[8] والمشتغلين في علوم القرآن كالزركشي الذي أوجز التضمين بقوله:((اعطاء الشيء معنى الشيء، وتارة يكون في الأسماء، وفي الأفعال، وفي الحروف))[9].

---

(1) خزانة الأدب 10/133-134، ويُنظر: الخصائص 2/311-312 .

(2) يُنظر: شرح الرضي 4/321،272.

(3) ضرائر الشعر 236.

(4) يُنظر: ارتشاف الضرب 1734.

(5) يُنظر: معاني القرآن للاخفش1/140.

(6) يُنظر: المقتضب 2/320.

(7) يُنظر: شرح التسهيل3/164.

(8) يُنظر: الأصول تمَّام حسَّان 145.

(9) البرهان في علوم القرآن: 3/ 434.

وذكر الدكتور (فاضل السامرائي) أنَّ التضمين غرضٌ بلاغيٌ لطيفٌ هو: الجمع بين معنيين بأخصر أسلوب، كما أنّه أُقرَّ بقياسيته[1] .

وأشار الدكتور تمام حسّان إلى أنّ التضمين غالبًا ((ما يكون وسيلة يستعملها النحوي لحل إشكال الأصل. كأنْ يكون في الجملة فعل لازم انتصب بعده المَفعول فيضمّن معنى التعدية أو متعد لمْ يصل إلى المَفعول إلا بواسطة فيضمن معنى اللازم أو حرف استعمل في مكان حرف آخر فيقول النحوي بتضمينه معناه وهكذا. ثم يرى النحوي في كل ذلك ردًا إلى أصلِ عدل عنه ويقدّر هذا الأصل))[2] .

فالتضمين هو من نتاجات سعة العربية واحد تجليات فضل المعنى على اللفظ .

(1) يُنظر: معاني النحو 3/ 12 – 13.

(2) الأصول دراسة إبستميولوجية للفكر اللغوي عند العرب145.

الفصل الثالث: توجيهات ابن جنّي في مسائل نحوية متفرقة

المبحث الأول توجيهات ابن جني في باب (النواسخ)

1-الأصلُ في خبر(كاد)أن يكون اسمًا.

ذكرَ ابنُ جنّي مقَالَةً في الشاهدِ[1]:

فأُبْتُ إلى فَهمٍ وَما كِدْتُ آيبًا وكَمْ مِثلِهَا فَارَقْتُها وهيَ تَصْفِرُ

قائلًا((فالشاعر استعملَ الاسم الذي هو الأصلُ المرفوضُ الاستعمال موضع الفعل الذي هو فرع، وذلك أنّ قولَكَ: كدْتُ أقومُ، أصْلُهُ كُدْتَ قائمًا ولذلك ارتفعَ المضارع، أي لوقوعه موقع الاسم فأخرجه على أصله المرفوض كما يضطَرُّ الشاعرُ إلى مراجعةِ الأصول عنْ مستعملِ الفروع، نحو صرف ما لا ينصرف، وإظهار التضعيف وتصحيح المعتل، وما جَرَى مَجرَى ذلك ونحو من ذلك ما جاءَ عنهمْ منْ استعمالِ خبر عسَى على اصلهِ[2]:

أكثرت في العَذْلِ مُلِحا دائمَا لا تُكْثِرَنْ إنِّي عَسَيْتُ صَائمَا

وهذه الرواية الصحيحةُ في هذا البيت، أعنيِ قولَهُ (وما كدت آيبا) وكذلك وجدتها في شعرِ هذا الرجل بالخطّ القديم وهو عتيد عندي إلى الآن0والمعنى عليه البتة، ألا تَرَى أنَّ معنى (فأُبت) وما كدت أؤوب، كقولك: سلمت وما كدت أُسلم0 وكذلك كُلّ ما يلي هذا الحرف منْ قبْلِهِ ومِنْ بعدَهِ يَدُلُّ على ما قُلْنَا))[3]،فـ(كاد) من أفعال المقاربة لأنَّها تقاربُ الفعل، وأنّهم لا يذكرون فيها (أنْ) فتقول: كرب يفعل، كادَ يفعل وقد جاء في الشعر كادَ انْ يفعلَ، شبهوه بعسى كأنَّكَ تقولُ قاربت أنْ افعل[4] فتعمل عمل (كان) ترفع الاسم وتنصب الخبر الذي

---

(1) البيت من الطويل لتأبط شراً يُنظر: ديوانه 31، وديوان الحماسة لأبي تمام17،والخصائص 391/1، والمقاصد النحوية680.

(2) البيت من الرجز، يُنظر:الكتاب60/3، والخصائص83/1 -98، والمقاصد النحوية678.

(3) الخزانة376/8، ويُنظر: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة44-45.

(4) يُنظر:الكتاب159/3، والمقتضب74/3، وشرح التسهيل389/1.

غالبه جملة فعلية [1]واشترط النُّحاة في افعال المقاربة أنْ يكونَ الخبرَ (مضارعًا) وقد ورد في البيت (ما كدت آيبا)، وقد جاء الخبر على الأصلِ اسمًا.[2]

وجعلَ البغداديّ رأي ابن جنّي القار:((في الخصائصِ في بابِ(امتناع العرب من الكلام بِمَا يجوز في القياسِ) وإنَّما يقعُ ذلك في كلامِهم إذا استغنَتْ بلفظ عن لفظ كاستغنائهم بكاد زيد يقوم عن قولهم : كاد زيد قائمًا أو قيامًا، وربّمَا خرّج ذلك في كلامِهم، قَالَ تأبَّط شرًا:

فأُبت إلى فهم وما كدتُ آئبا

هكذا صحة روايته هذا البيت وكذلك هو في شعره، فأمَّا روايته من لا يَضبطه (وما كنت آئِبا) و(لم أك آئبا) فلِبُعْدِهِ عنْ ضَبْطِهِ ويُؤكِّدُ مَا رَوَيْنَاه نَحْنُ مع وجودِهِ في الديوانِ، أنْ المعنى عليه. ألَا تَرَى أنَّ معناهُ فأُبت وما كدت أؤوب0فأمَّا (ماكنت) فلا وجهَ لَهَا في هذا الموضعِ))[3].فالاستغناء المنشود في مقَالَتَي ابن جنّي ما هو إلّا بابُ العدولِ في العربيةِ، أعنِي تحول الصيِّغُ النحويةُ فيمَا بينها، فالعدول من الاسم إلى الفعل استعمالًا يقتضيه السياق اللغوي وإنِّما عدل عن الاسم إلى لفظ الفعل لغرض[4]،وقدْ وقعَ الخلافُ بينَ البصريينِ والكوفيين حولَ علَّةِ رفعِ الفعلِ المضارعِ و قيامه مقام الاسم، وقد عارضَ الكوفيونَ ذلكَ بأنَّ الفعلَ لو كانَ مقامَ الاسمِ لم يجزْ أنْ يُقَالَ (قائمٌ)[5]، وعلَّلَ سيبويهِ منْ قبل اقتصارَ الفعلِ دون الاسمِ بخبرِ كادَ وذلك لإفادتها تقرير لحدث الحال بينما الاسم يدلُّ على الثباتِ في طبيعته فبذلك لا يكونُ متوافقًا مع اسميةِ خَبَرِ كادَ بالأصلِ وعندَ ذاكَ يُصْبِحُ المعنَى خاليًا من التوافقِ[6].إنَّ مَا آل إليه((اختيار أبي الفتح (ما كنت آئبا) أي: وما وما كنت أؤوب، فاستعملَ الاسمَ الذي هو الأصلُ المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذي هو الأصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذي هو فرع، وذلك أنْ قولَك: كِدتُ أقومُ،

---

(1) يُنظر: الكتاب11/3،والمقتضب75/3، والمفصل في علم العربية 269،وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع138/2.

(2) يُنظر: شرح الرضي27/4.

(3) خزانة الأدب 376/8، ويُنظر:الخصائص391/1.

(4) يُنظر: الفعل زمانه وأبنيته إبراهيم السامرائي61.

(5) يُنظر:الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة (74)،551/2.

(6) يُنظر: الكتاب160/3.

أَصْلَهُ كِدْتُ قائما)).[1]وأرجأَ بعضهم ذلكَ للضرورةِ وكانَ توجيهُ المَسألَة بقولِهم:((كانَ الوجهُ أنْ يُقَالَ:(وما كدْتُ أؤوب واني عسيت أن أصومَ) ،إلاّ أنَّ الضرورةَ مَنَعتْ من ذلك وقولُهُمْ في المثَلِ(عسى الغويرُ أبؤسا)[2]شاذٌ يُحْفَظُ ولا يقاسُ عليهِ)).[3]

2 – **اسم كان نكرة وخبرها معرفة:**

بيَّنَ ابن جنّي مذهبه الذي يجوِّز فيه جعل اسم كان (نكرة الجنس) وخبرها معرفة. فقَالَ:((رُوي عن عاصم أنّه قرأ ﴿**ما كانَ صلاتَهُم...**﴾نصبًا﴿...**الاَّ مُكَاءً وتَصدَيةً**﴾الانفال35رفعا ولحّنَهُ الأعمش[4]،وقد رُوِي هذا الحرف أيضًا عن أبان بنِ تغلب أنّه أنّه قرأه كذلك ولسنا ندفع أنَّ جعَلَ اسم كان نكرةً وخبرها معرفة قبيح، فإنّما جاءَتْ منهُ أبيات شاذّة، وهو في ضرورةِ الشّعرِ اعْذر والوجه اختيار الأفصحِ الأعرب، ولكنَّ وراء ذلك ما أذكره .اعلم أنّ نكرة الجنس تُفيد مفَاد معرِفَتِه .ألا ترى أنَّك تقول: خرجت فإذا أسدٌ بالبابِ، فتَجِدُ مَعْنَاهُ مَعْنَى قوْلَكَ:(خرجت فإذا الاسدُ بالبابِ)،لا فَرْقَ بينَهُمَا، وذلك أنّكَ في الموضعينِ لا تريدُ اسدًا واحدا معينًا، وإنَّمَا تريدُ خَرَجْتُ فإذا بالباب واحد من هذا الجنس وإذا كانَ كذلكَ جَازَ هنا الرفعُ في (مُكَاءٍ وتصدَيةٍ) جوازا قريبًا حتى كأنَّه قَالَ: وما كان صَلاتُهم عندَ البيتِ إلّا المكاءُ والتّصديةُ، أي إلّا هذا الجنسُ من الفعلِ، وإذا كانَ كذلكَ لم يَجْرِ هذا مَجرَى قولُكَ: كانَ قائمٌ أخاك وكانَ جالسٌ أباكَ، لأنَّه لَيْسَ في (جالسٍ وقائمٍ) مِنْ معنَى الجنسيةِ التِي تلاقى معْنَيا نكرتِها ومعرِفَتِها. وأيضًا فأنّه يجوزُ مَعَ النَّفيِّ مِنْ جَعْلِ اسم كانَ واخواتها نكرةً ما لا يجوزُ معَ الإيجاب، فكذلك هذهِ القراءةِ، لما دَخَلها النفي قَوِيَ وحَسُنَ جعل اسم كان نكرة، هذا إذا ما ذكرنا من مشابهة نكرة اسم الجنس لمعرفته، ولهذا ذهبَ بعْضُهُمْ في قولِ حسّان[5]:

---

(1) شرح ديوان الحماسة 65 للتبريزي .

(2) الغوير تصغير غار والأبؤس جمع بؤس وهو الشدة يُنظر: مجمع الأمثال2 /17، ولسان العرب مادة(الغين المعجمة)38/5.

(3) ضرائر الشعر 265– 266.

(4) يُنظر: معجم القراءات289/3،وإعراب القرآن للنحاس186/2، ومشكل إعراب القرآن مكي القيسي351/1، وتذكرة النحاة 287.

(5) يُنظر: ديوانه 18.

كأنَّ سبيئة[1] من بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزاجَهَا عَسَلٌ ومَاءُ

أنَّه أنّما جَازَ ذلك من حيث كان عسل وماءٌ جنسين، فكأنَّه قَالَ: يكونُ مزاجَها العسلُ والماءُ0فبهذا تسهلُ هذه القراءَة، ولا تكون من القُبح واللّحن الذي ذهب إليه الأعمش))[2].

نرى في النصِّ أنَّ ابن جنّي في ردِّهِ على تلحينِ الأعمش لقراءةِ عاصمِ بجوازِ توارِدِ النَّكِرَةِ اسمًا لِكَانَ وخَبِرِهَا معرفة، مستدلًا بقولِ حسّان ووجهُ ذلكَ أنَّ تنكير اسمُ الجنسِ يُفيدُ مفادَ معرفته، وهو ما تجلَّى في بيتِ حسّان، بمعنَى أنَّ اسمَ الجنسِ يفيدُ وإنْ كانَ نكرةً .

فالقياسُ أنْ يكونَ الاسمُ معرفةً والخبرُ نكرةٌ، فلا يُخْبَرُ هاهنا عنْ نكرةٍ بمعرفةٍ إلّا ضرورَةً[3] والشاهد محل نَظَر النحويينَ فسيبويهِ جَوَّزَهُ ضرورةً بإيرادِ اسم كانَ نكرة وخبره معرفة، ولا يجوزُ ذلك في الكلام[4] فالعِلَّة في ذلك:((أنْ جعلَ اسمَ كانَ (عسل) وهو نكرة وجعلَ (مزاجَها) الخبر وهو معرفة، بالإضافة إلى الضمير ومع ذلك فإنّما حسن ذلك عند قائلِه أي أنّ المبتدأ نكرة والخبرُ معرفة، وهذا قلْبُ ما وُضِعَ عَلِيهِ، وفي الشِّعْرِ إنَّمَا جاءَتِ الأشياء التي تدخل على المبتدأ والخبر فتعمل لضرورات الشاعر))[5] والتوجيه نفسه نجده عند بعض النحويين[6]، وجعل الفارسي[7](مزاجها) في البيت منصوبًا على الظرفيةِ بالخبرِ بالخبرِ المحذوفِ، بمعنى: يكون عسل وماء مستقرين في مزاجها .

وقَالَ بعضُ النحويينَ عنْ(كانَ واخواتِها) إنّها:((أفعال مشبهة بالأفعال الحقيقية يجوز أنْ يكونَ الفاعلُ نكرةً والمَفعول معرفةٌ فأجريت هذه الافعال مجراها في ذلك عند الاضطرار))[8] ونجدُ ابنَ مالكَ يخالفُ النحويينَ في توجيهِ بِيْتِ حسَّان فهو يجيزُ الإخبار

---

(1) السبيئة ،ككريمة: الخمر، يُنظر: معجم القاموس المحيط (سبأ) :586.

(2) خزانة الأدب9/282 –283، ويُنظر:المحتسب1/279.

(3) يُنظر: شرح الرضي4/207.

(4) ينظر:الكتاب سيبويه1/48،والمقتضب4/92.

(5) الأصول لابن السراج1/67.

(6) يُنظر: مغني اللبيب2/591.

(7) يُنظر: االتكملة، وهي الجزء الثاني من الايضاح العضدي 115، والمقتصد في شرح الايضاح1/404.

(8) شرح المفصل لأبن يعيش 4/341.

بالمعرفة عن النكرةِ في بابِ (كانَ) و(إنَّ) اختيارًا، قَالَ:((ولَمّا كانَ المرفوع هنا مشبهًا بالفاعل، والمنصوب مشبهًا بالمَفعول جَازَ أنْ يُغْنَى هُنا تعريف المنصوب عنْ تعريفِ المرفوعِ، كمَا جَازَ ذلك في باب الفاعلِ، لكنْ بِشْرطِ الفائدةِ وكون النكرة غير صفة محضة، فمن ذلك قول حسان،... فجعل (مزاجها) وهو معرفةٌ (خبر كان)،و(عسل) اسمها وهي نكرةٌ ،وليسَ القائلُ مضْطَرًا لتمكنِّهِ منْ أنْ يقولَ: يكون مزاجُها عسل وماء))[1] وقد خطَّأَ أبو حيَّان القراءةَ المذكورة وعَدَّ ذلك من ضروراتِ الشعرِ[2] وخرَّجهَا أبو الفتح على أنَّ المكاءَ والتصديةَ اسمُ جنس واسمُ الجنسِ تعريفهُ وتنكِيرهُ سَواء[3].

3- خبر (جَعَل) جملة اسمية

قَالَ ابن جنّي في قول الشاعر[4]:

وقد جَعَلتْ قَلوصُ[5]ابنَي زيادٍ من الأكوارِ مَرتَعُها قريبُ

((أوقعَ الجملةَ من المبتدأ والخبرِ موقعَ الجملةِ مِنَ الفعلِ والفاعلِ، أرادَ: وقدْ جَعَلَتْ قلوُص ابنَيْ سهيل[6] يقرُبُ مرتعها من الأكوار))[7].

الأصل في(كاد وأخواتها)أن يكون الخبر جملة فعلية[8] كقوله تعالى:﴿**يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ**﴾النور35 وقد يأتي خبر جعل جملة اسمية[9]وأوَّلَ ابنُ جنّي البيتَ على وفقِ مقتضياتِ مقتضياتِ القاعدةِ القاضيةِ بالتزامِ خبر (جَعَلَ) بِوَصْفِهِ جُمْلَةٌ فعليِّة، وقدْ تعددَّتْ آراءُ النحويين في هذه المَسألَة، فهذا ابن مالك نقل عن سيبويه أنَّ خبر جعل يكون جملة اسمية

---

(1) شرح التسهيل1/ 356.

(2) يُنظر: تفسير البحر المحيط 492/4.

(3) يُنظر: معجم القراءات 290/3.

(4) (البيت من الوافر وهو بلا نسبة) يُنظر: ديوان الحماسة 58،والخزانة 352/9.

(5) القلوص: من الإبل وقيل ولد النعام أو فرخ الحُباري. يُنظر: لسان العرب 359/3.

(6) (ابني سهيل) بحسب الرواية المذكورة في ديوان الحماسة58.

(7) الخزانة 352/9،ويُنظر:التنبيه على مشكل أبيات الحماسة140.

(8) يُنظر: أوضح المسالك304/1، والمقاصد النحوية 684.

(9) يُنظر: شرح الرضي 226/4 .

أو فعلية[1] وقد وصف بعضهم أنَّ مجيء خبر(جعل) جملة اسمية نادر كالرضي[2]،والعيني[3] والسيوطي[4] وممّن أدلى دلوه القاضِيَ بأنْ (جعَلَتْ) هاهنا بمعنى (طَفِقَتْ) ولذلك لا يتعدَّى (مرتَعُهَا قَريبُ) في موضعِ الحالِ وقدْ أجابَ البغدادي في ضوءِ القاعدةِ نفسِهَا التي ذَهَبَ إليها ابن جنّي[5]،ومنهم من ذهبَ إلى أنَّ (جعلَ) إذا كانتْ للمقاربةِ تعيَّن أنْ يكونَ خبرَها فعلا فالأحسنُ نصْبُ (قلوص)ويَكونُ في جَعلَتْ ضميرٌ يعودُ على المذكورةِ وليْستْ (جَعلَتْ) في هذا الوجهِ بمعنى المقاربةِ وإنَّمَا هي بمعنَى صيّرتْ فلا تفتقرُ إلى فعلٍ، ويكونَ قولُهُ (مرتَعُهَا قريبٌ) جملة في موضع المَفعول الثاني، كمَا يُقَالَ جعلت فإنَّ مالَهُ كثيرا[6] وقدْ اجَازَ بعضُ النّحاة أنْ يكونَ جعلَ بمعنَى صيّرَ وحُذِفَ مِنْهَا ضميرُ الشأنِ جَعلتْهُ أي الشأن مرتَعُهَا قريبٌ وآخر اجَازَ بأنْ يكونَ على الغاء جعلت مع تقدمها[7]وذهب ابن هشام الأنصاري إلى أنَّ المرفوعَ هو الذي تَلَبَّسَ بالفعلِ المدلولِ عليها بخبرهَا أو شَرَعَ فيه[8].فإذا قَالَ القائل: جعلَ زيدٌ فِعْلَهُ جميلٌ، ولمْ يأتِ بِلَفْظَةِ الفعلِ فإنَّما يحملهُ على المعنَى كأنَّه يقولُ: جَعَل زيدُ يجْمُل، ومثله في الشاهد (مرتَعُهَا قريبٌ)أي إنَّه أرادَ: وقدْ جَعلَتْ قلوُصُ ابنَيْ سهيلٍ يقرُبُ مرتَعُهَا من الأكوارِ.[9]

4- تقدير ضمير الشأن المحذوف في الفعل (وجد) .

قَالَ الشاعر :

كَذاكَ أُدِّبْتُ حتى صارَ من خُلُقِي إنِّي وَجَدْتُ مِلاكُ الشيمةِ الأدب[10]

---

(1) يُنظر: شرح التسهيل392/1 .

(2) يُنظر: شرح الرضي226/4.

(3) يُنظر: المقاصد النحوية 84 .

(4) يُنظر: همع الهوامع 141/2.

(5) يُنظر: الخزانة 9/ 353.

(6) يُنظر: شرح شواهد المغني 06 .

(7) يُنظر: المصدر نفسه والموضع نفسه .

(8) يُنظر: أوضح المسالك305/1.

(9) يُنظر: المقاصد النحوية684.

(10) شرح الحماسة بشرح المرزوقي1146، ويُنظر: خزانة الأدب139/9.

قَالَ ابنُ جنّي فـ(إعراب الحماسة)((أراد: وجدته ملاكُ الشيمة الأدب، كقولك: ظننْتَهُ زيدٌ منطلقٌ، أي ظننْتَ الأمرَ والشأن زيدٌ منطلقٌ، إلَّا انَّه حُذِفَ الضميرُ في (وجدْتَ) للضرورةِ، كما حُذِفَتْ أيضًا في بيتِ الكتابِ:

إنَّ منْ لام في بني بِنْتِ حَسّا ن المهُ وأعْصِهِ في الخُطُوبِ[1]

أرادَ:(إنّه مَنْ لام)، ألا تَرَى أنَّ مِنْ هُنَا شرطًا، فلا ينصبْهُما ما قبلها كالاستفهام، وعلى هذا نقول: ظننتُ أبوك أخوك، أي ظَنَنْتُهُ ،فأعْرِفْهُ)) [2]

فمحورُ المَسألَة يدُورُ حَوْلَ جملة (ملاكُ الشيمة الأدب) هذا بالرَّفع، دونِ وجودِ مَا يَقْتَضِي الإلغاء أو التعليقَ للفعلِ (وَجَدَ)[3] مَعَ تقدُّمِهِ، وهو مَا تابَعَ البغداديُّ بهِ الشارحُ بِعَدِّه وجْهًا ضعيفًا[4] بتقدير لامِ الابتداء[5]، فالتعليقُ إبطالُ عَمَلِ الفعلِ القلبيِّ لفظًا لا محلًا، لمانعٍ، فتكونُ الجملةُ بَعْدَهُ في موضِعِ نَصْبٍ على أَنَّها سادَّةٌ مَسدَّ مفعوليهِ، مثل(عَلمتُ لخَالدٍ شُجَاعٌ)[6].وتوجِيهُ الشَّاهِدِ عنْدَ ابنِ جنّي بِحَسَبِ تعليقِهِ ليسَ هنَاك ما يستوجِبُ الإلغاء الإلغاء أو التعليق والرد أنَّ هذهِ الجملة في موضعِ المَفعول الثانِي، والمَفعول الأوّل ضميرُ الشَّأنِ محذوفٌ أو أنَّ الجملةَ معلقةٌ بلام ابتداء محذوفة[7].ويرفضُ البغدادي هذا الذي ذهب ذهب إليه ابن جنّي ، وذلكَ لأنَّ حذْفَ الضمير لا يَخْتَصُّ بالشِّعرِ، إذْ قَالَ((ولا يَخْفَى أنَّ هذا التخريج على كلامِ ابن جنّي يكونُ من بابِ غسْلِ الدَّمِ بالدمِ، والصَّحِيحُ أنَّ حَذْفَ ضمير الشَّأنِ لا يختَصُّ بالشِّعْرِ، ومنْهُ الحديث(**إنَّ من أشدَّ الناسِ عذابًا يوم القيامة المصورون**)[8]، وحكاية الخليل: إنَّ بك زيدٌ مأخوذ))[9].ويَذْكرُ النُّحاة بعْضَ أمثلةٍ يَسْتدلُونَ

---

(1) الكتاب:72/3.

(2) خزانة الأدب :139/9، ويُنظر: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة290-291.

(3) يُنظر: النحو المصفى 333/1.

(4) يُنظر: شرح الرضي 156/4، والخزانة 139/3.

(5) يُنظر: شرح الرضي 156/4-157.

(6) يُنظر: المقاصد النحوية 165،وجامع الدروس العربية 29/3.

(7) يُنظر: النحو المصفى332/1.

(8) صحيح البخاري167/7.

(9) خزانة الأدب 140/9.

يَسْتدلُونَ بِهَا على أنَّ الإلغاءِ قدْ يقعُ والفعل الناسخ متقدِّمٌ على مفعولَيْهِ، وليسَ متوسطًا ولا متأخرًا. ثم يؤولونَ تِلْكَ الأمثلة تأويلًا يُخْرِجُهَا من حُكْمِ الإلغاءِ، ويُدْخِلُهَا في أحكامٍ أخرَى مُطْرَدَةً تنطبقُ عليها بَعْدَ ذلك التأويل. وهذا تكلُّفٌ مردودٌ، وتصنّع يجِبُ البُعْدَ عَنْهُ، منْعًا للفوضَى في التَّعْبيرِ، والخلْط في الأصول العَامةِ.

بهذا التأويلِ الخياليُّ لا يوجدُ في الكَلام ناسخٌ متقدِّمٌ لم يَعمَلْ. أي: لا يوجدُ في الكلامِ إلغاءٌ، ولا مخالفة للقاعدةِ التي توجِبُ عَمَلَ الناسخِ المتقدِّمِ..، فلم هذا؟ ما فائِدَتُهُ؟ إنَّ واقعَ الأمرِ صريحٌ في مخالفةِ التَّعبيرِ للقاعِدَةِ. والسَّبَبُ هو الضرورةُ الشعريِّةُ، أو المسايرة للغة ضعيفة، أو ما إلى ذلك ممَّا يُخَالِفُ اللُّغَةَ الشائعةَ في البَيَانِ الرَّفِيعِ الذي يدعُونَا لِهَجْرِ تِلْكَ التَّأويلاتِ، والفرارِ مِنهْا؛ حِرْصًا على سلامةِ اللُّغَةِ، وإيثارًا للراحةِ من غيرِ ضررٍ، والاقتصار في القياس على ما لا ضعفَ فيه، ولا شذوذَ، ولا تأويلَ...[1]

(1) يُنظر: النحو الوافي 40/2.

المبحث الثاني

مسائل نحوية اخرى

1-الإتباع على المحل.

قَالَ ابنُ جنّي في قولِ الشاعرِ[1] :

حتى تَهَجّر في الرواحِ وَهَاجَهُ طلبُ المعقّبِ[2] حَقَّهُ المظلُومُ

((أنَّ المظلومُ فاعل حَقَّهُ. قَالَ في سورةِ النَّحْلِ في تَوْجِيهِ قراءةَ ابن سيرينَ لقوله تعالى:﴿**وَإِن عَقَبْتُم فَعَقِّبوا**﴾النحل26أي إنْ تَتَبَعْتُمْ فتتبعُوا بِقَدَرِ الحقِّ الذي لكُمْ ولا تزيدُوا عليه[3]قَالَ لبيدُ:... طلبُ المعَقِّبِ...،أي هاجَهُ طلَبا مثل طلبِ المعقِّبِ حَقَّهُ المظلوم، أي عازَه[4]ومنْعَهُ المظلومُ، فـ(حَقَّه) على هذا فعل: حقَّهُ يَحُقُّهُ، أي: لواه حَقّه. ويجوزُ طلبَ المعقبِّ حَقّه، فتنصب حَقَّه بنفس الطلب مع نصب الطلب، كما تنصب مع رفعه، والمظلوم صفة المعقب على معناه دون لفظه، أي: أنَّ طلبَ المعقبِّ المظلومِ حَقَّهُ في الموضعينِ جمِيعا))[5].يتوجه البيت عند ابن جنّي في قوله المظلوم إلى وجهين :

الوجه الأول/ أن (المظلوم) فاعل، و(حقه) فعل ماض والهاء مفعوله ويرتكز بذلك على قراءة ابن سيرين في الآية من سورة ﴿وَإِن عَقَبْتُم فَعَقِّبوا﴾ وتَبِعَ استاذَهُ أبو علي في (التذكرة) فقد قيل في إنَّ (المظْلُومَ) فَاعِلٌ بِقوْلِهِ (حَقَّهُ)، وحَقَّهُ فِعْلٌ ماضٍ والهاء مفعوله، والمعنى طَلَبَ الماطِل في المحَاقَّةِ المظْلُومُ[6].

الوجه الثاني/أنْ يكونَ (المظلومُ) نعتًا أو صفةٌ للمعقِّبِ إذ أنَّ الفاعلَ في المعنى هو (المعقِّبِ) وإنْ جَاءَ مجرورا باللفظِ، بإضافة المصدرِ إليه طَلَبَ المعَقِّب المظلومُ حَقّهُ [7]

---

(1) البيت للبيد بن ربيعة، يُنظر: ديوانه155.

(2) المُعَقِّبُ: الغَرِيمُ المُماطل. عَقَّبَني حَقِّي أَي مَطَلَني، يُنظر: لسان العرب (العين المهملة)614/1.

(3) يُنظر: معجم القراءات 704/4.

(4) بمعنى: غالبه، يُنظر لسان العرب(عوز)614/1.

(5) الخزانة 45/2، ويُنظر: المحتسب1/2 .

(6) يُنظر: مختار تذكرة أبي علي الفارسي453.

(7) يُنظر: المحتسب12/2 .

فرفعُ المظلومِ وهو صفةٌ للمجرورِ الذي هو(المعقِّبُ) حَمْلًا على الموضعِ لأنَّه في موضِعِ رفْع فاعل وعند إضافةِ المصْدَرِ إليه دخلَهُ الجَّرُّ للإضافة أي بمعنَى قدْ أضيفَ ،واتفقَ على ذلك اغلب النُّحاة[1]،وهذا ما يُسَمَّى المشاكلَةُ اللَّفظيةِ التي تكونُ بين النعت والمَنعوت ويمكنُ أنْ لا تكون مطردةً أي لا يجرِي على منعوتِه باللَّفْظِ؛ بلْ يجرِي على موضعه الأصلي وهوما يعرف الحمل على المعنى، كما رأينا في الشاهِدِ من أنَّه قدْ حُمِلَ على موضِعِ نعْت الذي يضاف إليه المصدر من معموله0وبتوجيه آخَرَ: بجعل(مظلوم) بدل من المضمر في المعقب أي (بدل كل من الضمير لتساويهما في المعنى)[2].

وقد أشار سيبويه بمعنى كلامِه في منعِ الحملِ على موضعِ المجرورِ بالمصدرِ فإنْ جاءَ مَا يوهِمُ الحملَ على المحلِّ، أضمَرُوا لَهُ ناصبًا، أو رافعًا ،إمَّا فعلًا، أو مُنَونًا منْ جنسِ ذلكَ المضاف0فيجوزُ بِذلكَ حَمْل توابِعَ مَا أُضِيفَ إليه المصدرُ على اللّفظِ بقصدِ المشاكَلةِ بالإعراب وانِّمَا يُصارَ إلى المحلِّ إذا تعذَّرَ الحملُ على اللفْظِ الظاهرِ[3].

وقد يكونُ (المظلومُ) فاعلَ، ومفعولُه المعقِّبُ: قيلَ((المعَقِّبُ الماطِلُ يُقَالَ: عَقَّبَني حَقِّي، أي مَطَلَني به، فالمظْلومُ عَلى هذا فَاعِلٌ والمعَقِّبُ مَفْعولٌ في المعْنى))[4]، وقدْ وقعَ الخلافُ الخلافُ بينَ النُّحاة، فمَذهبُ ابن جنّي جواز الأتباعِ على المحلِّ وهو ما ذهبَ إليه الكوفيونَ وبعضُ البصريينَ، وذهبَ سيبويهِ وجمهورُ البصريينَ إلى أنَّه لا يجوزُ الأتباع على المحلِّ كالبيتِ السابقِ فهو مؤولٌ بتقديرِ رافعٍ للمرفوعِ وناصبٍ للمنصوبِ وكثرةُ الشواهِدِ الواردةِ ممَّا يَدلُّ على صحَّةِ الأتباعِ على المحلِّ وتَمْنَعُ الأخذ بهذا الرأي لأنَّ التأويلَ خلافُ الظاهرِ[5]ونجدُ أنَّ منهجَ ابنَ جنّي في تحليلِ المشكلاتِ النحويِّةِ يستندُ إلى المعنَى الذي يفرضُ السياقَ اللغويّ، وقدْ عقدَ ابنُ جنّي بابًا في الخصائصِ سمَّاه:(الحمل على المعنى)[6].

---

(1) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ،مسألة (27) 232/1،وأوضح المسالك214/3.

(2) يُنظر: الخزانة 24/2

(3) يُنظر: شرح الرضي 411/3- 412 .

(4) المسائل البصريات 747 .

(5) يُنظر: أوضح المسالك 3/ 214 .

(6) يُنظر: الخصائص97/2.

2-قد تضاف (آية) إلى مفرد.

ذهب ابن جنّي إلى أنّ (آية) في قول الشاعر[1] :

بـآيةٍ يُقْدِمُون الخيل شُعْثا كأنَّ على سنابكها مُدَامَا

((إنّما تضاف إلى مفرد نحو قوله تعالى:﴿إِنَّ **ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ**﴾البقرة 248[2]،وقَالَ الأصل ما تقدمون، أي: بآية إقدامكم))[3]ومثل ذلك قوله:

ألكني إلى قومي السلام رسالة بآيةِ ما كانوا ضعافا ولا عُزْلا [4]

ويؤخذ من تقريرِه أنْ تُقْدِمون بالخطاب، والمشهور أنَّه بالغيبة، لمعنى عليه [5] .

قدَّر (ابن جنّي) بين المضاف وهو قوله (آية) في البيت الأوّل وبين الفعل يقدمون بما المصدرية، فالنحويون يرون في(((آية) بمعنى علامة يجوز إضافتها إلى الفعلية لمشابهتها الوقت؛ لأن الأوقات علامات يؤقت بها الحوادث، ويعين بها الأفعال، ولكن ((لما كانت (آية) في معنى الزمان اضيفا إلى الفعلية في الاغلب مصدرة بحرف مصدري)).[6] ويرى سيبويه أنَّ ذلك مطرد في الكلام [7] ومذهب غيره أنَّه لا يطرد[8]، فتقدير الكلام على المصدر بمعنى (إقدامكم) للمخاطبين، واستدلَّ ابن جنّي بـ(آية) استدلالًا على إضافة المفرد إليها، أمَّا البيت الآخر فأراد إثبات أنَّ (آية) يضاف إليها الفعل مجموعًا شريطة تقدير المصدر، ويبدو زعمه هو وغيره لا يُلتزم به لكثرة الشواهد الناقضة إذْ لا

---

(1) من الوافر نسب للأعشى ولمْ أجدْه في ديوانه، ولمْ يذكرْ في كتاب سيبويه نسبته كذلك كما زعم البغدادي، يُنظر: الكتاب117/3، وشرح الرضي: 173/3، والخزانة: 512/6 .

(2) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس263/1.

(3) خزانة الأدب : 512/6، ويُنظر: سرّ صناعة الاعراب 392-393 .

(4) الكتاب / 117/3، وينظر: الهمع 288/4 .

(5) يُنظر: خزانة الأدب : 512/6 ، ويُنظر: سرّ صناعة الاعراب 392-393 .

(6) شرح الرضي : 173/3.

(7) يُنظر: الكتاب: 117/3-118، وارتشاف الضرب : 1833.

(8) يُنظر: ارتشاف الضرب: 1833 .

ضير من إضافة الفعل مباشرة إلى آية وشبيهها ومنها هذا البيت، أمّا رأي ابن جنّي في أنَّ (ما) في قول الآخر:[1]

ألا من مُبْلِغٌ عَنِّي تَمِيما بِآيةِ مَا يحبّونَ الطّعاما

مصدرية فوجه الاستدلال بقول القائل بآية ما كانوا ضعافًا ولا عزلًا أنَّ آية فيه مضافًا إلى فعل منفى بما وتقديره ما المصدرية قبل ما النافية ممتنع فصحت اضافة آية في الإضافة إلى فعل مستغن عن المصدرية [2] والذي يخلص إليه أنَّ البغدادي نقل رأي ابن جنّي في الشاهد الذي يرجح فيه بأنَّ (ما) مصدرية على حد قوله ويتفق في ذلك معه بعض النُّحاة، خلافًا لسيبويه فعنده (ما) كافة وليست مصدرية. بالإضافة إلى أنَّ ابن جنّي احتج بالآية الكريمة التي يمكن بها أنَّ تضاف (آية) إلى مفرد .

3- حذف نون التثنية لغير الإضافة .

ساقَ ابن جنّي نصًا طويلًا في تعليقٍ لهُ على قولِ الشاعرِ[3] :

هُمَا خُطَّتَا إمَّا إسَارٌ ومِنَّةٌ وإمَّا دَمٌ ، والقتلُ بالحُرِّ أجْدَرُ

على أنَّ نونَ التثنيةِ حُذِفَتْ منْ (خطتا) على أحد وجهين هما: رفع (إسار)،أو جرّه فتُحْذَفُ حينئذٍ النون للإضافةِ ضرورة[4]((وقد تكلم على الوجهين ابن جنّي (في إعراب الحماسة) بكلامٍ لا مزيدَ عليه في الحُسْن0قَالَ: أمّا الرفع فظريف المذهب، وظاهر أمره أنه على لغة من حذف نون التثنية لغير اضافة، فقد حُكي ذلك0 وممّا يعزى إلى كلام البهائم قول الحَجَلة للقطاة:(بَيضُك ثنتا، وبيضي مائَتا)،أي ثنتان، ومائتان...وقد تقصيَّت القول على هذا الموضع في كتابي (سر الصناعة)[5] فعلى هذا يجيء قوله: هما خطتا ...،على ...،على أنَّه أراد :خطتان ثمَّ حذفَ النون على ما تقدَّمَ، فإنْ قلتَ: فإذا كان بالتثنية قد أثبتَ شيئين، فكيف فسر بالواحد، فقَالَ: إمّا وأمّا ...، فالجواب: أنَّه تصور أمرين، واعتقد

---

(1) من الوافر ليزيد بن صعق، ينظر: الخزانة512/6،وهمع الهوامع 4/ 288.

(2) شرح التسهيل259/3.

(3) البيت من الطويل، وهو لتأبَّط شراً، يُنظر: ديوانه 89.

(4) يُنظر: شرح الرضي 358/3.

(5) خزانة الأدب500/7 ، يُنظر: سرّ صناعة الاعراب487.

أنّه لا بد من أحدهما، واعلم أنَّ المحصول عليه أحدهما لا كلاهما، ففسّر ما تصوره وهما شيئان، بما يُحْصَل عليه وهو الواحد كما يخص بعد العموم في نحو قولك :ضربتُ زيدًا رأسه، ولقيتُ بني فلان ناسا منهم، فإن قلت: فهلاّ حملتَه على حذف المضاف فكان أقرب مذهبًا وأيسر متوهمًا، حتّى كأنّه قَالَ: هما أحدى خطتين؟ قيل: يمنع من ذلك قوله هما، وهما لا يكون خبره مفردًا. ألا تراك لا تقول: أخواك جالس ولا نحو ذلك فلذلك انصرفنا عن هذا الوجه إلى الذي قبله0ويجوز عندي فيه وجه أعلى من هذا، لضعفِ حذف نون التثنية عندنا وهو أنْ يكونَ على وجه الحكاية، حتى كأنه قَالَ: هما خطتان قولك: أمَّا إسار ومنه وأمَّا دم، فتحذف النون على هذا للإضافة البتة وأمّا منْ جرِّ إسار ومِنّة فأمره واضح وذلك أنّه حذف النون للإضافة ولم يعتد (امّا) فاصلًا بين المضاف والمضاف إليه. وعلى هذا تقول :هما غلاما إمَّا زيد وإمّا عمرو، وهذان ضربان إمّا زيدٍ وإمَّا جعفرٍ وأجود من هذا أنْ تقول: هما خطتان أحد هذين الأمرين0 وليس الأمر كذلك إنَّما هما خطتان أحدهما كذا والآخر كذا وليست أيضًا كل واحدة من الخطتين للإسار والدم جميعًا، إنَّما أحدهما لأحدهما على ما تقدم فالجواب: أنَّ سبب جواز ذلك هو أنَّ كل واحد من الإسار والدم لما كان مَعرِضًا لكل واحدة من الخطتين، يصلح أنْ يصير بصاحب الخطة إليه، اطلقا جميعًا على كل واحدة منهما بأنْ أضيفا إليه، وجُعل مُفضًى له ومَظِنّة منه ونحو قول الله تبارك وتعالى:﴿ **وَمِن رَّحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ**﴾ القصص 73،ولم يجعل كل واحد من الليل والنهار لكل واحد من السكون والابتغاء فخلط الكلام اكتفاء بمعرفة المخاطبين بوقت السكون من وقت الابتغاء))[1].

نرى بعد هذه المحاجّاة الطويلة قوّة الحجّة النّحوية والاستدلال والقياس في اثبات أنّ حذف النون أحد أمري الحكاية، فيكون (إسار) مرفوعًا، وإذا جرت(اسارٍ) يكون حذف النون لنيةِ الإضافة والتقدير:(هما خطتا اسارٍ).

فمن المتداول أنَّ نون التثنية تحذف عند إضافة اسم مفرد إليها كقولنا مثلًا: هذا طالبٌ، هذان طالبا علم، قَالَ سيبويه:((وإذا ثنيت أو جُمِعَتْ فأثبت النون قلت: هذان الضاربان زيدًا...،وإنْ كففتَ النون جررتَ وصارَ الاسم داخلًا في الجار وبدلًا من النون ،

(1) التنبيه لابن جني 42-43 ويُنظر: منهج ابن جني في كتابه التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة: 13.

لأن النون لا تعاقب الألف واللام)) بمعنى أنَّ حذف النون جار على المثنى في حال التنكير مع الإضافة أمّا ما أطلق من حكم في أنَّ النون لم تحذفْ للإضافة ولم يعاقبْ الاسم النون((وإنّما حذفوها حيث طال الكلام وكان الاسم الأوّل منتهاه الاسم الآخر))[1]، وقد حذفوا هذه النون في غير الإضافة[2]، لذلك نرى الفرّاء يصرحُ أنَّ حذف النون هاهنا استخفافًا وهو ما نسبه ابن جنّي إليه، وينقل الأخير ما ذهب إليه البغداديون من جواز حذفهم لنون التثنية[3]وإنشادهم:

قدْ سالمَ الحياتِ منه القَدمَا الأَفْعُوَانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَما

قَالَوا: أراد القدمان، فحُذِفَتْ النون، ونصبوا الحيات وجعلوا الأفعوان وما بعده بدلًا منها ، ومنهم من يُعلل الحذف بأنَّه من باب السعة[4] وفي أحد الشروح نرى علَّة الحذف صوتية في هذا الشاهد فـ((حذف النون من (خطتا) إذا رَفَعْتَ (اما اسارٌ) استطالة للاسم))[5].فمن رجّحَ الحذف جعلَ ذلك للضرورة الشعرية وذلك على روايته الرفع[6].

والمستفاد منْ ذلك أنَّ نون التثنية تحذفُ لغير الإضافة أو شبهها جوازًا للضرورة واتفق على ذلك اغلب النُّحاة [7] .

كما نرى أنَّ البغدادي استحسن رأي ابن جنّي مع طوله وهذا مشعر بمدى حجية ابن جنّي واستحسانه له مع العلم أنّنا نادرًا ما نجد البغدادي يمدح أو يثني على رأي أحدٍ في الخزانة [8].

4-الإعراب على الحكاية.

نقل ابن جنّي جواز رفع (رحيل) ونصبه على الحكاية في قول الشاعر[1] :

---

(1) يُنظر: الكتاب: 1/ 184- 186.
(2) يُنظر: المسائل العسكرية 281.
(3) يُنظر: سرّ صناعة الاعراب: 484/2.
(4) يُنظر: معاني القرآن : 11/3، وسر صناعة الاعراب :484/2.
(5) يُنظر: شرح الحماسة للمرزوقي:80.
(6) يُنظر: سرّ صناعة الاعراب:484، ومغني اللبيب 843/2 .
(7) يُنظر: همع الهوامع 166/1- 169.
(8) يُنظر: خزانة الأدب499/7.

تنَادَوا بالرحيلِ غدًا وفي ترحالِهم نفسِي

((فكأنّهم قَالَوا: الرحيلُ غدا، أو نرحلُ الرحيلَ غدًا، أو نجعل الرحيلَ غداً، أو أجمعوا الرحيل غدا))[2]

وقد فصّل ابن جنّي القول في هذه المَسألَة قائلًا:((فمن رفع أو نصب فقدّر في الحكاية اللفظ المقول البتة فكأنّه قَالَوا :الرحيلُ غدًا، والرحيلَ غدًا، فأمّا الجرّ فعلى إعمال الباء فيه، وهو معنى ما قَالوه، لكن حكيتَ منه قولك: غدًا وحده، وهو خبر المبتدأ وفي موضع رفع، لأنّه خبر المبتدأ، ولا يكون ظرفًا لقوله: تنادَوا؛ لأنَّ الفعل الماضي لا يعمل في الزمان الآتي، وإذا قَالَ: تَنادَوا بالرَّحيل غدًا، فَنُصِبَ الرّحيلَ فإنَّ (غدا) يجوز أنْ يكونَ ظرفًا لنفس الرحيل فكأنَّهم قَالَوا:(أجمعنا الرّحيل غداً)، ويجوز أنْ يكون ظرفًا لفعل نصب الرحيل آخر، أي: نحدث الرحيل غدًا، فأمّا أنّ يكون ظرفًا لتنادوا فمحال، لِمَا قدّمنا))[3].

هذا الباب من النحو يسمى الحكاية، وهو يخرج ظاهرًا عن القاعدة النحوية، ويتعمدُ النحويين إليه طرقًا في التحليل اعتمادًا على العامل والعلّة، كما فعل ابن جنّي في النص أعلاه، وهو تخريج نقله عن أستاذه الفارسي وهذه المَسألَة ذكرها سيبويه[4] يقول: الحكاية يبقى الاسم على حركة إعرابه التي سمي بها أو كانت أولًا عليه، كأنّهم تنادوا فيما بينهم، (الرحيلُ غدا) أو قَالَوا :(الرحيلَ غدًا) فرفعوا ونصبوا على الحكاية، لأنَّهم حكوا اللفظ ولم يحكوا إعراب، وهذا وارد عند العرب، ولا سيما في التسمية للأعلام، فلو سمّينا رجلاً بـ(وزيداً) فهو منصوب بالأصل فيبقى في الحالات الثلاث منصوبًا عند سيبويه بقوله: ((ولو سمّيت رجلًا بـ(وَزَيْدٍ، أو وَ زَيْدَاً أو وَزَيْدٌ، فلا بدّ لك من أنْ تجعله نصبًا أو رفعًا أو جرًا تقول: مررتُ بَزَيدًا، ورأيتُ زَيْدًا، وهذا زَيْدًا. كذلك الرفع والجرّ، لأنَّ هذا لا يكون الا تابعًا))[5] بحسب ما فصَّله ابن جنّي فإنَّه يُجِيزُ في قولِ الشاعرِ ثلاثة أوجه في موطن الشاهد (الرحيل):الرفع، والنصب، أمّا الوجه الثالث فهو الجرّ بالباء في (بالرحيل) فحكى

---

(1) لم يعرف قائله يُنظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية : 29/2.

(2) خزانة الأدب :9/ 182، ويُنظر: سرّ صناعة الاعراب 1/ 232.

(3) المحتسب:235/2.

(4) يُنظر: الكتاب 326/3.

(5) الكتاب: 3/ 333.

اللفظة ولم يحكِ الإعراب؛((وهذا نظير(دعا بالويل والحرب) في أنْ حكى الويل والحرب وأعمل الباء ولم يحك الإعراب...))[1] في ضوء ذلك استعمل العرب الحكاية ومنها الأسماء والأفعال ومعاملتها معاملة الحكاية وكانت هذه التسميات والمعاني بصورة مفرد أو جملة فعلية كانت أو اسمية قَالَ ابن جنّي:((قد جاءَت هذه الحكاية عنهم مجيئًا متسعًا))[2].

ونجد جملة (الرحيل غدًا) عنْدَ الكوفيين من المبتدأ والخبر محكية بـ(تنادوا) فيجوز عندهم الحكاية بمعنى القول أي ((تنادوا)) (بمعنى نادى كلٌ منهم) بذلك اللفظ بـ (الرحيل غدًا)[3] فلمْ يشترط الكوفيون لفظ القول للحكاية أي بمعنى يلحق عندهم القول بالقول ومن ذهب بهذا المذهب يرى أنَّ الجوازَ في المَسألَة إذا كان لموضع ما يكون معناه من معنى القول[4].

واتفقَ ابن عصفور على ذلك إذْ يذهب إلى أنَّه أُضمر في الشاهد فعل القول لتضمن الفعل (تنادوا) معنى القول وقَصُرَ دخول حرف الجرّ على الجملة المحكية للضرورة[5] وعند وعند البصريين القول مقَدّر بعد هذا الفعل، وليسَ ملحقًا به فتنادوا بقولهم الرحيلُ غَدًا.[6]

إنّ ما يستنتج ممّا توارد سابقًا في (الحكاية) جوازه على معنى القول وبعد الخلاف في ذلك بين البصريين والكوفيين احتكمَ البغدادي إلى رأي ابن جنّي الذي نقله عن أستاذه والذي فصَّل القول بذلك وجوّز فيها الأوجه الثلاثة الرفع والنصب والجرّ ويبدو أنَّ ابن جنّي وافقَ سيبويه في جوازِ دخول حروف الجرّ على الجملة المحكية خلافًا لابن عصفور إذْ عدَّه ضرورة .

ويرَى الباحث امكانية دخول حرف الجرِّ على الجملة المحكية فلا ضيرَ في ذلك لأنَّ مخالفةَ القاعدة النحوية لغرض الإبانة والاتساع هو الغرض الأساس في الحكاية[7].

---

(1) الفسر: 212/1.
(2) الخصائص:2/ 461، ويُنظر: سرّ صناعة الإعراب: 405/1.
(3) يُنظر: شرح الرضي:177/4 .
(4) يُنظر: معاني القران للفراء 80/1-81 .
(5) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور:3/ 5.
(6) يُنظر: شرح الرضي 177/4، وشرح التسهيل :96/2.
(7) يُنظر: أسرار العربية:390.

5- إضافة الصفة المشبهة إلى معمول يشتمل على ضمير الموصوف.

فقد تضافُ الصفة المشبهة إلى ظاهر مضاف إلى ضمير صاحبها[1]،قَالَ ابن جنّي ((واعلم أنَّ العرب إذا حملت على المعنى لمْ تكدْ تُراجع اللفظ ، كقولك شكرتُ من احسنوا إليّ على فعله، ولو قلت شكرت من أحسن إليّ على فعلهم جَازَ، ولهذا ضعف عندنا أنْ يكون(هما) من (مصطلاهما) في قوله:[2]

أقامَتْ على رَبْعَيهما جَارَتَا صفا كُمَيْتاَ الاعالي جَوْنَتَا مُصْطَلاهُما

كميتَا الأعالي جونتاَ عائدًا على الأعالي في المعنى إذا كانا فاعلين اثنين، لأنَّه موضع قد ترك فيه لفظ التثنية حملًا على المعنى لأنَّه جعلَ كل جهة منهما أعلى، كقولهم: شابت مفارقه، وهذا بعيرٌ ذو عَثانين، ونحو ذلك0أو لأنَّ الأَعلِيين شيئان من شيئين، فإذا كان قد انصرف عن اللفظ إلى غيره ضعفت معاودته إياه لأنّه انتكاث وتراجع فجرى ذلك مجرى إدغام الملحق وتوكيد ما حذف على أنَّه قدْ جاء منه شيء قَالَ:

رأت جبلًا فوق الجبال إذا ألتقت رءوس كبيرِهنَّ ينتطحان[3]

أمَّا قوله:

كِلاهما حينَ جَدَّ الجرىُ بينهما قَد أقلما وكِلا أنْفَيْهُما رابي[4]

فليس من هذا الباب وإنْ كانَ قدْ عادَ من بعد التثنية إلى الافراد، وذلك أنَّه لم يقل كلاهما قد أقلعا وأنفه راب فيكون ما أنكرناه ، لكنَّه قد أعادَ كِلا اخرى غيرَ الأولى فعَاملَها على لفظها0

ولم يقبح ذلك لأنّه قد فَرِغَ من حديث الأولى ثم أستأنف من بعدها اخرى ولم يجعل الضميرين عائدين إلى كلا واحدة وهذا كقولك: من يقومون اكرُمهم ومن يقعد اضربه0 ولا يحسن﴿ **وَمِنهُم مَّن يَستَمِعُ إِلَيكَ حَتَّىٰٓ إِذا خَرَجُوا مِن عِندِكَ** ﴾محمد ١٦لما ذكرناه وهذا واضح

(1) شرح الرضي:2/ 235.

(2) البيت للشماخ بن ضرار، يُنظر: ديوانه: 308.

(3) لمْ يعرف قائله يُنظر: الخصائص: 420/2، والخزانة : 301/4 .

(4) البيت للفرزدق لم اجده في ديوانه ، يُنظر: شرح الشواهد الشعرية 157/1.

فاعرفه)).[1]وفي تفصيل لِما ورد فمسألة اجتماع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بدأ بالحمل على اللفظ وتعليل ذلك أن اللفظ هو المنظور اما المعنى فهو خفيٌ راجع إلى مراد المتكلم، فاللفظ متقدم على المعنى، لأنّك أوَّل ما تسمع اللفظ تفهم معناه عقبه فكان الأسبق، ولو لحصل تراجع لأنك أوضحت المراد ثم رجعت إلى غير المراد[2] ففي قوله (جونتا مصطلاهما) أضيفت الصفة المشبهة (جونتا) إلى معمول يشتمل على ضمير الموصوف فالضمير في(مصطلاهما) يعود إلى (جارتا صفا) فهي حينئذ مثل مررت برجلٍ حسن وجهه بالإضافة وهذا عند ابن جنّي رديء وكذلك نفسه بتقدير سيبويه (فجونتا مصطلاهما)هي موطن الشاهد عنده فقد أضاف(جونتا) إلى (مصطلاهما)[3].

جونتا مثنى وهي بمنزلة حسنتا ،وقد اضيفا إلى(مصطلاهما)، و(مصطلاهما) يعود إلى جارتا صفا0 وقوله "كميتا الاعالي" هو صفة جارتا صفا، وهو تركيب أضافي مثله، وهو مثنى كميت بالتصغير من الكمتة ، وقوله " جونتا مصطلاهما " نعت ثاني لقوله جارتا صفا0

وما أُخرِجَ من لدن سيبويه الضمير المثنى في (مصطلاهما)،بقوله (جارتا صفا)،(وذلك رديء)[4]ومنع البصريون هذا الاستعمال مطلقا مخالفين ما ذهب إليه ابن جنّي بجوازه في الشعر[5]،ومن أنكر ذلك وزعم انْ لا حجةَ في البيت وعنده للأعالي وتخريج البيت ما يخرج به عن: حسن وجهه وحسنة وجهًا قَالَ وذلك لا خلافَ بين النحويين أنْ قولنا زيد حسن وجه الاخ جيد بالغ، وأنّه يجوز أن يكنى عن الاخ فنقول: زيد حسن وجه الاخ جميل وجهه ، فالهاء تعود إلى الاخ لا إلى زيد، فكأنّا قلْنا زيد حسن وجه الاخ جميل وجه الاخ0 والدليل على ذلك انه وصف الأعالي بالكتمة ولم يصفها بالسواد كما وصف الجارتين، فلا يشبه هذا قولك الهندان حسنتا الوجه بالسواد كما وصف الجارتين، فلا يشبه هذا قولك الهندان حسنتا الوجه مليحتا خدودهما لأن كل واحد من هذين الضميرين قد أرتفع

---

(1) خزانة الأدب:4/ 298-300، ويُنظر: الخصائص:1/ 420 -421.

(2) يُنظر: القواعد النحوية تأصيلا وتفصيلا 189-190.

(3) الكتاب:1/ 199.

(4) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش :118/3.

(5) يُنظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية :150/3.

بفعله وكذلك يجب أن يرفع ضمير الأعالي بفعله ، فيكون على هذا الأعالي قد اصطلت بالنار، وهذا خلاف ما أراد الشاعر، لأنَّه ذكر لم يصطل منها غير الجارتين وأنّ الأعالي لم يصلْ إليها الدخان[1].

وقد ردَّ ابن جنّي ما تأوله:((بأن العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ كقولك ...الخ)) وهذا الكلام مأخوذ من أبي علي الفارسي الذي شرح البيت مفصلا ويبدو انه موافقٌ لما ذهب إليه سيبويه[2] والذي يبطل من ذهب هذا المذهب هوما ذهب إليه ابن جنّي في(فساد المعنى وضعف اللفظ) فضعف اللفظ أي عود الضمير إلى الظاهر يجب أنْ يكون على حسبه في اللفظ، وحمله على المعنى قليل ووجه فساد المعنى فانه يكون المعنى حينئذ: جونتا مصطلى الأعالي، والمصطلى في الحقيقة إنّما هو لجارتين لا للأعالي فيكون المعنى: مررت برجل حسن وجهه رأسه فتضيف الوجه إلى الرأس، ألَا ترى أنَّه أضاف الصفة التي هي (جونتا) إلى معمولها وهي(مصطلى) في حال إضافته إلى ضمير موصوفه وهو في الشعر ولا يجوز في غيره [3].

والذي نخلص إليه لما سبق أنَّه قد انكر بعض النحويين ما قرّرَه سيبويه وقد بيّن ابن جنّي الرأي الراجح الذي يميل فيه إلى رأي صاحب الكتاب والمتأمل للمسألة يجدُ كيف توصَّل ابن جنّي إلى فكرته بتسلسل علمي مترابط مستندًا في مواضع كثيرة إلى آراء شيخه من أجل دفع آراء مخالفيه ذاكرا الأدلة لتوثيق ذلك ودفع الأقوال التي من شأنها أن ترد على المعارضين وقدْ اعتمدَ في ذلك على الأدِلَّة الموضوعية.

ويبدو من كلامِه الجَّزم برأيه القاطع في تفسير مسألة ما وفيها ردَّ على بعض الباحثين الذين يتسرعون في الحكم على ابن جنّي بالحيرة والاضطراب من هؤلاء الدكتور مُحمّد حسن عواد في مقدمة تحقيق الكوكب الدري إذ يقول:((وهذا الذي ذكر أبو الفتح في المواضع كلها – إذا نظرنا إليه مجتمعا – نشتم منه ريح التردد والتشكك في الجزم برأي قاطع في تفسير ظاهرة معينة))[4] والحقّ لاوجود للشكّ والاضطراب لاستناده للأدلة العقلية

(1) يُنظر : المقتضب للمبرد 1/ 240.

(2) المسائل المشكِلة المعروفة بالبغداديات ، تح: يحيى مراد :33.

(3) ضرائر الشعر: 287.

(4) يُنظر: خصائص التأليف النحوي: 360.

والنقلية والاستطراد في شرح الشواهد والتعرض فيها لمختلف الجوانب وهي سمة من سمات علماء القرن الرابع ومنهم ابن جنّي.

6- حذف الضمير من جملة الخبر.

الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر يجوز حذفه قياسًا عند الفرّاء إذا كان منصوبًا مفعولا به والمبتدأ (كل)[1] قَالَ الشاعر أبو نجم العجيلي:

قد أصْبَحَتْ أُمُّ الخِيار تدَّعي عليَّ ذنبـًا كـلَّه لمْ أصنعِ[2]

((قَالَ ابن جنّي (في المحتسب):لحذف هذا الضمير وجهٌ من القياس وهو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة، وهو إلى الحال أقرب لأنّها ضرب من الخبر وهو في الصفة أمثَل بشبه الصفة بالصلة وفي حذفه منْ لم أصنع ما يقوم مقامه ويخلفُه ، لأنَّه يعافيه ولا يجتمع معه وهو حرف الإطلاق أعني الياء في أصنعي؛ فلما حضر ما يعاقب الهاء صارَت لذلك كأنّها حاضرة))[3].

يظهرُ من كلام ابن جنّي إجَازَة حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ وهو غير ما قَالَه سيبويه:((ولا يحسن في الكلام أنْ يجعلَ الفعلَ مبنيًا على الاسمِ ولا يذْكَرُ علامة اضمار الأوّل حتى يخرج من لفظ الأعمال في الأوّل ومنْ حالة بناء الاسم عليه ويشغله بغير الأوّل حتّى يمتنع أنْ يعملَ فيه، ولكنَّه قدْ يجوِّزَه في الشعر وهو ضعيف في الكلام))[4].

أي في الضرورة الشعرية فقط، ويبدو أنَّ ابن جنّي اتفق مع (الفرّاء)، أمّا البغدادي فلم يرتضِ ذلك قائلًا:((ومفهوم قول الفرّاء أنَّ المبتدأ إذا لم يكنْ (كلا) يمتنع حذف العائد والصحيح فيه أيضًا الجواز بقلة في الكلام والشعر))[5].

---

(1) يُنظر: معاني القرآن للفرّاء 140/1، وشرح الرضي239/1.

(2) يُنظر: الكتاب85/1 ، والأصول في النحو3342/1، والخصائص61/3، وشرح الرضي 239/1.

(3) خزانة الأدب 359/1- 360، ويُنظر: المحتسب 2101/1.

(4) الكتاب 85/1.

(5) خزانة الأدب359/1 .

ومن النحويين منْ يرى أنَّه مسموع في الشعر يُحفظ ولا يقاس عليه [1]،وتتجلى علَّة جوازه برؤية ابن جنّي[2]إذا كان المبتدأ كلَّ أو كِلا أو اسم استفهام، أو كان نكرة إثر استفهام، أو مسبوقة بنفي كما في قوله تعالى:﴿**أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ**﴾المائدة50،برفع (أفحكمُ) ويراه ابن مجاهد خطأ فيه سرف[3]؛ وهناك وجه أقوى منه بنصب (افحكم) بقوله يبغون عليه؛ لأنَّ حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر جائز في الشعر، وجوازه في الشعر ليسَ على سبيل الضرورة المطلقة؛ لأنَّ له وجه من القياس كما في قول الشاعر: **قد أصْبَحَتْ** ...ووجه القياس، تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة كقولهم الناس رجلان رجل أكرمتُ، ورجل اهنتُ أي أكرمته، وأهنته وكقولهم: مررت بهند يضرب زيدٌ، أي يضربها زيد، فحذف عائد الحال. وذهب إلى أنّه قد حذف الضمير في قول أبي النجم السابق إلّا أنّه خلفه وأعيض منه ما يقوم مقامه في اللفظ، لأنّه يعاقبه ولا يجتمع معه وهو (الياء) في (اصنعي) فلمّا حضر ما يعاقب الهاء ولا يجتمعُ معها فصارَت لذلك كأنّها حاضرة غير محذوفة، والثاني أنَّ هناك همزة استفهام فهو أشد لتسليط الفعل ألَا ترى أنَّكَ تقول زيدٌ ضربته فيختار الرفع، فإذا جاء همزة الاستفهام اخترت النصب البتة فقلت أزيدٌ ضربته فنصبت بفعل مضمر يكون هذا الظاهر تفسيرًا له فإنْ قلتَ أفحكمَ الجاهلية تبغون لم تُعدْ ضميرًا ولا عوضت منه ما يعاقبه، وحرف الاستفهام الذي يختار معه النصب والضمير ملفوظ به موجود معك فتكاد الحال تختلف على فساد الرفع.[4]

إنَّ ما ورد منْ تعدد المذاهب في هذه المَسألَة يبددُ منْ زَعَم أنّ الإجماع حاصل على حذف العائد المنصوب إذا كان المبتدأ(كل) أو شبهه بالعموم[5] وقد قيل أنَّ حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ قد جاءَ في كلامِ العربِ ومنهُ قوله تعالى:﴿ **وكُلا وعَدَ اللهِ الحُسْنى**﴾الحديد10 بتقدير وعده الله إلَّا أنّه ضعف حذف العائد من الخبر؛ لأنَّ الجملة التي تقع خبرًا عن المبتدأ إنّما هي حديث عنه وأجنبية منه فالعائد منها يُعلِّقها به، ولكنَّهم

---

(1) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لأبن عصفور 1/350 –351.

(2) يُنظر: المحتسب 1/210–211.

(3) يُنظر: النشر في القراءات العشر 1:/254 –255.

(4) النشر في القراءات العشر: 1/254 –255.

(5) يُنظر: شرح التسهيل 1/312 .

شَبهوها بالجملة التي تقع وصفًا، كما شبَّهوا جملة الصلة، منْ حيث كانت الصفة توضح الموصوف كما توضح الصِّلَةِ الموصول، إلّا انَّ الموصول يلزمه أنْ يوصل، والموصوف لا يلزمه أنْ يوصف فحَسُنَ وكَثُرَ حذف العائد من الصلة لأنَّ الموصول مع صلته بمنزلة مفرد، فالصلة منه كبعض اجزاء كلمة وكان حذف الضمير أولى بالحذف لأن المَفعول فضلة وقد وردَ حذفه في غير الصِّلة كثيرًا حسنًا[1] ومِنَ النُّحاة من قَصرَ حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ والخبر إذا كان المبتدأ نكرة جَازَ ذلك لأنَّ النكرة، أشدُّ تمسكًا منَ المعرفة وهي الأصل فحُذف العائد مع النكرة وهو كثير كقول جرير:

أبَحْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وما شَيْءٍ حَمَيْتَ بِمُستبَاحِ [2]

على أنَّهُ أراد: حميته وأنَّه لو لم ينوِ الهاء لنصبٍ فقَالَ: وما شيء حميت؛ لأنَّه مفعول.[3]

إنَّ كل ما ذكر يتأكد لنا ترجيح كفّة ابن جنّي ومذهبه لثبوت ذلك في القراءة وأنَّ جواز حذفه له وجه من القياس كما ذكر وهو تشبيه لعائدية الخبر بعائد الحال أو الصفة.

7- اكتساء المذكر التأنيث.

((قَالَ ابن جنّي: (في سر الصناعة) عندما انشد قول الشاعر:

يــا أيهَا الرَاكبُ المزْجي مَطِيَّتُهُ سائلْ بَنِي سعدٍ ما هذه الصّوْتُ [4]

إنَّما أنَّثه لأنَّه أراد الاستغاثة وهذا من قبيح الضرورة، أعني تأنيثَ المذكر؛ لأنَّ التذكير هو الأصل، بدلالة أنَّ الشيء مذكّر وهو يقع على المذكر والمؤنث، فعلمت بهذا عموم التذكير وأنَّه هو الأصل الذي لا ينكسر. ونظير هذا في الشذوذ قوله: وهو أبيات الكتاب:

إذا بعضُ السنينَ تعرَّقَتْنا كفى الأيتامَ فَقْدَ أبي اليتيمِ [1]

---

(1) آمالي ابن الشجري2/ 72-73.

(2) يُنظر: ديوان جرير 77.

(3) مغني اللبيب 829/2 .

(4) لكثير الطائي ،يُنظر: سرّ صناعة الاعراب11/1،والخصائص418/2،والخزانة 221/4

وهذا أسهل من تأنيث الصوت قليلاً ، لأنَّ بعض السنين سنة، وهي مؤنثة، وهي من لفظ السنين؛ وليسَ الصوتُ بعض الاستغاثة ولا من لفظها))[2]، فبعضًا اكتسبَ التأنيث مما بعده بالإضافة؛ لهذا قَالَ (تعرّقَتنا)[3] بالتأنيث وهي الخبر في المعنى عن المضاف إليه ، أي (السنين) ثم اقحم المضاف (بعض) توكيدًا لهذا المعنى لأنَّ (بعض)ههنا سنون وربّما قَالَوا في بعض الكلام: ذهبتُ بعض أصابعه، وإنَّما أُنِّث البعضَ لأنَّه أضافه إلى مؤنثٍ هو منه، ولو لمْ يكنْ منه لم يُؤَنِّثَهُ [4].وذُكِرَ وجهًا آخر وهو أنْ يكونَ الخبر عن المضاف إليه، فأقحم المضاف إليه توكيدًا؛ لأنَّه غير خارج من المعنى كقوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾الشعراء4والخضوع بيّنٌ في الأعناق، فأخبر عنهم فأُقحم الأعناق توكيدًا[5] .

يرى ابن جنّي أنَّ اكتسابَ المذكر للتأنيث في(ما هذه الصوت) شيء قبيح؛ فلذلك عدَّ هذا الشاهد وغيره من الشذوذ. إلَّا أنَّه يُخَرِّجُ المَسألَة بوجهٍ آخر وهو أنّه أراد الأصوات، أخرجه مخرج الجنس والمصادر قلما تجمع كما نقول: قومُ صَوْمٌ وزَوْرٌ وضيف.[6]وهذا التأنيث إنَّما جاءَ لكسبِ معنيين أو أكثر وهو توسعٌ في المعنى[7].

يبدو أنَّ ابن جنّي يؤيدُ اكتساب التأنيث من الضمير ومن ذلك حديثه ((عن قراءة أبي العالية في قوله تعالى:﴿**لَا تَنْفَعُ نَفْسًا أيمَانُهَا**﴾الأنعام 158بالتاء فيما يروى عنه، قَالَ ابن مجاهد: وهذا غلط. قَالَ أبو الفتح :ليس ينبغي أن يُطْلَق على شيء له وجه في العربية قائم وإنْ كانَ غيره أقوى منه، أنَّه غلط، وعلى الجملة فقد كثر عنهم تأنيث فعل المضاف المذكر إذا كانتْ إضافته إلى مؤنث، وكانَ المضاف بعض المضاف إليه أو منه أو به...

---

1) البيت لجرير، يُنظر: ديوانه412، والكتاب52/1 –60،سرّ صناعة الإعراب11/1،والخزانة 220/4.

(2) خزانة الأدب220/4–221ويُنظر: سر صناعة الاعراب11/1–12.

(3) يُنظر: شرح الرضي215/2 .

(4) يُنظر: الكتاب 52/1.

(5) يُنظر: الكامل في اللغة والأدب105163/2.

(6) يُنظر: سرّ صناعة الاعراب11/1.

(7) يُنظر: ضرائر الشعر275، ومعاني النحو117/3.

فهذا وجه يشهد لتأنيث الأيمان؛ إذْ كانَ منَ النّفسِ وبها))[1]عليه فإنَّ ابن جنّي يضع شروطًا لاكتساب المضاف المذكر التأنيث ومنها: أنْ يكونَ المضاف كل المضاف إليه أو بعضه أو كبعضه[2] ومنه المذكر قوله تعالى:﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾الشعراء4وكان القياس أنْ يقولَ (خاضعة) ولكنَّه عاملها معاملة المذكر، وذلك لأنَّ المضاف إليه مذكر، وجاء في كلامهم((ذهبت بعض اصابعه))[3]فإنْ لم يكنِ المضافُ صالحًا للحذفِ ولا كُلًا أو بعضًا، أو كبعضٍ، لم يجزْ فلا تقول: جاءت غلام زينب ولا ذهبت ابن فاطمة [4]، كقول كقول الشاعر:

لما أَتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ ... سَورُ المدِينةِ والجبالُ الخَشَّعَ[5]

ففي البيت وجهان الأوّل أنَّه ذهب بالسور مذهب الجدران، والثاني: أنَّه لمّا اضافه إلى المؤنث جعلَ له حكمه كما قَالَ تعالى:﴿**مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا**﴾الانعام 160فأنّثَ العشر والأمثال مذكر[6]((وروي عن بعض الفصحاء أنَّه قَالَ: الم ترَ إلى ما كان من فلان؟ فقيل له: ماذا؟ فقَالَ: جاءته كتابي فاحتقرها. فأُنْكِرَ ذلك عليه، فقَالَ: أليس صحيفة؟))[7].

لقد أثارت مسألة التذكير والتأنيث جدلًا واسعًا لإشكاليةِ هذهِ المَسألَة وتشبعها عند المحدَثين يقولُ فيه براجشتراسر ((والتذكير والتأنيث من أغمض أبواب النحو ومسائلهما عديدة مشكلة، ولم يُوَفَّق المستشرقون إلى حلها حلًا جَازِمًا مع صرف الجهد الشديد الزائد))[8] .

---

(1) المحتسب /236.

(2) يُنظر: أوضح المسالك3/86.

(3) الكتاب سيبويه1/ 52 ،56، ويُنظر: شرح الرضي 2/215.

(4) يُنظر: معاني النحو3/116- 117.

(5) لجرير يُنظر: ديوانه 270،والكتاب1/26،والخصائص2/416.

(6) اللباب في علل البناء والاعراب2/104.

(7) يُنظر:الخصائص2/416،وسرّ صناعة الاعراب1/14.

(8) التطور النحوي في اللغة براجشتراسر73-74 ،ويُنظر: المشكل في العربية 87.

8-حذف النون من الإسم المشتق المجموع تشبيهًا بالأسماء الموصولة.

نقل البغدادي في خزانته عند قول الشاعر[1] :

الحافِظُو عَوْرَةَ العَشيرَةِ لا يَأتِيهِمُ مِنْ وَرائِنا وَكَفُ

مقَالَة ابن جنّي وذلك في حذف النون من الشاهد عند قوله (الحافظو):((تشبيهًا لهذه الأسماء المتمكنة غير الموصولة بالأسماء الموصولة لأنَّها في معنى الموصولة قَالَ أبو علي: والأكثر الجرّ وقرأ بعضهم ﴿**والمقِيمِي الصَّلَاةَ**﴾ الحج 35 بنصب الصلاة))[2] .

ويرى ابن جنّي بأنَّ النصب هو الراجح على الوجه الآخر إذ قَالَ في موضع آخر: ((أراد الحافظون فحذف النون تشبيها بالذين ،إذ كان في معناه ويدل على انه حذفها تخفيفا لا لإضافة تركه عورة منصوبة ولو أراد الإضافة لجرَّ العورة البتة))[3] .

أمَّا القراءة فهي لأبي إسحاق والحسن، ورويت عن أبي عمرو﴿**والمقِيمِي الصَّلَاةَ**﴾ بالنصب قَالَ عنها ابن جنّي في موضع آخر:((أراد (المقيمين)؛ فحذف النون تخفيفا لا لِتُعاَقِبَهاَ الإضافةُ وشبّه ذلك بالذينِ والذين في قوله:

فإنَّ الذي حانَتْ بِفَلْجٍ دماؤهم هُمُ القومُ كُلُّ القَوْمِ يا أُمَّ خَالِدِ[4]

حذف النون من الذين تخفيفًا لطول الاسم ، فأمَّا الإضافة فساقطة هنا وعليه قول الأخطل[5]:

أبني كُلَيْبٍ إنَّ عَمِّي اللذا قَتَلا الملوكَ وفَكَّكَا الأغْلَالا

حذف نون (اللذان) لما ذكرنا، لكن الغريب من ذلك ما حكاه أبو زيد عن أبي السَّمال أو غيره أنه قرأ:﴿ **غَيرُ مُعجِزِى ٱللَّهَ**﴾ التوبة 2بالنصب فهذا يكاد يكون لحنًا؛ لأنَّه ليستْ معه لام التعريف المشابهة للذي ونحوه، غير أنه شبه (مُعجزي) (بالمعجزي) وسوَّغَ له ذلك علمه

---

(1) لقيس بن الخطيم ، يُنظر: ديوانه 115.

(2) خزانة الأدب 273/4،ويُنظر: سرّ صناعة الاعراب538/2 .

(3) سرّ صناعة الاعراب 2/ 538 .

(4) يُنظر: شرح شواهد المغني للسيوطي 175، وابن الشجري 307/2.

(5) يُنظر: ديوان الأخطل 246، ويُنظر: الكتاب 186/1، وابن الشجري 306/2 .

بأنَّ (معجزي) هذه لا تتعرف بإضافتها إلى اسم الله (تعالى) كما لا يتعرف بها ما فيه الألف واللام، وهو﴿**والمقِيمِي الصَّلَاةَ**﴾ فكمَا جَازَ النصب في (المقيمي الصلاةَ) شبه بها ﴿ **غَيرُ مُعجِزِى ٱللَّهَ**﴾[1].ونحو (المقيمي الصلاةَ)[2]بيت الكتاب :

الحافِظُو عَوْرَةَ العَشيرَةِ لا يَأتِيهِمُ مِنْ وَرائِنا وَكَفُ

بنصب العورة على ما ذكرت لك))[3] .

لقد اثبت ابن جنّي صحة رأيه بالنصب ذلك انَّ الوصف عامل، وإنْ حذفت منه النون؛ يبقى ما بعده منصوباً، أيْ ما بعد الضمير كما في عورة[4].

ويرى سيبويه أنَّ الضمير بعد الوصف المعرف والمجموع يحتمل أنْ يكون مجرورًا على الإضافة، أو منصوبًا كمَا ورد في الظاهر منصوبًا[5]، وما يثبت صحة مذهب ابن جنّي مقَالَة سيبويه:((لم يحذفْ النون للإضافة ولا ليعاقب الاسم النون ولكن حذفوها كما حذفوها من اللذين والذين حيث طال الكلام وكان الاسم الأوّل منتاه الاسمُ الآخِرُ))[6].

محصلة المَسألَة أنَّ ما ذهب إليه ابن جنّي في النصب لم يخرج بها على سيبويه وهو الوجه الصحيح تشبيهًا باللذين للتخفيف والرأي الاخر لأبي علي الفارسي بجواز الجر على الاضافة؛ لأنَّ الوصف جاء محذوف النون، وهذا دليل على إضافته، يضاف إلى ذلك أنَّ الاستعمال القرآني يرجحُ كفَّةَ النَّصْبِ على الجرِّ.

9- مسألة في (وَيْكَأَنَّ).

(1) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء للشافعي127/2 .

(2) قرأ بن محيصن (والمقيمين) بإثبات النون الصلاة بالنصب وافقه عبد الوارث في نصب الصلاة إلّا أنّه حذف النون وروى عن ابن محيصن الحذف والجر في الصلاة كالباقين. يُنظر: المبهج في القراءات السبع 140/3- 141.

(3) المحتسب 80/2 .

(4) يُنظر: شرح ابيات سيبويه للسيرافي143/1، ويُنظر: شرح الرضي334/2.

(5) يُنظر: الكتاب183/1.

(6) المصدر نفسه 186/1، ويُنظر: المقتضب 145/4، والمنصف /67، وهمع الهوامع 191/1.

وجهت **(وَيْكَأَنَّ)** عند النحويين في بنيتها على مذاهب كثيرة ذكر ابن جنّي منها ثلاثة في مقَالَ نقله عنه البغدادي ((قَالَ أبو الفتح في ويكأنّه ثلاثة أقوال: منهم من جعلها كلمة واحدة فلم يقف على وي، ومنهم من يقف على وي ويعقوب يقف على وَيْكَ وهو مذهب أبي الحسن، والوجه فيه عندنا قول الخليل وسيبويه وهو أن وي على قياس مذهبهما اسم سمّي به الفعل فكأنه اسم أعجب ثم ابتدأ فقَالَ كأنَّه لا يُفلح الكافرون[1] و**وي كأن الله يبسط الرزق لمن يشاء** [2]،(فكأن) هنا إخبار عارٍ من معنى التشبيه، ومعناه: إنّ الله يبسط الرزق لمن يشاء، ووي منفصلة من كأنّ، وعليه بيت الكتاب[3] :

وي كأنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يحـ بَبْ ومنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ

ومما جاءت فيه كأن عارية من معنى التشبيه قوله[4]:

كأنِّي حِيْنَ أمْسِي لَا تُكَلمنِي مُتَيَّمٌ أشْتَهِي ما ليَس مَوْجُودا

أي: أنا حين أمسي متيم من حالي كذا وكذا))[5].

يبدو أن ابن جنّي جمع الآراء المهمة التي تخص بُنْيَة **(وَيْكَأَنَّ)**، لينقض ما يخالف رأيه بوساطة الاستعمال ودعم السياقين القرآني، والشعري، بمعنى أن تركيبها مرهون بتسييقها، فهناك من النحويين من عدّها كلمة واحدة، وهنالك من وقف على ويك وهي رؤية الأخفش، ورؤية الخليل وسيبويه القاضية بفصل(وي)عن(كأن)، وهنالك رأي للكسائي ينقله ابن جنّي ويستبعده قَالَ:((وقَالَ الكسائي: فيما أظن: أراد: ويلك ثم حذف اللام، وهذا يحتاج إلى خبر نبي ليقبل))[6] .

---

(1) يقصد قوله تعالى:﴿ **ويكأنه لا يفلح الكافرون**﴾. القصص 82

(2) يقصد قوله تعالى:﴿ **وي كأن الله يبسط الرزق لمن يشاء**﴾ القصص 82

(3) نُسِبَ الى زيد بن عمرو القرشي، يُنظر: الكتاب 155/2،والاصول في النحو 252/1، وشرح التسهيل 46/2 وشرح الرضي 125/3.

(4) لعمر بن ابي ربيعة، يُنظر: ديوانه53.

(5) خزانة الأدب407/6، ويُنظر: المحتسب 155/2، ويُنظر: الخصائص 169/3،41.

(6) المحتسب 156/2،ويُنظر: حروف المعاني للزجاجي67، والخصائص40/3، وشرح الرضي 126/3 .

ويبدو أنَّ ابن جنّي لم يخرجْ على توجيه الخليل وسيبويه، قَالَ سيبويه:((سألت الخليل رحمه الله عن قوله :﴿ **وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ**﴾القصص 82،وعن قوله تعالى:﴿ **وَيْكَأَنَّ اللَّهَ**﴾ القصص 82 ،فزعم أنَّها وي مفصولة من كأَنَّ، والمعنى وقع على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم أو نُبِّهوا فقيل لهم: أما يُشْبِه أنْ يكون عندهم هذا))[1].

وهنا توجَّه (وي كأنَّ) على معنيين باتجاهين:

أولهما: قد جاءت للإخبار البعيد عن التشبيه، أي ان التشبيه ليس على اصله بل المراد به التحقيق بمعنى انه يبسط الرزق لمن يشاء.(وإنه لا يفلح الكافرون) .

والثاني: إنّ (وي) و كأنْ، هي كلمة تقَالَ عند استعظام الشيء والتعجب منه، وكأنْ مثل كأنَّ تدخل في الانكار والتنبيه والتعجب فكأن في سياق الآية ورد التعجب ثم كانت البداية على لسان القوم.

وهنالك معنى ثالث يراه ابن مالك في تذييله، فقوله تعالى:﴿**وَيْكَأَنَّ اللَّهَ**﴾أنَّ(وي) كلمة مفصولة وهي كلمة تنبيه وتندم على أمر سبق[2].

وقد أسهب ابن جنّي في الاستدلال على رأيه إذْ قَالَ:((فمن قَالَ إنها (ويك) فكأنّه قَالَ أعجب لأنَّه لا يفلحُ الكافرون، وأعجب لأنَّ الله يبسط الرزق لمن يشاء من عباده، وهو قول أبي الحسن. وينبغي أنْ تكون الكاف هنا حرف خطاب لا اسمًا، بل هي بمنزلة الكاف في ذلك واولئك؛ وذلك أنَّ (وَيْ) ليست ممّا يضاف، ومنْ وقف على (وَيْكَ) ثمَّ استأنف فينبغي أنْ يكون أراد أنْ يُعْلَمَ فالكاف من جملة (وي) ليستْ بالتي في صدرِ (كأنَّ) فوقف شيء لبيان هذا المعنى ويشهد لهذا المذهب قول عنترة [3]:

وَلَقد شَفى نَفسِي وأبْرأَ سُقْمَهَا قِيْلَ الفَوارِسِ وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ))[4]

---

(1) الكتاب 154/2، ويُنظر: الأصول في النحو 251/1، وشرح أبيات سيويه 29/2، والمحتسب 155156/2، والخصائص40/3 .

(2) يُنظر: التذييل والتكميل20/5-21.

(3) البيت من معلقته ، يُنظر شرح المعلقات السبع للزوزني 153.

(4) المحتسب 156/2.

فأثبت الكاف حرف وليس باسم؛ وذلك لأنّ اسم الفعل لا يضاف و ويك لا يمكن أنْ يحتملَ روايته الفصل ابداً.

ومنَ النُّحاة من جعل(((وا) اسمًا لأعجبَ، وقدْ يُقَالَ واها. وكذلك وي عنده للتعجب))[1]، وآخرون جعلوا (وي) منفصلة من كأنَّ كقول للرجل وي: أما ترى ما بين يديك ، فقَالَ: وي ثمَّ استأنَفَ (كأنَّ) يعني (كأنَّ اللهَ يبسطُ الرزق) وهي تعجب ولو كانتْ منفصلة لكتبوها[2]،وقد يجوز أن تكون كَثُرَ بها الكلام فوصلت بما ليست منه كما اجتمعت العرب على كتاب يا بن أم: يبنؤمَّ. قَالَ وكذا رأيتها في مصحف عبد الله وهي في مصاحفنا أيضًا [3]،وكان تأويل اهل التفسير اقرب إلى مذهب سيبويه وابن جنّي من باقي الأوجه التي تم ذكرها فيصبح الذي تمنوا مكان قارون موضعه من الدنيا امس يقولون لمّا عاينوا ما اصابهم به من نعمته ألم ترَ يا هذا أنَّ الله يبسط الرزق لمن يشاء من عباده فيوسع عليه [4].ويرى الباحث أنّ الآراء خلطت بين البنية والاستعمال، ويفترض النظر إلى البنية أولا، ثم إلى الاستعمال السياقي لها، وكانت (وي كأن) ثلاثة أقسام (وي) و(الكاف) التي تستعمل للتمثيل، وأن المشبهة بالفعل التي تفيد التوكيد، فأرى أن المقام قدْ استقضى (وي) وهي اسم فعل أبلغ واوكد في الاستعمال من الفعل كما يقول الدكتور(فاضل السامرائي)[5]، وهو تعبير صوتي عبرّ عن التعجب الذي أصاب القوم من أمر الله، أي أن القرآن الكريم وصف الموقف، واستعملت (الكاف) للتمثيل لأنَّ القوم لم يكونوا ذوي إيمان قوي، لأنَّهم تمنوا مكان قارون بالأمس، لتأتي أنَّ بعدها التي تفيد التوكيد، ولم يستعمل (أنّ) المشددة التي تكون آكد من تلك، والله أعلم .

10- اضافة الاسم إلى المسمى:

قَالَ ابن جنّي في هذين البيتين:

---

(1) مغني اللبيب 409 .

(2) يُنظر : معاني القرآن للفراء 312/2 ، والكشاف للزمخشري 434.

(3) يُنظر: خزانة الأدب 406/6.

(4) يُنظر: تفسير البغوي545/3،-547.

(7) يُنظر: معاني النحو4 /44 .

إلى الحولِ ثمَّ اسْمُ السَّلامِ عَليْكُمَا وَمَنْ يَبْكِ حوْلا كَامِلا فقد اعتَذَرْ[1]

لا ينعشُ الطرفَ إلا ما تخوَّنه داعٍ يناديه باسم الماء مبغومُ [2]

((ذهبَ أبو عبيدة إلى زيادة الاسم في قوله ثم اسم السلام عليكما، وفي قوله باسم الماء مبغومُ ونحن نقول إن فيه محذوفاً، أي اسم معنى السلام وزيادة الاسم هنا لا تتجه، لأنَّ الداعي هو الظبية وإنَّما دعت ولدها بقولها ماء ماء، فلو كان على إقحام الاسم لقَالَت باسم ماء ماء، والماء بالألف واللام ليس إلا الماء المشروب، فكيف يريد حكاية صوتها! ولكنّ الشاعر ألغَزَ حيث أوقع الاشتراك بين لفظ الماء وصورتها، كأنه اللفظ المعبر به عن الماء المشروب. قَالَ أبو علي فان قيل ان هذا من قبيل غلق، يعني الصوت، فكيف أُلحِقَ لام التعريف، وقَالَ آخر:

ونَادَى بِهَا ماءٍ إذا ثارَ ثَورةً مُصَغْلَكُ أَعْلَى قُلَّة الرَّأْسِ نقنَقُ[3]

على القياس، فالقول فيه إنَّ قولَه باسم الماء، إنْ شئتَ قُلْتَ أنَّ تقديره يناديه بالماء، والاسم دخولُه وخروجُه سواء كقوله: ثمَّ اسم السلام عليكما. وإنْ شئتَ جعلتَ الاسم المسَمَّى على الاتباع لمصاحبته له وكثرة الملابسة. وإنْ شئتَ قُلْتَ: إنَّ التقدير يناديه باسم معنى، وتكون (ال) فيه زائدة لأنها لم تلحق هذا القبيل، ألَا ترى أنَّهم لم يلحقوه غلق وصه ونحوَه))[4].

تدور المَسألَة التي عرضها ابن جنّي حول إضافة قوله:(اسم) إلى المسمى به: أي اضافة الشيء إلى نفسه أو بمعنى هم من قبيل اضافة المترادفين وهذا ما لا يقبله القياس فالاسم في هذه المواضع المذكورة له معنى، فقوله: اسم السلام أي لفظه الدال عليه وكلمته، يعني سلام عليكم[5] .

---

(1) يُنظر: ديوان لبيد ابن ابي ربيعة العامري 51،ولسان العرب 445/4 مادة (عذر) وشرح الرضي 242/2.

(2) يُنظر: ديوان ذي الرمة 138والمنصف126/1، وشرح المفصل 174/2،وشرح الرضي242/2.

(3) من الطويل، لذي الرمة، يُنظر: ديوانه 181.

(4) خزانة الأدب4/ 344، ويُنظر الخصائص29/3، والمنصف3/1،143/126.

(5) شرح الرضي 242/2 .

وقوله (ثُمَ) السلام عليكم فيه خلاف بين قائل (إنَّ اسم) مقحم، وقيل غير ذلك[1] ،وينسب ابن جنّي عن أبي عبيدة اعتقاده بزيادة (اسم) في الشاهدين كأنَّه قَالَ في قول لبيد:(ثم السلام عليكم) وكذلك قوله في قولنا بسم الله انما هو(بالله) واعتقد بزيادة (اسم) وقول ذي الرمة (باسم الماء) أي بالماء[2].

وعلى هذا يكون فيه أحد الاسمين المتضايفين أصليًا والآخر زائد يمكن الاستغناء عنه من غير أنْ يتأثر المعنى المراد بحذفه) نحو (مررت بكم فألقيت اسم السلام عليكم) فكلمة اسم زائدة لا فائدة منها مستجدة [3].

في حين أنَّ تأويل ابن جنّي في قوله:(اسم السلام) و(باسم الماء) من قبيل حذف المضاف أي (اسم معنى السلام) و(باسم الماء) وبذلك ما قدمه ابن جنّي من مذهب أبو عبيدة يَدَّعي فيه زيادة اسم وكلام ابن جنّي الذي يقول فيه ونحن نُحَمِّل الكلام على انَّ هناك محذوف متكأ فيه على قول أبو علي:((فالقول فيه أن قوله باسم الماء، إن شئت قلتَ (إنَّ تقديره يناديه بالماء)، والاسم دخولُه وخروجُه سواء كقوله: ثمَّ اسم السلام عليكما. وإنْ شئتَ جعلتَ الاسمَّ المسَمَّى على الإتباع لمصاحبته له وكثرة الملابسة.

وإنْ شئت قلتَ: أنَّ التقديرَ يناديه باسم معنى، وتكون (ال) فيه زائدة لأنَّها لَمْ تلحق هذا القبيل، ألا ترى أنّهم لمْ يلحقوه غلقِ، وصه، ونحوَه))[4] .

فالشاهد إنَّما هو على حد حذف المضاف، أي ثمَّ معنى السلام عليكما، اسم معنى السلام، وهو السلام أنَّ المعنى عند ابن جنّي هو نفسُه ما ذهب إليه أبو عبيدة لكنَّه من غير الطريق الذي أتاه هو منها ألا تراه اعتقد زيادة شيء واعتقدنا نحن نقصانه[5]. فعلى زيادة (الاسم) كأنَّه قَالَ: ثم عليكما السلام وكذلك قول غيلان:

لا ينعشُ الطرفَ إلا ما تخوَّنه داعٍ يناديه بإسم الماء مبغومُ

---

(1) شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية 381/1 .

(2) يُنظر: شرح الرضي2/ 243 .

(3) يُنظر: معاني النحو:38/3 .

(4) كتاب الشعر31-32 .

(5) يُنظر: الخصائص90/3، ويُنظر: خزانة الأدب4/337- 344.

لأنَّ المعنى يناديه بالماء.

والذي نخلص إليه بأنَّ المعنى كما قَالَه أبو عبيدة لكنه على زيادة (اسم) كما ذهب إليه، بل ما ذكره أبو علي من حذف مضاف، أي ثم معنى السلام عليكما، وباسم معنى السلام، واسم معنى السلام، هو السلام وكذلك معنى الماء هو الماء واضافة المعنى الذي هو المسمى إلى اللفظ الذي هو الاسم الذي جاء في كلامهم[1]وقد وضَّحَ حسن عباس ذلك بقوله((أنَّهم قد أضافوا المسمى إلى الاسم مبالغة في البيان لأنَّ الجمع بينهما آكد (أقوى من افراد أحدهما بالذكر. وفي ذلك دليل من جهة النحو على إنَّ الاسم عندهم غير المسمى))[2] وهو رأي أبي علي الفارسي الذي اشار إليه ابن جنّي فالقول فيه إنَّ قوله باسم الماء، وإنْ شئتِ قُلتَ إنَّ تقديره يناديه بالماء، والاسم دخولُه وخروجُه سواء كقوله: ثمَّ اسم السلام عليكما. وإنْ شئتَ جعلْتَ الاسمَ المسَمَّى على الإتباع لمصاحبته له وكثرة الملابسة .[3]

11- إضافة (بَيْنَ).

أورد البغدادي رأيًا لابن جنّي حول ألف (بينا) وذلك في معرض الحديث عن البيت الآتي[4]:

فبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ والأمرُ أَمْرُنا إذا نحن فيهم سُوقَةٌ نَتَنصَّفُ

((قَالَ ابن جنّي في (سرّ الصناعة):أشبع الفتحة في بينا فحدث بعدها ألف. فإن قيل: فإلام أضاف بيْنَ وقد علمنا أنَّ هذا الظرف لا يضاف من الأسماء إلّا إلى ما يدلُّ على أكثر من الواحد، وما عُطِفَ عليه غيره بالواو، نحو المالُ بيْنَ زيد وعمرو، وقوله: " نسوس الناسَ جملة "،والجملة لا مذهب لها بعد هذا الظرف؟ فالجواب: أنَّ هاهنا واسطةً محذوفة، والتقدير: بين أوقات نسوسُ الناس خدَمْنا، أي خَدَمْنا بين أوقات سياستنا الناس، والجمل مما يضاف إليها أسماء الزمان، نحو أتيتك زمنَ الحجَّاجُ أمير. ثم إنَّه حذف

(1) يُنظر: ضرائر الشعر82، ويُنظر: شرح المفصل174/2.

(2) النحو الوافي34/3 .

(3) يُنظر: كتاب الشعر لأبي علي الفارسي 31-32 .

(4) من الطويل، لحرقة بنت النعمان يُنظر: ديوان الحماسة 845 .

المضاف الذي هو أوقات، واولى الظرفَ الذي كان مضافا إلى المحذوف الجملة التي أُقيمت مقام المضاف إليها، كقوله عز وجل: ﴿واسْأَلِ القَرْيَةَ﴾يوسف٨٢ أي اهلها. هكذا علَّقْت عن أبي علي في تفسير هذه اللفظة وقتَ القراءة عليه، وقلَّ من يضبط ذلك، إلّا مَنْ كان متقنا أصيلًا في هذه الصناعة))[1].

ذهب ابن جنّي إلى اشباع الفتحة في (بينَ) فكانت الفًا، وقد أورد المَسألَة في غير موضع يذكر فالعرب ربما احتاجتْ في اقامة الوزن إلى حرفِ مجتلب ليس من لفظ الحرف، فتشبع الألف، وقد أنشد سيبويه[2]:

فَبَيْنا نحنُ نرْقُبُه أتانــا مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وزِنادَ راعي

أراد (بينَ نحن) فاشبع الفتحة فحدثتْ بعدها الفا[3]،فالألف زيدت في أثناء الكلام على أنَّها ليستْ مصوغة من تلك الكلم وإنَّما زيدتْ لمعانٍ حدثتْ وأغراضٍ أريدتْ[4].

واحتجَّ ابن جنّي على المخالفين المتقولين: إلامَ أضاف الظرف الذي هو (بَيْنَ) وهو الذي لا يضاف من الأسماء الا إلى ما يدل على أكثر من الواحد، فالجواب عند ابن جنّي أنَّ هاهنا واسطة محذوفا وتقدير الكلام:(بين أوقاتِ نحن نرقبه أتانا) أي :اتانا بين أوقاتِ.وقد اختلف النُّحاة حول هذه الألف فمنهم من عدّها منْ أصلِ (بَيْنَما)، فحُذِفَتِ الميمُ في السياق وهو ما نسبه البغدادي نفسه إلى الفراء[5]، ومنهم منْ عدَّها زائدةً بوصفها كافة عنِ الإضافةِ وهي رؤية كل من الأصمعي[6]،والجوهري[7]،وأبي علي الفارسي[8]،وابن يعيش[9]،والرضي[1]،والمرادي[2]،وأبي حيان[3]،وقد اجمع اصحاب هذا المذهب على

---

(1) خزانة الأدب7/61-62، ويُنظر: سر الصناعة1/23-24، 719/2 .

(2) ينسب لـ(رجل من قيس عيلان) يُنظر: الكتاب1/171 .

(3) يُنظر: سرّ صناعة الإعراب 22/1.

(4) يُنظر: المصدر نفسه 719/2.

(5) يُنظر: خزانة الأدب 7/ 62 .

(6) يُنظر: معجم القاموس المحيط 146 باب (بين) .

(7) يُنظر: تاج اللغة 132/1.

(8) يُنظر: سر الصناعة 1/23 – 2،719/24 .

(9) يُنظر: شرح المفصل4/34.

اضافتها ،أمّا (بَيْنَمَا) فمكفوفة بـ (ما) فذلك يدل على أنّ **(بَيْنَا)** ليست من (بَيْنَمَا)[4]،ومنهم من قَالَ بأن الألف أصله تنوين العوض فالأصل بينا بالتنوين، والتنوين فيه العوض عن المضاف إليه، والمحذوف هو الأوقات، ثم أبدل الألف من التنوين في الوصل اجراء للوصل مجرى الوقف، فثبت الألف ثبوتها في الوقف بدل التنوين[5].وهذا ما رفضه ابن جنّي عندما نقل لنا عن أبي علي الفارسي قوله: من زعمَ أنَّ **(بَيْنَا)** محذوفة من (بَيْنَمَا) احتاج إلى وحي يصدقه[6]،كما أنَّ ابن جنّي يحتج لمذهبه بأنْ إشباع الفتحة كثير في كلام العرب فالمفتوح عندهم هو الذي تشبع حركته[7] .

ويرجّح الباحث أنّ الألف في **(بَيْنَا)** أنّها نشأت عن إشباع الفتحة لثبوت ذلك عند العرب، وهو ما ذهب إليه أغلب النُّحاة والأخذ بالمشهور أولى، كمَا أرى أنّ باقي الآراء فيها تكلُّف وتمحُّل إضافة إلى الاختلاف الواضح بين **(بَيْنَا)** و(بيْنَما) وهو ما اثبته ابن جنّي.

12-دخول (إذا)المتضمنة معنى الشرط على الجملة الاسمية .

أوردَ ابن جنّي نصًا يتمحورُ على البينيَةِ الدلاليةِ بينَ (إذْ) و(إذا) وذلكَ في معرضِ الحديثِ عنْ توجيهِ البيتِ الحماسي[8]:

فهلا أعـدوني لمثْلي تفَاقدُوا إذ الخَصْمُ أبزى مائل الرأس أنكبُ

---

(1) يُنظر: شرح الرضي196/3 .

(7) يُنظر: الجنى الداني 175 .

(3) يُنظر: ارتشاف الضرب 1406/3 .

(4) يُنظر: شرح التسهيل 210/2،والهمع 203/3- 204 .

(5) خزانة الأدب63/7.

(6) يُنظر: مغني اللبيب 410/1 .

(7) يُنظر: سرّ صناعة الإعراب 26/1،وشرح الرضي196/3.

(8) يُنظر: ديوان الحماسة 156،وشرح المرزوقي213، وشرح التبريزي211.

إذْ قَالَ:((قَالَ ابنُ جنّي في إعراب الحماسة: يُرْوَى إذْ وإذا جميعًا: فمنْ رواه (إذْ)، حكَى الحالَ المتوقعةِ، كقولِه سبحانه:﴿**إذْ الاغلالُ في أعْناقِهِم**﴾غافر70،ومنْ رَوَاهُ (إذا)،فهو كقولك: اتيتك إذا زيدٌ قائم، وهو جائز على رأي أبي الحسن: وذلك أنَّهُ يجيزُ الابتداء بعد إذا الزمانية المشروط بها))[1]،هذه المَسألَة موضع اختلاف بين النحويين لذا نجدُ تفصيلها في كتب الخلاف النحوي، فالمَسألَة المنظورة في ضوء مقَالَة ابن جنّي تتعلَّق بالدلالة النحوية لـ(إذا) و(إذْ) في سياقِ البيت الحماسي، وبالأخَصِّ حولَ الاسم الواقع بعدهما، فضلا عنْ مسألةِ الاسم الواقع بعد (إذا) الظرفية الزمانية المتضمنة معنى الشرط نحو قوله تعالى:﴿**إذا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ**﴾الانشقاق1، وقوله:﴿**إذا الشّمس كُوِّرت**﴾التكوير1، فالعلماء في هذه المَسألَة انقسموا على مذاهبٍ ثلاثة:[2]

أولها: مذهب جمهور البصريين، إنَّ الاسمَ المرفوعَ الواقع بعد (إذا) الزمانيةِ المتضمنةِ معنَى الشرطِ فاعلٌ بفعلٍ محذوف وجوبًا يفسرهُ الفعل المذكور بعده، فالتقدير(إذا كوِّرتْ الشمسُ كوِّرتْ) و(إذا انشقّتْ السَماءُ انشقَّتْ)[3].محتجين((إنَّما قلْنا أنَّه يرتفعُ بتقديرِ فعلٍ لأنَّه لا يجوزُ أن يُفصَلَ بين حرف الجزم والفعل باسم لم يعملْ فيه ذلك الفعل، ولا يجوزْ أنْ يكونَ الفعل ها هنا عاملا فيه ؛لأنَّه لا يجوزُ تقديم ما يرتفعُ بالفِعْلِ عليه فلو لم يُقَدَّرْ ما يرفعُهُ لبقِيَ الاسم مرفوعًا بلا رافعٍ، وذلك لا يجوز، فدَلَّ على أنَّ الاسمَ يرتفعُ بتقدير فعلٍ، وأنَّ الفعلَ المظهرَ الذي بعد الاسم يَدُلُّ على ذلك المقدّر))[4].

ثانيهما: مذهب جمهور النُّحاة الكوفيين، إنَّ الاسم المرفوع الواقع بعد (إذا) الزمانية المتضمنة معنى الشرط فاعل يرتفعُ بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل[5].وحجّتهم في أنّه يرتفع بالعائد((لأنّ المكني المرفوع في الفعل هو الاسم الأول؛ فينبغي أن يكون

---

(1) خزانة الأدب 29/3،ويُنظر: التنبيه 103.

(2) يُنظر: شرح الرضي1/ 460 .

(3) يُنظر: المقتضب 79/2،وإعراب القرآن المنسوب للزجاج 37/1، والإنصاف 615/2،وشرح المفصل 96/4، وارتشاف الضرب238/2، ومغني اللبيب 184/1،وشرح ابن عقيل474/1.

(4) الإنصاف مسألة (85) 620/2.

(5) يُنظر: الإنصاف مسألة(94)657/2 وشرح المفصل 97/4 وشرح الرضي على الكافية1/ 96،وشرح ابن عقيل 61/2.

مرفوعًا به كما قَالَوا: (جاءني الظريف زيد) وإذا كانَ مرفوعًا به لمْ يفتقرْ إلى تقديرِ فعل))[1].

المذهب الثالث: مذهب أبي الحسن الأخفش وهو إجَازَته الرفع في الاسم الواقع بعد إذا الزمانية المتضمنة معنى لشرط على الابتداء، وأنَّ الفعلَ المذكورَ بعده مسند إلى ضميرٍ عائدٍ على ذلك الاسم، والجملة من ذلك الفعل وفاعله المضمر فيه في محل رفع خبر المبتدأ[2]،وكان سيبويه قد أجَازَ الابتداء بالاسم بعد (إذا) الزمانية المتضمنة معنى الشرط إذا كانَ بعدها فعلٌ ولكنه قبيح[3].

نرى أنَّ ابن جنّي احتملَ في توجيهِ البيت رأي الاخفش من دون بقيةِ الآراء، ما يعني موافقته كليًا، ويبدو للباحثِ أنَّ البغدادي أخذَ بالرأي و صدر المَسألَة برأي ابن جنّي، وعدم تعقيبه عليها، ولو تتبعْنا ابن جنّي في مؤلفاته لوجدنا الرجل يقوي مذهب الأخفش ففي قول ضيغم الأَسدي[4]:

إذا هو لم يَخفْني في ابن عَمّي وإنْ لم أَلقَه الرجلُ الظلومُ

قَالَ((في هذا البيت تقوية لمذهب أبي الحسن في إجَازَته الرفع بعد إذا الزمانية بالابتداء في نحو قوله تعالى ﴿**إذا السَّمَاءُ انْشَقَّت**﴾ الانشقاق1))،محتجًا بقولِه ((ألا ترى أن (هو)من قول: "إذا هو لم يخفني" ضمير الشأن والحديث؛ وأنّه مرفوع لا محالة. فلا يخلو رفعَه من أنْ يكونَ بالابتداء كما قلنا، أو بفعل مضمر. فيفسد أنْ يكونَ مرفوعًا بفعل مضمر؛ لأنّ ذلك المضمر لا دليلَ عليه، ولا تفسير له؛ وما كانت هذه سبيله لم يجز إضماره))[5].

ويبدو للباحث ترجيحِ مذهب الأخفش لخلوِّه من التقدير، والتأويل البعيد. وَبعْدَ هذا الحديث عنِ الوجه الأول الذي طرحَهُ ابن جنّي، نعرجُ على (إذْ) ودلالتها التي تتلخص على الحالِ

---

(1) الإنصاف مسألة (86) 630/2.

(2) يُنظر :الخصائص105/1،والإنصاف مسألة (85) 620/2،وارتشاف الضرب 239/2،ومغني اللبيب 84/1 ،وشرح ابن عقيل61/2، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك 434/3.

(3) يُنظر: كتاب سيبويه 54/1.

(4) يُنظر: الخصائص 104/1.

(5) الخصائص04/1 .

المتوقعةِ كما وصفها، بمعنَى الدلالةِ الاستقلالية لهَا، وبالأخص في ما استشهد به في قولِه تعالى:﴿**اذْ الاغلالُ في أعْناقِهِم**﴾ غافر70،فقد انقسم النحويون والمفسّرون حولها على فريقين:

الأول: يمنعُ دلالتها على المستقبل، احتجاجًا بمقولة سيبويه:(((إذ) وهي لما مَضَى منَ الدَّهْر، وهي ظرف بمعنى (مع)))[1]،ومن هذا الفريق: ابن عطية[2]،والسهيلي[3]،وأبو حيان[4] في أحد قوليه، وهذا الرأي هو أحد اغفال النُّحاة لاستعمالات القرآن الكريم[5]،كما سيأتينا في الوجه الثاني.

الثاني: جواز ذلك، بدليل سبق الآية المنظورة بحرف التنفيس (سوف) بعدها الفعل المستقبل لفظًا في قوله تعالى:﴿**فسوف يعلمون**﴾غافر70،بمعنى دلالتها موافقة لـ(إذا)،قَالَ الزمخشري:((فإن قلت: وهل قوله:﴿ **فسوف يعلمون. اذ الاغلالُ في أعْناقِهِم**﴾غافر70−71،مثل قولك: سوفَ أصومُ أمس ،قلت: المعنى على (إذا)،إلا أنَّ الأمورَ المستقبلة لما كانتْ في أخبارِ الله تعالى متيقنة مقطوعًا بها، عبّر عنها بلفظ ما كان ووُجد والمعنى الاستقبال))[6]،وقَالَ العكبري في (إذْ) المتواردة في الآية الكريمة:((ظرف زمان ماض، والمراد بها الاستقبال، بدليل قوله تعالى: فسوف يعلمون))[7]،وعلى هذا الرأي ابن مالك، والرّضي، وابن هشام، والسيوطي[8].

---

(1) كتاب سيبويه4/ 229 .

(2) يُنظر: المحرر الوجيز4/ 216−217.

(3) يُنظر: الروض الأنف4/ 108 .

(4) يُنظر: ارتشاف الضرب3/ 1409 .

(5) يُنظر: الكشاف4/178.

(6) يُنظر: النحويون والقرآن 58.

(7) التبيان في إعراب القرآن2/ 1122.

(8) يُنظر: شرح التسهيل 2/ 212، وشرح الكافية 2/ 108،والمغني1/ 86،والهمع1/ 04

الخاتمة ونتائج البحث

بعد حمد الله وثنائه أقول: كنت قد بحثتُ عميقًا في كتاب (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب)، لعالم برع في النحو مبتغيًا الوصول إلى ما نقله عن عالم العربية الفذ(ابن جنّي) راصدًا لتلك الآراء دارسًا اياها (دراسة نحوية)، مبتدئًا بدراسة ابن جنّي مولدًا ونشأةً .ومكانة علمية وصولًا إلى ما وضع من الأصول النحوية ومن ثم عرجت على البغدادي بتسليط الضوء بعد تناول ترجمته على اهم الكتب التي استعان بها في ذكر آراء ابن جنّي والتي كانت مدارا لهذه الرسالة وبينت مادته التي توزعت على ثلاثة فصول ثم عرضت مصادره مع شواهد الخزانة التي ذكرها عن ابن جنّي وقد انتهت الدراسة إلى مجموعة النتائج لعل من اهمها:

- تؤكد الدراسة أنَّ كتاب خزانة الأدب موسوعة أدبية شعرية تضم في طيّاتها مجموعة كبيرة من الشواهد الشعرية التي تصلح للدراسات الأدبية والنحوية واللغوية والصوتية بالإضافة إلى الدلالية .
- لم يقتصر البغدادي في نقله آراء ابن جنّي على النحوية فقط ، بل شمل كذلك الصرفية منها والصوتية، وقد وصلت على ما قارب (200) رأي توزعت على كتبه المختلفة .
- اتضح أنَّ البغدادي عالم فذ في التحقيق والتقصي وطرح المشكلات والاختلافات النحوية مع وضوح ميله إلى جعل المسائل النحوية في شكل منظومات ومتون يجمع فيها آراء العلماء المتشابه منها والمختلف واعتراضاتهم واجتهادات بقصد تيسيرها على الباحثين وطالبي العلم مما اكسب النحو العربي ثراءً علميا وافكارا جديدة تضاف إلى منظومة فن التحقيق (شرحًا ونظمًا وتعليقًا وتقييدًا واعرابًا).
- كان البغدادي متأدبًا مع ابن جنّي تمثل ذلك في لين العبارة ويظهر ذلك جليا في تعليقه بقوله:(وقد تكلم ابن جنّي بكلام لا مزيد عليه في الحُسْن)،أو قوله:(لنفاسته سقناه برمته) فكان معظمًا لرأيه مصدرًا إياه مسهبًا ومعولًا عليه في كثير من المسائل وفي بعض الاحيان يكتفي برأيه دون ذكر آراء العلماء وهو ما ندر مع غيره من العلماء.
- ينقل البغدادي نص ابن جنّي دون تصرف ويشير إلى كتابه في بعض الأحيان.

- رصد البحث أن البغدادي بالرغم من عرض آراء النُّحاة في مسائل الخزانة يلحظ ترديده معالجات ابن جنّي وتخريجاته وفي بعض الاحيان يذكر أكثر من رأي ويبدو ذلك جليًا في مسألة شاهد الخزانة :

أن تقرآنِ على أسماءَ ويحْكُما مِنّي السَّلام وأن لا تُشْعِرَا أحدا

اذ ردّد رأيه ثلاث مرات ورجع لعدة كتب ابن جنّي وهو ما يندر وقوعه مع غيره من النُّحاة .

-إن ابن جنّي له حق السّدانة للعربية بعد سيبويه في تقديري لِمَا أفاض به من رؤى نحوية كان لها أثرٌ واضح في البحث اللغوي.

- القراءات الشاذة في رأي ابن جنّي هي القراءات التي لا وجه لها من وجوه العربية لذلك كان مهتمًا ببيان وجه القراءة من حيث وجهة نظر القراء وحرصه الشديد على بيان الوجه من العربية والتأكيد انه صحيح والذي يمكن ان يقاس عليه .

- نجد ابن جنّي حاول تبيّن صحة القراءات التي وصفت بالشذوذ ، وذلك عن طريق تفسير المفردة أو التركيب على نحو ينفي عنها شائبة اللحن وايجاد مسوّغ لبعض النقول التي وردت مخالفة للقراءات المشهورة .

- رصد الباحث ظاهرة تعدد الرأي النحوي في المَسألَة الواحدة وهذا ما لمسناه عند ابن جنّي وهي تُعد من مظاهر الثراء النحوي الذي انماز فيه النحو العربي

- لجأ ابن جني أحياناً إلى الضرورة الشعرية التي تعتبر مخرجاً لإدخال الأنماط الخارجة على ما اقره النُّحاة من قوانين لهذه اللغة وردها إلى القاعدة بما تؤدي إلى ادراجها لتتلاءم مع ما وضعه النُّحاة من القواعد .

- تبين الدراسة أنَّ ابن جنّي توَصّلَ إلى فكرته بتسلسل علمي مترابط مستندًا في مواضع كثيرة إلى آراء شيخه من أجل دفع آراء مخالفيه ذاكراً الأدلة لتوثيق ذلك ودفع الأقوال التي من شأنها أنْ تردَ على المعارضين وقدْ اعتمدَ في ذلك على الادلة الموضوعية ونجدُ في ختام سياق كلامه قوله (وهذا واضح فاعرفه) .مما يبدو من كلامه الجزم برأيه القاطع في تفسير مسألة ما.

- تَبَنى ابن جنّي آراء سيبويه ورجّحها، فقد اعتمد كثيرًا على البراهين العقلية والتعليل في بيان موقفه هذا.

- اهتم ابن جنّي كثيرا بالمعنى وما يدل عليه سياق الكلام ويظهر ذلك واضحًا في كثير مما ذهب إليه .
- رَصَدَ الباحثُ لابن جنّي مواضع ذُكرتْ في كتاب الخزانة أكثر مِنَ التي رصَدها المحققُ والتي أشار إليها في مواضِعِها من الفهارسِ فقد وصَلَتْ المواضعُ التي رصدها الباحِثَ إلى (مئتي) موضع، وهذا ما يؤخذ على المحقق في عدم دقة رصد المواضع التي ذكر فيها الأعلام.
- لقَدْ تَجَلى لَنَا توجيهُ ابن جنّي على أنَّ ازمنةَ الأفعال قدْ تتبادلُ دلاليًا ضِمْنَ السياقِ اللغويِّ وهذا ما يُسَمَّى بظاهِرَةِ العدولِ في صِيَغِ الأفعالِ، فالعدول مُصطلحٌ يقومُ على مخالفةِ قواعدِ اللغةِ عنْ طَريقِ ملاحظةِ اللغويّينَ وتحليلَهُمْ الظاهِرةَ اللغويَّة ،إذ يقعُ العدولُ على المستوى الاستبدالي بين مستوى الصِّيغ أو مستوى التركيب. وقد تكونُ الغاية من العدولِ مضافًا لما سبقَ جماليةً لقصدٍ مَا وهو مِنْ بابِ التوَسعِ في اللغةِ.
- إنّ ما يستنتج ممّا توارد سابقًا في (الحكاية) جوازه على معنى القول وبعد الخلاف في ذلك بين البصريين والكوفيين احتكمَ البغدادي إلى رأي ابن جنّي الذي نقله عن أستاذه والذي فصَّل القول بذلك وجوّز فيها الأوجه الثلاثة الرفع والنصب والجرّ ويبدو أنَّ ابن جنّي وافقَ سيبويه في جوازِ دخول حروف الجرّ على الجملة المحكية خلافًا لابن عصفور إذْ عدَّه ضرورة .
- ويرَى الباحث امكانية دخول حرف الجرِّ على الجملة المحكية فلا ضيرَ في ذلك لأنَّ مخالفةَ القاعدة النحوية لغرض الإبانة والاتساع هو الغرض الأساس في الحكاية
- ويبدو للباحث من خلال توجُّه ابن جنّي وجهوده في الحفاظ على القاعدة إذ إنَّه احتملَ اضمار فعل بعد (هلاّ) وحمَّلَ المرفوع على باب الفاعل ذلك أنَّ الجملة ما هي إلّا ((عبارة عن تكوين معقد متعدد المستويات وبالإمكان دراسته من مواقع متباينة ومنظورات مختلفة)) لذلك حمّل ابن جنّي موضع اعرابي على موضع اعرابي آخر .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- **ابن جنّي النحوي**، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار النذير،(د ط)،1389 هـ-1983م.
- **ابن جنّي عالم عربية**، حسام سعيد النعيمي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1990م.
- **أثر المحتسب في الدراسات النحوية**، الدكتور حازم الحليّ، تح: المكتبة الأدبية المختصة، مطبعة الوفاء، ط1،(د ت).
- **أثر المحتسب في الدراسات صرفية**، خالد مُحمّد عيال سلمان، دار المكتبة الوطنية، عمان، ط1،2010- 2011.
- **اجتهادات لُغَويَّة**، تمَّام حسَّان، عالم الكتب، القاهرة، ط1 ،1428هـ- 2007 م.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، أبي حيَّان الأندلسي(ت745)، تح: د. رجب عثمان مُحمّد والدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1 ،1418هـ – 1998م .
- **الأزهية في علم الحروف**، علي مُحمّد النَّحوي الهَرَوي(415هـ)، تح: عبد المعين الملّوحي، مجمع اللغة العربية ط1، ط2، 1413هـ- 1993م.
- **أسرار العربية**، أبو بركات الأنباري(ت577هـ)،تح: مُحمّد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، (د ط)،(د ت).
- **أصول التفكير النحوي**، د علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ط1،2006.
- **الأصول دراسَة إبستمُولوجية للفكر اللغوي عند العَرب** النحو – فقه اللغة – البلاغة ،الدكتور تمّام حسّان، عالم الكتب ،القاهرة، (د ط) ،1420هـ- 2000م .
- **الأصول في النحو**، أبي بكر مُحمّد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي(ت316هـ)، تح: الدكتور عَبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط3، 1417هـ – 1996م.
- **أصول النحو العربي**، دكتور مُحمّد خان، مطبعة جامعة مُحمّد خضير، سكرة، (د ط)، 2012.

- **إعراب القرآن المنسوب الى الزجاج**، تح: ابراهيم الإيباري، دار الكتب الاسلامية ،(د ط)،(د ت).

- **إعراب الجمل في الفكر النحوي من سيبويه180هـ إلى ابن هشام 761 هـ**،الدكتور عبد الحليم عبد الله، دار الكاتب العلمية، بيروت– لبنان،(د ت)، (د ط).

- **الإعراب سمة العربية الفصحى** دراسة تتناول وظيفته، وتقويمًا المنابع ببيانه، وعلاقته بالأداء، أ. د. مُحمّد ابراهيم البنا، دار الاصلاح،(ب ط)،1981.

- **إعراب القرآن**، أبي جعفر احمد مُحمّد بن اسماعيل النحاس (ت338هـ)، تح: زهير غازي زاهد ، مكتبة النهضة العربية، ط1405،2–1985م .

- **اعراب القرآن الكريم وَبَيَانه** ، محي الدين الدَّرويش ،كمال الملك ، ط2 ، 1428هـ.

- **إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي**، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: 616هـ)، تح: د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – مصر/ القاهرة، الطبعة: الأولى،1420هـ – 1999م.

- **الاقتراح في أصولِ نَّحوِ** ، جلال الدين السيوطي (ت911هـ) ، عبد الحكيم عطيِّة ، تح: علاء الدين عَطِيَّة ، دار البيروتي ، ط2 ، 1427هـ – 2006 م.

- **إقليد الخزانة أو فهرس الكتب الواردة في خزانة الأدب** ، عبد العزيز الميمني ، جامعة البنجاب ، (د ط) ،1927م.

- **أمالي ابن شجري** ، هبة الله بن علي بن مُحمّد الحسني العلوي (450هـ– 542هـ) ، تح: محمود مُحمّد الطناحي ، مكتبة الخانجي القاهرة ، ط1، 1413هـ– 1992 م .

- **إنباه الرواة على أنباه النُّحاة** ، الوزير جمال الدين ابي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت624هـ)، تح: مُحمّد أبو الفضل ابراهيم ،،دار الفكر العربي (القاهرة)،ط1، 1406هـ– 1986م.

- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين** ، أبي البركات الأنصارَي (ت 577هـ) تح: مُحمّد محي عبد الحميد ، دار الفكر ،(د ط) ، (د ت).

- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، الامام أبي مُحمّد بن عبدالله بن هشام ، الانصارَي ، المصري (ت761هـ) ومعه كتاب عُدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، مُحمّد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت (لبنان)، (د ط)، (د ت).

- **البرهان في علوم القرآن**، بدر الدين مُحمّد بن عبد الله الزركشي ، تح: أبو الفضل ابراهيم ، دار التراث القاهرة ، (د ط)، (د ت) .
- **بُغْيَة الوُعّاةُ في طبقات اللغويِّين والنُّحاة** ، الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السِيُوطي ، تح: مُحمّد أبو الفضل ، دار الفكر ، ط2 ، 1399هـ - 1979م .
- **البيان في روائع القرآن دراسة لغوية واسلوبية للنص القرآني** ، تمَّام حسان ،عالم الكتب القاهرة ، ط1 ، 1413هـ- 1993م .
- **تاج العروس من جواهر القاموس** ، مُحمّد بن مُحمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: 1205هـ) ، تح : مجموعة من المحققين ، دار الهداية، (د ط) ، (د ت) .
- **تأريخ الدولة العلية العثمانية** ، مُحمّد فريد ، مؤسسة هنداوي (د ط) ، 2012
- **التبيان في إعراب القرآن**، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت : 616هـ)، تح: علي مُحمّد البجأوي، نشر عيسى البأبي الحلبي وشركاه، (د ط) ، (د ت).
- **تذكرة النُّحاة**، أبي حيان مُحمّد بن يوسف الغرناطي الاندلسي، تح : الدكتور عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، ط1 ، 1406هـ- 1986م .
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، أبو حيان الاندلسي، تح: حسن هنداوي ، دار القلم دمشق، ط1، 1422هـ- 2002م.
- **التطبيق الصرفي** ، عبده الراجحي ، دار النهضة العربية ، بيروت (د ت) .
- **تطبيقات نحوية وبلاغية** ، الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط2 1413هـ- 1992م.
- **التطور النحوي للغة العربية** ، المستشرق الالماني برجشتراسر، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، تح: رمضان عبد التواب ، ط2، 1414هـ- 1994م .
- **تعدد التوجيه النحوي**(مواضعه وأسبابه ونتائجه)،د مُحمّد حسنين، دار غريب، 2008م.
- تفسير **البحر المحيط**، مُحمّد بن يوسف الشهير، أبي حيَّان الاندلسي (ت 745هـ)، تح: الشيخ عادل احمد عبد الموجود والشيخ مُحمّد علي عوض ، دار الكتب العلمية ، لبنان، ط1 ، 1413هـ- 1993م.

- **تفسير الكشّاف عن حقائق التنزيل وعُيون الأقاويل في وجوه التأويل** ، أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (467- 538هـ) تح: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط1430،3هـ- 2009م.

- **التكملة، وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي** ،أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، (288- 377هـ)، تح: حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض، ط1401،1هـ- 1981.

- **التمام في تفسير أشعار هُذيل**، لأبي الفتح عثمان بن جنّي (ت392)، تح: أحمد ناجي القيسي وخديجة عبد الرزاق الحديثي وأحمد مطلوب وراجعه الدكتور مصطفى جواد، مطبعة العاني، بغداد ، ط1 ،1381هـ- 1962م .

- **التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة**، أبو الفتح عثمان ابن جنّي،(ت392)،تح: أ. د. سيدة حَامد عَبد العال، د. تغريد حَسن أحمد عبد العاطي ود. حسين نصارَ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة،(د ط)،2010م.

- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، المرادي المصري المالكي (749هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة ، ط1، 1428هـ- 2008م .

- **جامع الدروس العربية**، مصطفى بن مُحمّد سليم الغلاييني (المتوفى: 1364هـ) المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون، 1414 هـ - 1993

- **الجمل في النحو**، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي (ت340)، تح: علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ،بيروت، ط1 ، 1404هـ-1984م .

- **الجنى الداني في حروف المعاني**، الحسن بن قاسم المرادي تح: فخر الدين قباوة ، مُحمّد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1، 1413هـ - 1992م .

- **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ،تح: يوسف مُحمّد الشيخ مُحمّد البقاعي،ط1، 1424هـ - 2003م.

- **حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك**، أبو العرفان مُحمّد بن علي الصبان الشافعي (ت 1206هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 1417 هـ -1997م.

- **الحجة للقرّاء السّبعة**، أئمة الأمصارَ بالحجَازَ والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (288هـ- 377م)، تح: بدر الدين قهوجي ، بشير جويجاتي ، دار المأمون للتراث ،دمشق، ط1 ، 1425هـ - 2004م .
- **حروف الجر دلالاتها وعلاقاتها**، أبو أوس إبراهيم الشَّمْسَان، مطبعة الطيار، (د ط)، (د ت) .
- **حروف المعاني**، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي (ت 340هـ)، تح : علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة دار الامل ، اربد- الاردن ، ط2، 1406هـ- 1986م .
- **حقائق التأويل في متشابه التنزيل** ، السيد الشريف الرضي(ت406هـ) ، شرح مُحمّد رضا آل كاشف الغطاء ، دار الاضواء بيروت ، ط1 ، 1406هـ- 1986م .
- **خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العَرب**، عبد القادر البغدادي (1030- 1093) ، تح: عبد السلام مُحمّد هارون، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط2 ، 1408هـ- 1988م .
- **الخصائص** ، أبي الفتح عثمان بن جنّي (ت392هـ)،تح: مُحمّد علي النجار، دار الكتب المصرية القسم الأدبي المكتبة العلمية ، ط2 ، 3من ذي الحجة سنة 1371هـ - 24 من أغسطس سنة 1952م.
- **خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري** ، سعود أبو غازي أبو تاكي ، دار غريب للطباعة ، ط1، 1425هـ- 2005م .
- خلاصة الاثر في أعيان القرن الحادي عشر ،مُحمّد أمين بن فضل الله بم محب الدين بن مُحمّد المحبِّي ، المطبعة الوهيبة ، (د ت) ، (د ط)
- **الدر المصون في عُلوم الكتاب المكنون** ، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت 765هـ) ، تح: الدكتور مُحمّد الخرَّاط ، دار القلم ، دمشق، (ب ط) ، (ب ت).
- **الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنّي** ، حسام النعيمي ، دار الرشيد ، (د ط)، 1980 .
- **دراسات لأسلوب القرآن الكريم** ، مُحمّد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث ،(ب ط) ، (ب ت) .
- **دقائق التصريف**، أبي القاسم بن مُحمّد بن سعيد المؤدِّب (ت 228هـ) ، تح: حاتم صالح الضامن ، دار البشائر ، ط1 ، 1425هـ- 2004م .

- **دُمْيَةُ القَصْرَ وَعَصْرَةُ أَهْلِ العَصر** ،أبي الحسن علي ابن الحسين الباخرزي ،(ت467) ، تح مُحمّد راغب الطباخ ، مطبعته العلمية للمحقق بحلب ، ط1، 1348- 1930م.
- **ديوان الاخطل** ، محد مهدي ناصر الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان، ط2، 1414هـ- 1994م .
- **ديوان الأسود بن يعفر** ، تح : نوري حمودي القيسي ، يلسة كتب التراث 15، (وزارة الثقافة والاعلام) ، (د ط)، (د ت) ، شبكة كتب الشيعة .
- **ديوان الأعشى الكبير**، ميمون بن قيس، تح: الدكتور مُحمّد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، (د ت)،(د ط) .
- **ديوان النابغة الذبياني**، تح: عَباس عبد السَّاتر، دار الكتب العلمية بيروت، ط3، 1416هـ - 1996م .
- **ديوان امرئ القيس** :تح: عبد الرحمن المصْطَوويْ، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1425هـ-2004.
- **ديوان تأبَّط شَرًّا وأخباره**، تح: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1404هـ- 1984م.
- **ديوان جَرير**، تح: كرم البستاني، دار بيروت ، (د ط)، 1406هـ - 1986م .
- **ديوان جميل بثينة**، جميل بن معمر، دار بيروت (بيروت، لبنان)، (ب ط)،1402هـ- 1982 م.
- **ديوان حسَّان بن ثابت**، تح: أ. د. عبد مهَنَّا، دار الكتب العلمية، بيروت ،ط2، 1414هـ -1994م.
- **ديوان الحطيئة**، تح: حَمْدو طمّاس، دار المعرفة ، بيروت، ط2 ، 1426هـ- 2005م .
- **ديوان الحماسة**، لأبي تمام حَبيب بن أوس الطَّائي (ت231هـ) بروايته أبي منصور مَوهوب بن أحمد بن مُحمّد الجواليقي (540هـ)،تح: أحمد حسن بَسَج ، دار الكتب العلمية بيروت، ط ، 1418هـ - 1998م .
- **ديوان ذي الرمة**، تح: احمد حسن بَسج ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1، 1415- 1995م.

- **ديوان زهير بن أبي سلمى**، تح: حمدو طمّاس، دار المعرفة ، بيروت، ط2 ، 1426هـ - 2005م .
- **ديوان زيد خيل الطائي** ، تح : الدكتور نوري حمودي القيسي ، مطبعة النعمان النجف، (د ط)، (د ت) .
- **ديوان شمّاخ بن ضرار الذبياني** ، تح: صلاح الدين هادي ، دار المعارف ، مصر،(د ط)، (د ت).
- **ديوان طرفة بن العبد** ، تح: عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة ،بيروت ،لبنان ، ط1، 1424هـ- 2003م.
- **ديوان عدي بن زياد العبادي** (ت 35هـ) ، تح : عبد الحبار المعيبد ، شركة دار الجمهورية ، (د ط) ، 1965.
- **ديوان عروة بن حزام (عروة عفراء)** ، تح: أنطوان محسن القوّال، دار الجيل ، بيروت ، ط ،1416هـ-1995م.
- **ديوان عمر بن أبي ربيعة**، دار القلم، بيروت، (د ط)،(د ت).
- **ديوان قيس بن الخطيم**، تح: الدكتور ناصر الدين الأسد ، دار صادر بيروت، (د ط)، (د ت).
- **ديوان كثير عزة**، الدكتور إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت،(د ط) ،1391هـ- 1971م .
- **ديوان كعب بن زهير**، تح: الأستاذ علي الفاعور، دار الكتب العلمية بيروت،(د ط، 1417هـ - 1997م.
- **ديوان الكُميت بن زيد الأسدي**، تح: مُحمّد نبيل طريفي، دار صادر، لبنان، ط1، 2000م.
- **ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، دار صادر، بيروت، (د ط)،(د ت).
- **ديوان الهذليين**، شعراء الهذليين، الكتب المصرية القاهرة ، طبعة دار الكتب، 1385هـ- 1965م
- **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، الأمام أحمد بن عبد النُّور المالِقي (702هـ) ، تح: أ. د . أحمد مُحمّد الخرَّاط ، دار القلم ، دمشق ، ط2 ، 1395هـ - 1975 م .

- **الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام (ت218هـ)**، عبد الرحمن السهيلي 508- 581م ، تح: عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الحديثة، (د ط)،(د ت).
- **سرّ صناعة الاعراب**، أبي الفتح عُثْمان ابن جنّي (ت392هـ)، تح: الدكتور حسن هنداوي،(د ط)، (د ت) .
- **شذا العرف في فن الصرف**، الشيخ أحمد الحملاوي (ت 1351هـ .- 1932م)، مطبعة مصطفى الحلبي، ط16 ، 1384هـ- 1965م .
- **شرح ابن عقيل(698-769هـ) على ألفية ابن مالك (600-672هـ)** ، تح: مُحمّد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط1400،20هـ - 1980م.
- **شرح أبيات سيبويه**، يوسف بن أبي سعيد الحسن أبو مُحمّد السيرافي (المتوفى: 385هـ)، تح: مُحمّد علي الريح هاشم، دار الفكر ،القاهرة، 1394، هـ - 1974 م .
- **شرح أبيات مغني اللبيب**، عبد القادر بن عمر البغدادي (1030- 1093هـ) ،تح: عبد العزيز رباح ، أحمد يوسف دقَّاق ، دار المأمون للتراث (دمشق)، ط2، 1407هـ - 1988م .
- **شَرْح الأبيات المشْكِلة الاعراب المسمى (أيضًا الشعر)**،أبو علي الفارسي (ت377هـ) ، تح : الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم دمشق، ط1 ، 1407هـ- 1987م .
- **شرح الاشموني على ألفية ابن مالك** المسمى ((منهج السالك ،إلى ألفية ابن مالك)) ،تح: مُحمّد محي الدين عبد الحميد ،دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط1 ، 1375-1955م .
- **شرح الرضي على الكافية (ت688هـ)**، تح : يوسُف حَسَن عُمَر، دار الكتب الوطنية بنغازي ، ط2، 1996م.
- **شَرْح المفصل للزمخشري**، أبي البقاء بن يعيش الموصلي (ت 643)، تح : إميل بَديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1 ، 1422 هـ ، 2001م .
- **شَرْح التسهيل لابن مَالِك**، جمال الدين مُحمّد بن عبد الله الاندلسي(600- 672هـ)، تح: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور مُحمّد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع مصر) ط 1، 1410هـ - 1990م

- **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، الشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن مُحمّد الجرجوي الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: 905هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 1421هـ- 2000م .

- **شرح جمل الزجاجي**، أبي الحسن علي بن مؤمن بن مُحمّد بن علي ابن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ)، تح: فوّاز الشعّار، اشراف الدكتور إميل بديع يَعْقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط ،1419 هـ - 1998م .

- **شرح ديوان الحماسة لأبي تمّام**، أبي زكريا يحيى بن علي بن مُحمّد بن حسن الخطيب التبريزي(ت502 هـ)، تح: غريد الشيخ ، احمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت ، ط1421،1هـ-2000م .

- **شرح ديوان المتنبي**، عبد الرحمن البرقوقي، مؤسسة هنداوي،(د ط)،2014 .

- شرح الرضي على الكافية (688هـ)،مُحمّد بن الحسن الاستراباذي السماني النجفي الرضي، تح: يوسف حَسَن عُمَر ،دار الكتب الوطنية بنغازي ،ط2، 1996

- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، جمال الدين، ابن هشام ت761هـ، تح: عبد الغني الدقر الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا، (د ط)،(د ت).

- **شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية**، مُحمّد مُحمّد حَسَن شُراب، مؤسسة الرسالة (بيروت) ،ط1، 1427هـ- 2007م .

- **شرح شواهد المغني**، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(911هـ)، تح: مُحمّد محمود التركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي ، (د ط) ، (د ت) .

- **شرح قطر الندى وبل الصدى**، أبي مُحمّد عبد الله جمال الدين بن هشام الانصارَي (ت 761)، تح : مُحمّد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة الاستقامة، ط1360،2هـ- 1941م.

- **شرح الكافية الشافية**، جمال الدين أبي عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تح : الدكتور عبد المَنعم احمد هريري، دار المأمون للتراث السعودية، ط1 ، 1402هـ- 1982م.

- **شرح كتاب سيبويه**، أبي سعيد السيرافي أبي الحسن بن عبد الله المرزبان(ت 368)، تح: أحمد حسن مهْدلي و علي سيِّد عَلي، دار الكتب العلمية بيروت، ط1 ، 2008م-1429هـ.

- **شرح متن الألفية الملقب بـ (الأزهار الزينية)**، أحمد زيني دحْلان(ت1304)،تح: مُحمّد عبد الحفيظ هاشم ،دار الكتب العلمية (بيروت)،(د ط)، 1971

- **شرح المعلقات السبع للزوزني** (ت486هـ)، تح: أ. د. أحمد أحمد شتيوى، دار الغدير الجديد، ط1 ، 1427هـ- 2006م

- **شُرُوح حَمَاسَة أبي تمام دِرَاسَة مُوَازِنَة في مَنَاهِجَها وتطبِيقَها** ،الدكتور مُحمّد عثمان علي ، دار الأوزاعي بالدوحة ، بيروت ط1،(د ت).

- **شعر ديوان الأعجم**، تح: يوسف حسين بكَّار، دار المسير، ط1- 1403هـ-1983م

- **شعر زهير بن أبي سُلمى**، صنعة الاعلم الشَّنتمري (476هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت ، ط1390،1هـ -1970م

- **شِعْرُ عَمْرو بن مَعْدي كَرِبَ الزُّبيديّ**، تح: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مَجْمَع اللغة العربية ، دمشق، ط2 ، 1405 هـ- 1985م .

- **شواهد التوضيح وتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، جمال الدين بن مالك الأندلسي (ت 672)، تح: الدكتور طه محسن، مكتبة ابن تيمية ط1 ،1405هـ .

- **الصاحبي في فقه لغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، احمد بن فارس بن زكريا الرازي أبو الحسين، تح: عمر الفاروق الطباع، مكتبة المعارف بيروت، ط1، 414هـ - 1993 .

- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت:393هـ)، تح : أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4 ، 1407 هـ - 1987م.

- **صحيح البخاري**، مُحمّد بن اسماعيل أبو عبد الله البخاري (ت256هـ) تح: فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت ،(د ت).

- **ضرائر الشعر**، ابن عصفور الاشبيلي ، تح: السيِّد ابراهيم مُحمّد ، دار الأندلس (القاهرة) ، ط1، كانون الثاني يناير 1980م .

- **ضياء السالك إلى أوضح المسالك** ، مُحمّد عبد العزيز النجار ، مؤسسة الرسالة ، ط1، 1422هـ- 2001 م .

- **علوم البلاغة البيان والمعاني والبديع** ، احمد مصطفى المراغي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،لبنان ، ط1,1414-1993.
- **فتح القدير جامعُ بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**، مُحمّد بن علي بن مُحمّد الشوكاني (ت 1250هـ) ، تح: عبد الرحمن عميرة ، دار الوفاء ، (د ط)، 1994م.
- **الفسر شرح ابن جنّي على ديوان المتنبي**، لأبي الفتح عثمان ابن جنّي النحوي (392هـ) ، تح : الدكتور رضا رجب ، دار الينابيع ، دمشق، ط1 2004م.
- **الفعل زمانه وأبنيته** ، إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الرسالة ، ط2، 1983م.
- **فقه اللغة في الكتب العربية** ،دكتور عبده الراجحي ، دار النهضة العربية ،(بيروت)، (د ت)
- **في النحو العربي نقدٌ وتوجيه** ، مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت، ط2 ، 1406هـ- 1985م .
- **القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي**، الدكتور محمود أحمد الصغير، دار الفكر المعاصر ، دمشق، ط1، 1419هـ- 1999م
- **القراءات القرآنية (رؤية لغوية معاصرة)** ، أحمد مختار عمر، دار المنظومة ، (د ط) ،2016.
- **القواعد النحوية تأصيلًا وتفصيلًا**، عبد الواحد مُحمّد النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ت) ،(د ط) .
- **الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط**، ابن الحاجب جمال عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري المالكي (ت 646هـ)، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب القاهرة، (د ط)، 1992.
- **الكامل في اللغة والأدب**، أبي العباس مُحمّد بن يزيد المبرد (285هـ)، تح: مُحمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي، القاهرة ، ط3، 1417هـ - 1997م
- **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب**، أبي علي الفارسي (288هـ- 377هـ) ، تح: محمود مُحمّد الطناحي ،مكتبة الخانجي (القاهرة) ، ط1، 1408هـ- 1988م.
- **كتاب النوادر في اللغة**، أبي زيد الأنصارَي(ت215)هـ، تح: الدكتور مُحمّد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط1 ، 1981م-1401هـ .

- **كتاب سيبويه** ،أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (180هـ) ، تح: عبد السلام مُحمّد هارون ، مكتبة الخانجي (القاهرة) ، ط3 ،(1408هـ- 1988) .
- **كتاب سيبويه،** أبي بشر عمر الملقب سيبويه، وبهامشه تقريرات وشرح أبي سعيد السيرافي وبأسفل الصحيفة القاعدة الصغيرة شرح الشواهد المسمى (تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجَازَات العرب) يوسف سليمان بن عيسى الشنتمري ، المطبعة الاميرية الكبرى ببولاق، مصر، ط1316،1هـ .
- **كتاب اللامات** ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي (ت 337هـ) ، تح : مازن المبارك ، دار الفكر، دمشق، ط1، 1389هـ - 1969م ،ط2، 1405هـ - 985 .
- **الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل،** أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت الطبعة: الثالثة ، 407 هـ.
- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وَعِلَلَها وحجَجِها،** أبي مُحمّد مكي بن أبي طالب القيسي (355هـ ،437هـ) ، تح: محي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، (د ط) ، 1394هـ - 1974م .
- **كفاية المعاني في حروف المعاني،** عبد الله الكردي البيتوشي ، تح: شفيق بُرْهاني ، دار اقرأ ، لبنان، ط1 ، 1426هـ- 2005م .
- **اللباب في علل البناء،** لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري 538- 616م ،تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1416هـ-1995م .
- **لسان عرب،** لأبي فضل جمال الدين ابن منظور الأفريقي المصري (ت711)، دار صادر، بيروت،بيروت،ط3 ،1414هـ .
- **اللغة العربية معناها ومبناها،** تمام حسَّان، دار الثقافة، دار البيضاء، المغرب، طبعة 1994م.
- **اللمع في العربية،** أبي الفتح عثمان بن جنّي، تح: الدكتور سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي ،(عمان)،(د ط)،1988م.
- **النحو العربي (العلة النحوية) نشأتها و تطورها،** الدكتور مازن مبارك ، بحث في نشأة النحو وتأريخ العلة النحوية ، المكتبة الحديثة، ط1 ، 1385- 1965.

- **المبهج في القراءات السبع المتمّمَة بابن محيصن والاعمش وعقوب وخلف** ،سبط الخياط البغدادي عبد الله بن علي بن احمد بن عبد الله (ت541هـ)، تح سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت ، (د ت)، (د ط) .

- **المبْهجْ في تفسير أسماء ديوان الحَماسَة**، لأبي الفتح عثمان بن جنّي ،(ت392)، تح: مروان العطية وشيخ الراشد ، دار الهجرة ، دمشق ، ط1 ،1408 - 1988م.

- **مجمع الأمثال**، أبي الفضل احمد بن مُحمّد بن ابراهيم النيسابوري الميداني (ت 518) ، تح : نعيم حسين زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط2، 2004م- 1435هـ .

- **مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه**، وليم بن الورد البرونسي، دار ابن قتيبة للطباعة (الكويت) ، 2008/12/15

- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ،أبي الفتح عثمان بن جنّي(392هـ) ، تح: علي النجدي ناصف والدكتور المرحوم عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، لجنة إحياء التراث الإسلامي، حلب سوريا ربيع الأول 1386هـ - 1966.

- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لأبي مُحمّد عبد الحق بن عطية الاندلسي (ت 546هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي مُحمّد ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 ،1422هـ - 2001م .

- **مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها**، لابي الفتح عثمان بن جني (392) ، تح: د حسين أحمد بو عباس ، مكتبة فهد الوطنية ، الرياض ، ط1 ، 1432هـ- 2010م.

- **المدارس النحوية** ، الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ،القاهرة، ط7 ، 1968.

- **المسائل البصريات**، لأبي علي الفارسي (377هـ) ، تح : مُحمّد الشاطر احمد مُحمّد احمد ، مطبعة المدني القاهرة، ط1 ، 1405هـ- 1985م .

- **المسائل العسكرية**، لأبي علي الفارسي (377هـ) ، تح: مُحمّد الشاطر أحمد مُحمّد أحمد، مطبعة المدني، ط1 1403هـ - 1982م.

- **المسائل المشْكِلَة**، لأبي علي الحسن بن أحمد عبد الغفار الفارسي (ت377هـ)، الدكتور يحيى مُراد، دار الكتب العلمية، ط 1، 2003هـ- 1424هـ .

- **المسائل المنثورة**، لأبي علي الحسن بن احمد عبد الغفار الفارسي (ت377هـ)،تح : شريف عبد الكريم النجار، دار عمار للنشر والتوزيع، (د ط)، (د ت)

- **مشكل إعراب القرآن** ،أبي مُحمّد مكي بن أبي طالب القيسي (355هـ- 437هـ) ، تح : حاتم صالح الضامن ، دار البشائر، دمشق ، ط1 ، 1424هـ-2003م .
- **المشكل في العربية**، أمين عبيد جيجان، دار الرضوان للنشر والتوزيع ، عمان 2018م - 1439هـ .
- **معالم التنزيل في تفسير القرآن** " تفسير البغوي"، أبو مُحمّد الحسين بن مسعود بن مُحمّد بن الفراء البغوي الشافعي (ت 510هـ)، تح: عبد الرزاق المهدي ، ط1 ، 1420هـ .
- **معاني الحروف**، أبي الحسن علي بن عيسى الرمَّاني(384هـ)، تح: عرفان بن سليم العشا حسونة الدمشقي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، (د ط)، (د ت).
- **معاني القرآن**، أبي الحسن سعيد الأخفش الأوسط (ت215هـ)،تح: الدكتورة هدى محمود قراعه ،مكتبة الخانجي (القاهرة)، ط1 ،1411هـ- 1990م.
- **معاني القرآن** ، أبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت207) ، علم الكتب (بيروت) ، ط3، 1403هـ - 1983م .
- **معاني النحو**، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار السلاطين، الاردن – عمان، ط ، 1431هـ- 2010م .
- **معاني حروف المعاني عند ابن هشام والرّماني**، د عباس الترجمان ، ط1 1404هـ ، مؤسسة الأعلم (طهران) ، 1978 .
- **مُعجم الأدباء**" **إرشاد الاديب إلى معرفة الأديب**" ، ياقوت الحَموي الرّومي تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الاسلامي، لبنان، ط1،1993 .
- معجم الشواهد الشعرية ، عبد الرحمن بن يحيى المعَلمي اليماني (1312هـ- 1386م) تح :مُحمّد عُزَير شَمس ، دار علم الفوائد ، ط1، 1434هـ
- **معجم شواهد العربية** ، عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3 ،2002م .

- **معجم القاموس المحيط** ، مُحمّد بن يعقوب الفيروز آبادي ، خليل مأمون شيحا ، دار المعرفة ، ط4 1430هـ- 2009م .
- **معجم القراءات** ، عبد لطيف الخطيب، دار سعد الدين ،القاهرة ، (د ط) ،(د ت).
- **معجم المصطلحات النحوية والصرفية** ، مُحمّد سمير نجيب اللبدي، دار الفرقان (عمان) ، ط1 1405هـ- 1985م .
- **معجم مقاييس اللغة**، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (ت 395هـ)، تح: عبد السلام مُحمّد هارون، دار الفكر ، 1399هـ - 1979م.
- **معن بن أوس حياته شعره أخباره** ، تح : كمال مصطفى ، مطبعة النهضة شارع عبد العزيز بمصر، ط1 ، 1927.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، جمال الدين ابن هشام الأنصارَي (ت761هـ) ،تح: الدكتور مازن المبارك ومُحمّد علي رحمه الله ،راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر،ط1، دمشق،1964.
- **مَفتاح العلوم**، أبي يعقوب يوسف مُحمّد بن علي السكاكي (ت626) ، تح: نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1403هـ- 1983 .
- **المفصل في علم العربية** ،أبي القاسم محمود بن عُمر الزمخشري (ت 538هـ) ، تح: فخر دين صالح قدارة ، دار عمار، عمان ، ط1 1425هـ- 2004م .
- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور "شرح الشواهد الكبرى" ، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت855هـ)** ، تح: أ. د . أحمد مُحمّد توفيق السُوداني ود عبد العزيز مُحمّد فاخر، دار السلام ، القاهرة ، ط1، 1431هـ- 2010م .
- **المقتصد في شرح الإيضاح** ،عبد القاهر الجرجاني، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد ، (د ط) ، 1982 .
- **المقتضب** ،أبي العباسُ مُحمّد بن يزيد (ت210- 285)، تح: مُحمّد عبد الخالق عضيمة ، لجنة احياء التراث القاهرة ،ط3 ، 1415- 1994 م.
- **منار الهدى في بيان الوقف والابتداء** ، أحمد بن مُحمّد بن عبد الكريم الأشموني، تح : الشيخ عبد الرحيم الطرهوني ، (د ط)، (د ت)

- **المنصف** شرح لابن جنّي في كتاب التصريف ، تح: ابراهيم مصطفى وعبد الله امين ، ادارة احياء التراث القديم ، ط1 (1954م) .
- **منهج ابن جنّي في كتابه "التنبيه على شرح مشكلات الحماسة "** ، الدكتور عبد الكريم مجاهد ، الجامعة الهاشمية ،(د ط) ، (د ت) .
- **نتائج الفكر في النحو**، أبي القاسم عبد الرحمن عبد الله السهيلي (ت581)، تح: الشيخ خالد احمد عبد الموجود، والشيخ علي مُحمّد مُعَوَّض، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ط1 ، 1412هـ- 1992م.
- **النحو العربي** ، دكتور إبراهيم إبراهيم بركات، دار النشر للجامعات ، مصر – القاهرة ، ط 1، 2007 .
- **النحو العربي احكام ومعانٍ**، د.مُحمّد فاضل السامرائي، دار كثير، الطبعة الأولى 1435- 2014.
- **النحو المصفى**، مُحمّد عيد، مكتبة الشباب، مطبعة دار نشر الثقافة (د ط)، 1975.
- **النحو الوافي، عباس حسن، مكتبة المُحمّدي، بيروت لبنان، ط1 1428هـ- 2007م**
- **النحويون والقرآن**، دكتور خليل بنيان الحسون، مكتبة الرسالة الحديثة ، عمان – الأردن ، ط1 ،1423هـ - 2002م.
- **نشأة النحو وتأريخ أشهر النُّحاة** ،الشيخ مُحمّد الطنطاوي، دار المعارف ،القاهرة، ط2 ، (د ت) .
- **النشر في القراءات العشر**، لأبي الخير مُحمّد بن مُحمّد الدمشقي الشهير، ابن الجزري (ت 833هـ) ، تح: علي مُحمّد الضباع، دار الكتاب العربي،(د ط)،(د ت) .
- **نظرات في الجملة العربية** ، كريم حسن ناصح الخالدي ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الاردن ، ط1 ، 2005- 1425.
- **همع الهوامع في شرح جَمعِ الجوامِعِ** ، الإمام جلال الدين السيوطي (ت911هـ) ، تح: الدكتور عبد السلام مُحمّد هارون ، والدكتور عبد العال سَالم مَكرَم، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، (د ط) ،1413هـ - 1992م .

-**وفيات الأعيان وأنباء ابناء الزمان** ، لأبي العباس بن خلكان ، أبي العباس شمس الدين بن خلكان،(608- 681هـ) ، تح الدكتور إحسان عباس ، دار صادر، بيروت ، شباط (فبراير)1970 .

-**يَتيمَةُ الدَّهر في محاسن اهل العَصْر**، أبي منصور الثّعالبي النِّيسابوري ،(ت429) ، تح : الدكتور مفيد مُحمّد قَميحَهْ ، دار الكتب العلمية ،بيروت – لبنان، ط1 (1402هـ-1983 م) .

الرسائل الأطاريح

- **ابن كيسان النحوي**،(رسالة ماجستير)،الطالب: مُحمّد بن محمود الدعجاني، إشراف الدكتور: راشد بن براح الشريف، 1977 جامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ، قسم الدراسات العليا، فرع اللغة، (المملكة العربية السعودية) 1977- 1978 .

- آراء **ابن هشام الأنصارَي** (ت 761) النحوية والصرفية في خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي (ت1093) دراسة وصفية تحليلية،(رسالة ماجستير) ،الطالبة: عزة عبد المجيد مُحمّد الاسطل، إشراف :أ.د. إبراهيم احمد سلام الشيخ عيد، جامعة الاقصى، غزة ،1439هـ- 2018م .

- آراء **الفَرَّاء النحوية في خزانة الأدب عرض ودراسة وتقويم**، الطالب علي مُحمّد علي عبد الله صالح ، إشراف الدكتور مُحمّد أحمد خاطر، المملكة العربية السعودية ،جامعة ام القرى ، قسم الدراسات العليا فرع اللغة ،1431- 1432هـ

- **الآراء النحوية لنحاة الاندلس في خزانة الأدب للبغدادي** (1093 هـ)،(رسالة ماجستير) ، الطالب : مضر صاحب عبيد ، بإشراف أ. د حيدر كريم الجِّمالي، جامعة الكوفة ، كلية التربية الاساسية ،1442هـ-2020م .

- **الاستدراك النحوي عند المتأخرين والمحدثين**، دراسة تحليلية (سلسة الرسائل) تأليف نزار بنيان شمكلي، اشراف الاستاذ الدكتور قيس اسماعيل الأوسي، دار الكتب العلمية (دت).

- **النحو الكوفي في خزانة الأدب**،(رسالة ماجستير)،جاسم خيري حيدر الحلفي، إشراف: أ.م. د محسن حسين علي، جامعة بابل، العراق،1432هـ- 2011م.

البحوث والدوريات

- **(أنْ) المخففة من ثقيلة في القرآن الكريم (دراسة نحوية)**، د.عبد الجبار فتحي زيدان (جامعة الموصل) كلية التربية الاساسية ،بحث منشور في مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية، المجلد4، العدد3 ،تاريخ التسليم3/ 10 2006، تاريخ 2006/8.
- **التَّعاوُرُ بين الفِعْلِ الماضي والمضارِعِ في ضَوْءِ نَظَرِيَّةِ السِّياقِ، عاطف طالب عبدالسلام، مجلة الدراسات اللغوية المجلد7،العدد2، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية .**

- **الجملة في التفكير النحوي عند مهدي المخزومي** (دراسة في المفاهيم والاقسام) أ مُحمّد يزيد سالم، جامعة بسكرة ، العدد الثالث ،2018(بحث منشور).
- **حروف الجر المشتركة "ما استعمل منها اسمًا وحرفًا،**" ابراهيم بن علي عسيري بحث منشور في المجلة العربية للعلوم ونشر الابحاث العدد الرابع المجلد الرابع 2018.
- **الحمل على التوهم بين القدماء والمحدثين وتقارض المصلحات،** بحث منشور في مجلة (كلية الآداب جامعة بور سعيد)، د. ماهر محمود عميرة، العدد التاسع ، يناير 2017.

- **ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل،** أ. د سمير الدروبي، بحث منشور في المجلة الاردنية في اللغة العربية وآدابها ، المجلد3،العدد2ربيع الأول1428.
- **عبد القادر بن عمر البغدادي ومنهجه في تحقيق النصوص في كتابه(خزانة الأدب)،** د. مُحمّد ضياء الدين خليل ابراهيم، كلية الإمام الاعظم الجامعة، قسم اللغة العربية (المقدمة).
- **النحويون والقراءات القرآنية،** لزهير غازي زاهدي، بحث منشور في مجلة آداب المستنصرية، العدد(15)،1407- 1987.

- **موقف ابن جنّي من القراءات القرآنية الشاذة في كتابه (المحتسب)**، المدرس الدكتور سناء عبد الزهرة رزوقي، (دراسة لوزارة التربية – مديرية تربية القادسية) .

Abstract

:

All praise is due to God, creator of the creation, granting good, praise suits His dignity as he must be praised, Prayer and peace be upon our master and prophet Mohammed and his progeny, the light of right guidance whom God removed all impurity from them and to make them completely pure.

Indeed, Allah paved the way to me to follow the path of knowledge by writing about the language that Allah Al mighty chose it to be the language of the holy book. I displayed a part of Arabic heritage which was good output of the antecedents'' efforts, that is " Khizanat Al Adab" to shed the light on what Al Baghdadi conveyed concerning Ibn Jini's grammatical opinions. My study was limited to these opinions uncovering the curtain by An Analytical Study for the book is a scientific linguistic literary encyclopedia where Al Baghdadi mentioned in it many books and references that some of them reached us and the other did not reach. However, some of them were grammatical and literary references, collections, and books of history enthusiasm and anticipations " Al Baghdadi displayed in his "Khizanat Al Adab" the witnesses that Al Redhi Al Isterbathi discussed in his interpretation of " Kafiyat Ibn al Hajib". The researcher adopted a descriptive method that followed the analysis. It included displaying the opinions that were said about the mentioned witness, return it to its references, verify and observe it, and then discuss it with mentioning the opinions that were said about the witness by the antecedents reaching to the modernists. The study was divided into three chapters, in addition to the preface and the introduction that includes the plan, previous studies, and the conclusion.

The first chapter contained Ibn Jini's guidance on the verb level and its relations. The second chapter was about Ibn Jini's guidance on the devices

level. The third chapter included Ibn Jini's guidance on concerning various issues. The study relied on a number of references and bibliographies starting from the holy Quran and others. The study ended with the results that the researcher reached to.

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Karbala University

College of Education for Human Sciences

Department of Arabic

Grammar of Ibn Jini (died 392 H.) in " Khizanat Al Adab" by Abdul Gadir Al Baghdadi (died 1093): An Analytical Study

by:

Ali Abdul Amear Shenshoul

A Thesis Submitted to the Council of College of Education for Human Sciences / Kerbala University as a Partial Fulfillment for the Requirements of Master Degree in Arabic / Linguistics.

The supervisor:

Asst. Prof. Dr. Khalid Abbas Al Seyab

2022 A.D. 1443 A. H.